ملحق (١)
التقـــرير الأول

(توصيات خطـة)

جمهورية مصر العربية

مجلس النواب

الفصل التشريعى الأول

دور الانعقاد العادى الرابع

لجنـة الخطة والموازنـة

الأستاذ الدكتور/ رئيس مجلس النواب

تحية طيبة.. وبعـد، فأتشرف بأن أقدم لسيادتكم، مع هذا، ملحق (١) للتقرير الأول (خطة) والـذى يتضـمن ملاحظـات وتوصـيات اللجـان النوعيـة للمجلـس عـن الخطـة متوسـطة المـدى للتنميـة المسـتدامة (٢٠١٩/١٨ –٢٠٢٢/٢١) وعامهـا الثـاني ٢٠٢٠/٢٠١٩، برجـاء التفضـل بعرضـه على المجلـس الموقر.

وقد اختارنى مكتب اللجنة مقرراً أصلياً، والسيد النائب/ مصطفى سالم، مقرراً احتياطيًا، لها فيه أمام المجلس.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير،

رئيس اللجنة

أ. د. حسين عيسى

٢٠١٩/٦/١٩

١- توصيات وملاحظات لجنة الشئون الدستورية والتشريعية
عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام (٢٠١٩ / ٢٠٢٠)

أولاً: مشروع خطة التنمية المستدامة للعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠

العام الرابع من استراتيجية التنمية المستدامة

رؤية مصر ٢٠٣٠

عقدت لجنة الشئون الدستورية والتشريعية اجتماعاً فى ٢٩ من مايو سنة ٢٠١٩ لنظر مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لوزارة العدل، وهيئاتها الخدمية لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ وتورد اللجنة ملاحظاتها فيما يلى:

تنوه اللجنة إلى أنه مع مراعاة الازمة الاقتصادية الحالية وعجز الموازنة العامة للدولة هذا العام إلا أنها تناشد الحكومة ممثلة فى وزارة المالية ووزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الادارى بأن يتم التنسيق بين الوزارات الثلاثة لتحقيق مطالب وزارة العدل فى ضوء الإمكانيات المتاحة بقدر الإمكان.

فى البداية تؤكد اللجنة على:

- ضرورة دعم السلطة القضائية التى هى أول ما يعكس واجهة الدولة المتحضرة والاستمرار فى تطوير وتجديد وسائل العمل بهذه السلطة الحيوية والتوسع فى استخدام الأجهزة الحديثة والتطوير الإدارى بما يتناسب مع النمو المطرد فى حجم العمل حتى تصبح أجهزة العدالة قادرة على النهوض بأعبائها المتزايدة بما يحقق تيسير إجراءات التقاضى لسرعة الفصل فى المنازعات والوصول بخدمات العدالة إلى أعلى مستويات القدرة والكفاءة لتحقيق عدالة سريعة وناجزة وميسرة لكافة المواطنين ولتحقيق الأمن والأمان .

وقد لاحظت اللجنة أن:

- مشروع الخطة الاستثمارية لوزارة العدل وهيئاتها الخدمية لعام ٢٠١٩ /٢٠٢٠:

خاطب قطاع التنمية الإدارية والتخطيط والمطالبات القضائية بوزراة العدل، وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الإداري بالمبالغ المطلوبة لقطاعات الوزارة لتتمكن من تحقيق أهدافها، وذلك على النحو الآتي:

أولاً: ديوان عام وزارة العدل:

أُعتمد لديوان وزارة العدل بخطة العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مبلغ ٢,١٣٩,٤٧٢,٠٠٠ جنيه، وقد تم الموافقة على مقترح خطة العام المالي القادم ٢٠٢٠/٢٠١٩ مبلغ ٢,٢٤٥,٥٠٢,٠٠٠ جنيه.

وذلك لتلبية طلبات وزارة العدل والجهات المعاونة والتابعة لها لتلبية جميع المشروعات المقدمة بخطة ٢٠٢٠/٢٠١٩.

ثانياً: الهيئات والجهات القضائية الأخرى:

١- **أسم الجهة - القضاء والنيابة العامة:**

أُعتمد للجهة بخطة العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مبلغ ١٠,٤٢٠,٥٥٠,٠٠٠ جنيه، وقد تم الموافقة على مقترح خطة العام المالي القادم ٢٠٢٠/٢٠١٩ مبلغ ١١,٤٤٦,٥٥٠,٠٠٠ جنيه.

٢- **اسم الجهة - مجلس الدولة:**

أُعتمد للجهة بخطة العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مبلغ ١,٩٢٢,١٥٠,٠٠٠ جنيه، وقد تم الموافقة على مقترح خطة العام المالي القادم ٢٠٢٠/٢٠١٩ مبلغ ٢,٠٨٧,٢٠٠,٠٠٠ جنيه.

٣- **اسم الجهة - هيئة قضايا الدولة:**

أُعتمد للجهة بخطة العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مبلغ ١,٦٢٧,٠٨٠,٠٠٠جنيه، وقد تم الموافقة على مقترح خطة العام المالي القادم ٢٠٢٠/٢٠١٩ مبلغ ١,٨٩٥,٥٥٠,٠٠٠ جنيه.

٤- **اسم الجهة - هيئة النيابة الإدارية:**

أُعتمد للجهة بخطة العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مبلغ ٢,١٨٧,١٠٠,٠٠٠ جنيه، وقد تم الموافقة على مقترح خطة العام المالي القادم ٢٠٢٠/٢٠١٩ مبلغ ٢,٤٧٢,١٠٠,٠٠٠ جنيه.

٥- **اسم الجهة - المحكمة الدستورية العليا:**

أُعتمد للجهة بخطة العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مبلغ ١٢٧,٥٤٠,٠٠٠ جنيه، وقد تم الموافقة على مقترح خطة العام المالي القادم ٢٠٢٠/٢٠١٩ مبلغ ١٥٠,٣٧٥,٠٠٠ جنيه.

٦- **اسم الجهة - دار الافتاء المصرية**:

أُعتمد للجهة بخطة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ مبلغ ١١٧,٥١٠,٠٠٠ جنيه، وقد تم الموافقة على مقترح خطة العام المالي القادم ٢٠١٩/٢٠٢٠ مبلغ ١٣٦,٠١٠,٠٠٠ جنيه.

وتوصى اللجنة بضرورة إعطاء الأولوية لتوفير الاعتمادات اللازمة لجميع قطاعات وزارة العدل وخاصة أبنية المحاكم أسوة بمبانى الوزارات الأخرى فهى واجهة الدولة وهيبتها.

رئيس اللجنة

المستشار بهاء الدين أبو شقه

٢ - توصيات لجنة الشئون الاقتصادية
بشأن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠

تهدف الخطط التنموية التى تتبناها الحكومة إلى تنفيذ حزمة من الإصلاحات الهيكلية لدعم القطاعات الإنتاجية خاصة أنشطة الصناعة والتصدير، والتي تُسهم في إصلاح مناخ الاستثمار وجذب مزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية لجنى ثمار برنامج الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى .

وكذلك تحرص تلك الخطط على استمرارية الإصلاحات وتبنى مجموعة من الإصلاحات الهيكلية الأخرى الخاصة بسوق العمل ، مع توجيه نسبة من الاستثمارات الحكومية لتطوير البنية الأساسية بحيث تكون أكثر جذباً للاستثمارات الخاصة والمحلية والأجنبية، خاصة في قطاعات النقل والصناعة والكهرباء وتطوير البنية التحتية وتوسيع القاعدة الإنتاجية، بالإضافة إلى تعزيز برامج وحوافز مساندة الصادرات وتشجيع الصناعات التحويلية الموجهة للتصدير والاستمرار فى مساندة المشروعات المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر، وذلك وصولاً لمستهدفاتنا الطموحة "التنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠" .

تثمن اللجنة توجيهات القيادة السياسية بضرورة تحقيق معدلات غير مسبوقة للتنمية البشرية بالموازنة الجديدة للعام المالي ٢٠١٩ /٢٠٢٠، وذلك من خلال زيادة معدلات الإنفاق على برامج إصلاح التعليم وبرنامج التأمين الصحي الشامل، والمبادرات الطبية المختلفة التي بدأت الدولة في تطبيقها، بالإضافة إلى زيادة الإنفاق على مشروعات البنية الأساسية، مثل الطرق والطاقة ومياه الشرب والصرف الصحي .

ترى اللجنة ان هناك عدة إنجازات قد حققها الاقتصاد المصرى خلال الأربع سنوات الماضية، حيث تخطت معدلات النمو حاجز الـ ٥%، مع تراجع معدلات البطالة إلى أقل من ٩%، وانخفض معدل التضخم إلى نحو ١٣,٨% فى مارس ٢٠١٩، بالإضافة إلى تحول العجز الأولى بالموازنة العامة إلى فائض للمرة الأولى منذ عشر سنوات خلال النصف الأول من عام ٢٠١٩/١٨ وبلغت تحويلات المصريين بالخارج حوالى ٢٥,٥ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٨، كما تنامت الاحتياطيات الدولية من النقد الأجنبى لتصل إلى ٤٤,١ مليار دولار بنهاية مارس ٢٠١٩ لتكفى بذلك تغطية الواردات لفترة تزيد على ثمانية أشهر .

وبالنظر إلى المستوى الدولى، تعد هذه المعدلات مرتفعة ، وتضع مصر فى مقدمة الاقتصاديات سريعة النمو بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، وهو ما دفع المؤسسات الدولية كالبنك الدولى وصندوق النقد الدولى للإشادة بأداء الاقتصاد المصرى وبرنامج الإصلاح الاقتصادى واعتباره قصة نجاح، ومن ثم، رفع تقديراتهم لمعدلات النمو المتوقعة خلال العامين القادمين، فضلا عن مسارعة المؤسسات العالمية للتصنيف الائتمانى لرفع تصنيفهم لمصر إلى المستوى الإيجابى والمستقر.

كما تتابع اللجنة توجيهات القيادة السياسية للحكومة بترشيد الإنفاق العام، والاستمرار في جهود الإصلاح المالي لتحسين القدرات المالية للدولة، وتوفير الموارد اللازمة لتحسين الخدمات الأساسية المقدمة للمواطنين في جميع المجالات، بالإضافة إلي دعم جهود تطوير البنية التحتية باعتبارها من أسس عملية التنمية وزيادة الإنتاج ، وكذلك جهود الحكومة لتعميق التصنيع المحلي، وزيادة الصادرات من السلع غير البترولية بما يسهم في استدامة مصادر النقد الأجنبي.

كذلك تُتابع اللجنة ببالغ الاهتمام ما صرحت به الحكومة بشأن المستهدف خلال عامى ٢٠١٩/٢٠٢٠ هو مواصلة النمو الاقتصادى المرتفع ليسجل ٦% فى ٢٠٢٠ بالمقارنة بنسبة نمو بلغت ٥,٦% عام ٢٠١٩/١٨، وتحقيق زيادة بنسبة ٢٧٪ فى الاستثمارات الكلية، فضلا عن ضخ ٥٢٩ مليار جنيه كاستثمارات عامة بنسبة تزيد على ٤٥٪ من المستهدف فى ٢٠٢٠.

وترى اللجنة أن المرتكزات الرئيسية للخطة تتمثل في تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى والاجتماعى الشامل إلى جانب تنفيذ الاستحقاقات الدستورية ، فضلاً عن تكليفات القيادة السياسية وبرنامج عمل الحكومة، بالإضافة إلى تنفيذ أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، وأن من ضمن الأبعاد الثلاثية لخطة التنمية المستدامة البعد الاجتماعى، وذلك بتحقيق النمو الاحتوائى بتوفير فرص متكافئة للجميع، والبعد الاقتصادى متمثلاً فى تحقيق النمو المستدام من خلال تحقيق نمو اقتصادى مرتفع ومستقر.

<u>أهم جوانب وتفاصيل مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ على النحو التالي:</u>

- إجمالى الموازنة العامة للدولة تريليونا و٥٧٥ مليار جنيه وهى الأضخم فى تاريخ مصر، فى حين بلغت المصروفات تريليونا و ٥٧٤ مليارا و ٥٥٩ مليون جنيه
- إجمالى الإيرادات تريليونا و ١٣٤ مليارا و٤٢٤ مليون جنيه، وحققت الموازنة فائضا أوليا ٣٥ مليار جنيه للمرة الأولى منذ أكثر من ١٥ عاما .

- العجز النقدى بنحو ٤٤٠ مليار و١٣٥ مليون جنيه .
- العجز الكلى لمشروع الموازنة ٤٤٥ مليارا و١٤٠ مليون جنيه.

ترى اللجنة ان مشروع الموازنة قد تم وضعه في ظل تحسن المؤشرات الاقتصادية وإشادة دولية به ، وأن الاقتصاد المصرى تعرض لفترة اختبار صعبة نتيجة صدمات جاءت له من الخارج، بسبب ارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية مما انعكس على الوضع الاقتصادى الداخلي، ومع هذا فقد أكتسب الاقتصاد المصرى صلابة وقدرة كبيرة على مواجهة الصدمات الداخلية والخارجية .

بالإضافة إلى أن البيان يعكس اهم الملامح السياسية والاقتصادية للبلاد والتى تستهدف تحقيق تنمية منشودة ، وأن الاصلاحات الاقتصادية أعطت مصر مزيدا من الثقة وتحسن فى كافة المؤشرات التنموية التى تحقق فى النهاية التنمية الشاملة.

جدير بالذكر أن الموازنة قد حققت فائضا أوليا بمقدار ٣٥ مليار جنيه وذلك للمرة الأولى منذ أكثر من ١٥ عاما نتيجة تحسن الأداء المالى وانخفاض معدلات التضخم، مما انعكس بايجابية على انخفاض معدل الدين، حيث أشادت العديد من المؤسسات الدولية بحسن الأداء الاقتصاد المصري.

تثمن اللجنة على تأكيدات الحكومة بأن وزارة المالية ستلبى المستهدفات المالية، وزيادة المخصصات المالية لتوفير المزيد من فرص العمل ، وتحقيق البرامج الإجتماعية الأولى بالرعاية ، وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين ، وأن التطورات إيجابية وجيدة ، وأننا نسير فى الطريق الصحيح ، وكذلك استمرار الحوكمة في تنفيذ عملية الإصلاح الشامل ، واستمرار جهود خفض نسبة الدين العام والعجز الكلى للوصول به إلى معدلات منخفضة وتحقيق التنمية المستدامة ، وسوف تنعكس آثاره على جميع فئات المجتمع وكافة المناطق الجغرافية.

<u>وفي هذا الصدد تشيد اللجنة بعزم الحكومة على</u>:-

- في مجال التعليم استهداف تحقيق معدل زيادة قدره ٢٤% فى قطاع التعليم قبل الجامعى لإنشاء ١٠ آلاف فصل، وكذلك استكمال منظومة تطوير التعليم من خلال التابلت المدرسى، فضلاً عن تحقيق ٥٨% زيادة في قطاع التعليم الجامعى والبحث العلمى لإضافة ٣ جامعات جديدة وبدء تأسيس ١٠ جامعات تكنولوجية.
- في مجال النقل تستهدف تحقيق نسبة ١٧% زيادة فى مخصصات قطاع النقل.

- في قطاع التجارة والصناعة تستهدف تحقيق ٢٣% نسبة زيادة فى المخصصات وذلك لاستكمال المشروع القومى لإنشاء تجمعات صناعية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.

- وكذلك ارتفاع نسبة مخصصات قطاع الصحة والسكان، وقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى خطة العام المالى بنسبة ٢٠% و١٢٧% للقطاعين على التوالى.

كما تشيد اللجنة بنتيجة عرض مؤشرات الأداء المالي للدولة حتي نهاية الربع الثالث من العام المالي ٢٠١٨/ ٢٠١٩، والتي أوضحت تحقيق فائض أولي، فضلاً عن التحسن الملحوظ في السيطرة علي معدلات العجز الكلي، وهو ما جاء نتيجة تطور النشاط الاقتصادي وتنفيذ الحكومة برنامج الإصلاح الاقتصادي والمالي.

ترى اللجنة ان خطة العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ تستهدف :-

١-تحقيق تصاعد مطرد فى معدل النمو الاقتصادى ليصل إلى ٦% تقريباً ، مقارنة بـ ٥,٦% فى خطة العام المالى الحالى، مع تحقيق زيادة ١٢% تقريباً من قيمة الناتج الإجمالى بالأسعار الثابتة ، وتحقيق ما يقرب من ١٨,٦% نمو في معدل الاستثمار مقارنة بـ١٧,٣ % فى ٢٠١٨/٢٠١٩.

٢-خفض معدلات البطالة إلى نحو ٩,١% بتوسيع الطاقة الاستيعابية للسوق في حدود من٨٠٠ إلى ٩٠٠ ألف فرصة عمل سنويا، بالاضافة الى تحقيق نسبة ٨٠% لمساهمة صافى الصادرات والاستثمار في النمو المستهدف عام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠.

٣- تراجع مساهمة الاستهلاك فى النمو الاقتصادى والذى سجل نسبة ١% فى الربع الثانى من العام المالى الحالى ٢٠١٨/٢٠١٩.

٤- تستهدف خطة ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ ضبط معدل النمو السكانى فى حدود٢,٣.%.

٥- زيادة الاستثمارات الكلية لترتفع نسبتها للناتج إلى ١٨,٦%، مقارنة بنسبة تقدر بنحو ١٧,٣% فى عام ٢٠١٨/١٩، وتستهدف خطة هذا العام ٢٠٢٠/١٩ تحقيق استثمارات كلية فى حدود ١,١٧ تريليون جنيه، بنسبة زيادة ٢٧% عن استثمارات عام ٢٠١٨/١٩.

٦-التوازن بين هدفى بناء الإنسان وتحسين جودة الحياة عند النظر فى توزيع الاستثمارات القطاعية، بحيث يخص مجموعة القطاعات السلعية نحو ٤٠% (والتى تضم أنشطة الزراعة والصناعة والاستخراجات والكهرباء والتشييد والبناء)، وقطاعات الخدمات الإنتاجية نحو ٣٤% (وتشمل التجارة والنقل والاتصالات

وتكنولوجيا المعلومات)، وقطاعات الخدمات الاجتماعية والبشرية (والتى تضم التعليم والصحة والتضامن الاجتماعى والثقافة والشباب والرياضة) بنسبة ٢٦.%

سوف تتابع اللجنة جهود الحكومة في تفعيل ما طالبت به القيادة السياسية بضرورة أن تكون الموازنة الجديدة (داعمة للنمو) وذلك من خلال زيادة الإنفاق بنسبة ٤٠% على الاستثمارات الحكومية، لدفع عجلة الإنتاج، وخلق فرص عمل جديدة، بالإضافة إلى زيادة الاهتمام بالباب المخصص للمستلزمات السلعية والخدمية، من خلال زيادته بنسبة ٢٥ % عن الأعوام السابقة، وزيادة دعم الصادرات بالموازنة بنسبة ٥٠%، لتشجيع الصادرات، وفتح فرص لها في المناطق الصعبة حول العالم، من خلال زيادة المخصصات لفتح معارض خارجية للمنتجات المصرية.

مع ضرورة أن تستهدف موازنة العام الجديد تنفيذ برنامج الإصلاح الهيكلي للاقتصاد المصري، والاستمرار في برنامج الإصلاح الاقتصادي، وخلق فرص عمل جديدة وإصلاح بيئة الأعمال وتقليل البيروقراطية، والاعتماد أكثر على الرقمنة والميكنة الحديثة، للحد من تدخل العنصر البشرى ومكافحة الفساد.

<u>وبناء عليه توصى اللجنة بما يلى</u>:-

١- خفض معدل التضخم إلى ١٠,٥ % ، وانخفاض العجز الكلى إلى ٧,٢ % من الناتج المحلى الإجمالى بدلا من عجز كلى أقترب من ٨,٤ % ، وتحقيق فائض أولى بنسبة ٢% من الناتج المحلي الاجمالى،

٢- زيادة الحصيلة الضريبية بنسبة ١٤ % ، مع تطبيق الإصلاحات الهيكلية ، وذلك بالإضافة إلى الوصول إلى المستهدف من الحصيلة غير الضريبية التي تبلغ ٢٧٨مليار جنيه موارد غير ضريبية، مع التطبيق الكامل للإجراءات الإصلاحية الضريبية وغير الضريبية والتى نفذت خلال الفترة السابقة .

٣- التأكيد على ضرورة ترشيد الإنفاق العام، حيث يجب ألا يتعدى حجم المصروفات العامة عدا مدفوعات الفوائد بمشروع الموازنة العامة للدولة ٢٠١٩ /٢٠٢٠ نحو ١٠٠٥,٤ مليار جنيه ، مما يسهم فى تحقيق مستهدف الفائض الأولى والذى يبلغ ٢ % من الناتج المحلى ومن ثم خفض نسبة دين أجهزة الموازنة بالنسبة للناتج المحلي.

٤- بضرورة أهمية تطوير آليات ترويج الفرص الاستثمارية المتاحة بالسوق المصرية، خاصة في إطار المشروعات القومية الكبرى الجاري تنفيذها وتطوير البنية التحتية في مختلف محافظات الجمهورية،

وزيادة الإنفاق علي التنمية البشرية ومشروعات دعم القدرات البشرية والتدريب والتأهيل، وذلك في إطار استراتيجية الدولة للاستثمار المتكامل في الإنسان، باعتباره العامل الحاسم في ازدهار وتقدم الأمم.

٥- إعطاء دفعة قوية للأنشطة الاقتصادية الواعدة عالية الإنتاجية وسريعة النمو، وفى مقدمتها تلك التى تحظى بعلاقات تشابكية وترابطية قوية مع غيرها من القطاعات والأنشطة، كذلك تشجيع اكتشافات حقول الغاز والبترول وتنمية قطاع الإنشاءات، والطفرة غير المسبوقة فى أعمال البنية الأساسية والطرق علاوة على الدور التنموى الريادى الذى تلعبه منطقة قناة السويس.

٦- الحكومة بمواصلة إجراءات تحسين مناخ الاستثمار والأعمال وتسهيل الإجراءات أمام المستثمرين في جميع القطاعات، لان هذا من شأنه تعزيز قدرة الاقتصاد الوطني على تحقيق التنمية المستديمة وتوفير فرص العمل، ومن ثم تتبوأ مصر مكانة متقدمة ضمن المقاصد الدولية الجاذبة للاستثمار.

٧- استمرار التحول الهيكلى فى مصادر النمو الاقتصادى بالاعتماد المتزايد على الاستثمار وصافى التغير فى الصادرات ، بما يعكس أهمية دفع عجلتى الاستثمار والتصدير كمحركات أساسية للنمو.

توصيات عامة

- ترى اللجنة ضرورة استمرار الاتجاه التصاعدى لمعدل النمو الاقتصادى ليصل إلى ٧,٢% بنهاية عام ٢٠٢٣/٢٢، وذلك بالاعتماد على مجموعة من المرتكزات الاساسية :-
  ١. توفر إرادة سياسية قوية وحازمة لإحداث التغيير.
  ٢. مواصلة مسيرة الإصلاح الاقتصادي، مع مكاشفة حقيقية لجميع أبعادها وتبعاتها.
  ٣. التوافق الجماعى بين السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) على تغليب المصلحة العامة من منطلق المسئولية الوطنية المشتركة.
  ٤. المشاركة الإيجابية الفاعلة لجميع اتحادات القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدنى فى التباحث حول قضايا الوطن فى إطار حوار مجتمعى بناء يستهدف تسريع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- مراجعة ومتابعة الحكومة في تنفيذها لبرنامج استهداف الفجوات التنموية فى القرى الأكثر احتياجا خلال الفترة الحالية وإطلاق المرحلة الأولى من البرنامج باستثمارات تبلغ حوالي ١,٣ مليار جنيه، والذي يستهدف خمس محافظات بالوجه القبلى عام ٢٠١٩/١٨، كما سيشهد عام ٢٠٢٠/١٩ استكمال المرحلة الثانية للبرنامج فى سبع محافظات باستثمارات قدرها ٧ مليارات جنيه، وفى إطار سعى الحكومة

لتحقيق التوزيع المكانى المتكافئ، فقد اشتملت الخطة على استثمارات عامة قدرها ٤١,٧ مليار لمحافظات الصعيد تشكل ٢٢% من جملة الاستثمارات العامة الموزعة وبنسبة زيادة ١٢% عن عام ٢٠١٩/١٨ .

- تعزيز الدور الاستثمارى للدولة وتعظيم العائد من الاستثمارات العامة، وذلك بتطبيق معايير الكفاءة والفاعلية فى تحديد الأولويات الاستثمارية وضمان عدالة التوزيع، بما يتفق مع مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠، وبرنامج عمل الحكومة، وكذلك عدم تجاوز التكاليف المعتمدة والمدى الزمنى المقرر لتنفيذ المشروعات، مع منح الاولوية لاستكمال المشروعات الجارى تنفيذها، فضلا عن تأكيد عدم إدراج أى مشروع جديد ما لم تتوفر له دراسة جدوى اقتصادية كاملة يمكن الارتكاز عليها فى اتخاذ القرار الاستثمارى السليم.
- ضرورة استغلال الإصلاحات التشريعية والقانونية المستحدثة، وحوافز جذب الاستثمار غير المسبوقة في مناطق وقطاعات التنمية المستهدفة، من أجل تحفيز الاستثمار وتوفير المناخ الجاذب له بما يضمن تحقيق الاستقرار في السياسات الاستثمارية وترسيخ مبادئ الحوكمة والشفافية.
- ضرورة تعزيز دور جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بما يسهم في دمج المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بالاقتصاد الرسمي، وتوفير فرص العمل وتقليل معدلات البطالة والارتقاء بمستوى المعيشة، خاصة للشباب.
- إلزام جميع جهات الإسناد بتقديم خطتها بشكل مميكن من خلال المنظومة الإلكترونية المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة الاستثمارية ، كذلك الالتزام بالتوجه الاستثمارى نحو المحافظات الأكثر احتياجا، خاصة فى الصعيد، وذلك بتطبيق معادلة تمويلية تستهدف التوسع فى الاستثمارات التى تأخذ بعين الاعتبار الفجوات التنموية القائمة، مثل معدلات الفقر والبطالة والأمية .
- لابد ان تولي الحكومة اهتماماً كبيراً بالعنصر البشرى ، باعتباره العنصر الحاسم في نجاح وتحقيق جهود التنمية ، ويجب أن تشتمل موزانة العام المالي ٢٠١٩ /٢٠٢٠ ، علي نسبة كبيرة من الاستثمارات الحكومية لقطاعات التنمية البشرية والاجتماعية ، وكذلك مشروعات الصحة ، يليها مشروعات التعليم والتدريب ، ثم مشروعات البحث العلمي .
- أهمية زيادة مشاركة القطاع الخاص للحكومة فى تنفيذ السياسات والبرامج الداعمة لكل المشروعات والاستثمارات الموجهة لتنفيذ مختلف المشروعات . مع ضرورة خفض معدل البطالة، وذلك بتوفير الضمانات اللازمة ودراسات الجدوى لتنفيذ المشروعات العامة والخاصة التى تضمنتها الخطة ، خاصةً

فى القطاعات كثيفة العمالة مثل قطاعات الخدمات والصناعة والأنشطة العقارية والإنشائية والمشروعات المتوسطة الصغيرة والمتناهية الصغر، من خلال دمج الاقتصاد غير الرسمى فى الاقتصاد الرسمى للدولة ، لما له تأثير إيجابى على الاقتصاد ككل.

- ضرورة أن تعمل الحكومة على تذليل العقبات التي تحول دون تنمية سوق الأوراق المالية والهيئات العاملة بها ، لدفع العمل وتحقيق استقرار السوق ورفع معدلات التداول بوصفها داعماً لخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- أهمية الإسراع ببرنامج توسيع قاعدة ملكية الشركات الحكومية عبر البورصة " برنامج الطروحات الحكومية.

والله الموفق والمستعان،،،

رئيس اللجنة

المهندس / أحمد سمير صالح

٣ - توصيات لجنة العلاقات الخارجية بشأن مشروع خطة وزارة الخارجية والهيئات التابعة لها لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠

—

توصيات لجنة العلاقات الخارجية بشأن خطة:

ديوان عام وزارة الخارجية، والوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، والهيئة العامة لصندوق تمويل مباني وزارة الخارجية بالخارج، ووزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج

للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠

عقدت لجنة العلاقات الخارجية ستة اجتماعات أيام ١٢، ١٣، ١٤ من مايو سنة ٢٠١٩ **لنظر خطة:** ديوان عام وزارة الخارجية، الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، الهيئة العامة لصندوق تمويل مباني وزارة الخارجية بالخارج، وزارة الدولة للهجرة وشئون المصريين بالخارج، وقد حضرها ممثلو وزارات: الخارجية، والدولة للهجرة والمصريين بالخارج والتخطيط والمتابعة والإصلاح، والمالية.

ناقشت اللجنة، خلال اجتماعاتها خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (خطة العام الثاني ٢٠١٩/٢٠ من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة ٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١، واستعادت أحكام الدستور واللائحة الداخلية للمجلس، والقانون ٢١٢ لسنة ١٩٨٠ بفرض رسم لمباني وزارة الخارجية، وقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٨٤ بإعادة تنظيم الهيئة العامة لصندوق تمويل مباني وزارة الخارجية بالخارج، وقرار رئيس جمهورية مصر العربية رقم ٥٤٨ لسنة ٢٠١٦ بتعديل بعض أحكام قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٦٥ لسنة ١٩٨٤ بإعادة تنظيم الهيئة العامة لصندوق تمويل مباني وزارة الخارجية بالخارج، وقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٥٩ لسنة ٢٠١٣ بشأن إدماج " الصندوق المصري للتعاون الفني مع دول الكومنولث والدول الإسلامية الأوروبية والدول المستقلة حديثاً " و" الصندوق المصري للمعونة الفنية لإفريقيا في صندوق واحد بمسمى الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية، والقانون ٤٥ لسنة ١٩٨٢ بشأن قانون نظام السلك الدبلوماسي والقنصلي وتعديلاته.

وفى ضوء ما دار في اجتماعات اللجنة من مناقشات وما أدلى به السادة مندوبو الحكومة من إيضاحات، وما اطلعت عليه اللجنة من بيانات فإنها تورد تقريرها بتوصياتها مبوباً على النحو التالي: -

١- في شأن مشروع خطة وزارة الخارجية والهيئات التابعة:

استعرضت اللجنة خطة وزارة الخارجية والهيئات التابعة وفق ما أبداه ممثلو وزارة التخطيط وممثلو وزارة الخارجية وتبين لها الآتي:

أ- ديوان عام وزارة الخارجية:

– بلغ حجم الاستثمارات المقدرة لديوان وزارة الخارجية وفقاً لتقديرات الباب السادس (شراء الأصول غير المالية – الاستثمارات) في مشروع موازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، مبلغ ٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠جنيه، مقابل ١٣٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، كان مخصصاً لهذا الباب في الاعتمادات الحالية للعام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ بزيادة نسبتها ٤٣٨,٥ % وذلك لتنفيذ عدد خمسة مشروعات لتطوير العمل في الديوان العام لوزارة الخارجية وتواصله الفعال والآمن مع الجهات الداخلية المختلفة وبعثاتنا الدبلوماسية في الخارج.

– استمرت وزارة الخارجية لهذا العام وللعالم الثالث على التوالي في خطتها لتخفيض أعداد العاملين من الدبلوماسيين والإداريين والمحليين وتم ضغط الإنفاق بشكل كبير وفق التوجيهات العليا حتى وصلت للحد الذي لا يمكن أن تتجاوزه حتى لا يؤثر على عمل بعثاتنا وممثلياتنا الدبلوماسية في الخارج.

وتوصى اللجنة بالموافقة على خطة ديوان عام وزارة الخارجية غير أنها توصى أيضاً بالتوسع في مكاتب التصديقات على مستوى الجمهورية وخاصة في محافظات الصعيد للتخفيف عن المواطنين وزيادة موارد الدولة من جانب آخر والعمل على سرعة فتح وتشغيل مكاتب التصديقات في الفيوم والمنيا وتفعيل مكتب سوهاج وافتتاح مكتب قنا ووضع خطة شاملة للتوسع في تلك الخدمات.

ب- الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية:

لم تتضمن الخطة أية اعتمادات للاستثمارات من جانب الوكالة بحسبانها تقوم على تحقيق خدمات ودعم للدول الإفريقية والدول المستقلة حديثاً كالآتي:

– تقديم المعونة الفنية للدول المعنية، في ضوء احتياجاتها والقدرات المتاحة للوكالة في المجالات المختلفة، وخاصة تلك المتعلقة بتحقيق التنمية المستدامة، توفير البنية الأساسية، بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية والتدريب.

– تقديم العون اللازم لمساعدة تلك الدول في مواجهة ما يقع بها من كوارث للحد من آثارها، وتقديم معونات إنسانية عاجلة في حالة الطوارئ.

– تنظيم الدورات والندوات التدريبية وتقديم المنح التدريبية وتنظيم زيارات ميدانية إلى مصر لمسئولي هذه الدول.

- المساهمة في حدود القدرات المتاحة للوكالة، في تمويل وحشد التمويل اللازم لمشروعات التنمية بتلك الدول، بما ينهض بشعوبها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.
- العمل على تعزيز التعاون المباشر بين الدول النامية أو المتقدمة ومختلف أجهزة الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية والإقليمية بحيث يعد مكونا التعاون (جنوب / جنوب) والتعاون كالثلاثي عنصرين أصليين لعمل الوكالة بشقية المانح والمتلقي.

ج- الهيئة العامة لصندوق تمويل مباني وزارة الخارجية:

- وبلغ حجم الاستثمارات المقدرة وفقاً لتقديرات الباب السادس (لشراء الأصول غير المالية – الاستثمارات) في مشروع موازنة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، مبلغ ١,٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠جنيه، مقابل ١,٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠جنيه، كان مخصصاً لهذا الباب في الاعتمادات الحالية للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، **بزيادة قدرها ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠جنيه، ونسبتها ٨%.**

- وقد استعرضت اللجنة خطة الهيئة وفق ما سبق وما عرضه ممثلوها وتبين لها أنها تهدف لتحقيق غايات تتفق مع المصالح الوطنية المصرية ، ومع التوجهات العامة للدولة ،وتنفيذا للقوانين الحاكمة في هذا الشأن وخاصة القانون ٥٤٨ لسنة ٢٠١٦.

وتوصى اللجنة بالموافقة على الخطة الاستثمارية للهيئة وذلك لتحقيق الأغراض الآتية:

- بناء وهدم وإحلال وتجديد وإصلاح وشراء ٤١ مبنى لبعثات مصر بالخارج.
- تملك كافة مباني البعثات الدبلوماسية والقنصلية المصرية في الخارج وكذا دور السكن لرؤساء البعثات لتخفيض المباني المؤجرة ولتعظيم أصول الدولة بالخارج وإنشاء المباني اللازمة لهذه المقار على الأراضي المملوكة للهيئة.
- تأمين وتجهيز مباني وزارة الخارجية بالخارج سواء كانت مملوكة أو مستأجرة لضمان التمثيل الآمن والمشرف لمصر في الخارج وتقديم أفضل الخدمات للمواطنين في الخارج.

٢- في شأن مشروع خطة وزارة الدولة للهجرة والمصريين بالخارج:

بلغت التقديرات في مشروع الخطة الاستثمارية للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، مبلغ ١٤,٥٠٠,٠٠٠ جنيه، مقابل ١٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه، كان مخصصاً لهذا الباب في الاعتمادات الحالية للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، بزيادة قدرها ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، ونسبتها ١٦%.

وقد أفاد ممثلو وزارة الهجرة أنهم تقدموا بمقترح لوزارة التخطيط لزيادة الاعتمادات المخصصة للخطة الاستثمارية إلى ٢٤ مليون جنية إلا أن وزارة التخطيط قامت بتخفيضه إلى الرقم المشار إليه وهو ١٤,٥ مليون جنية، وقدم ممثلو وزارة الهجرة حيثيات المطالبة بتلك الزيادة بسبب مشروع تطوير ديوان عام وزارة الدولة للهجرة والمصريين في الخارج ولتوفير المستلزمات المكتبية لوظائف معلن عنها لعدد ١٢ مدير عام بقيمة ٥ مليون جنية تم تخفيضه من قبل وزارة التخطيط إلى ٢,٥ مليون جنية في تقديرات العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، تعزيز مشروع التأهيل والحد من الهجرة غير الشرعية بمبلغ ٦ ملايين جنية إلا أنه تم تخفيضه أيضاً من قبل وزارة التخطيط إلى ٣,٥ ملايين جنية ، وفى الأخير فقد خططت وزارة الهجرة لتنظيم مؤتمرين للمصريين بالخارج كل عام بقيمة مقدرة لكل مؤتمر ٧ ملايين جنية وقد طالبت بتحمل تكلفة مؤتمر واحد فقط إلا أنه تم تخفيضه أيضا الى ٥,٥ ملايين جنية .

وفى ضوء استعراض اللجنة لخطة وزارة الدولة للهجرة والمصريين بالخارج ، وما أبداه ممثلوها ، وتعقيب ممثلو وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري فقد تبين لها أن الخطة الاستثمارية المقدرة من وزارة التخطيط كافية وتلبى احتياجات وزارة الهجرة حيث يمكن توفير النفقات المقدرة للديوان العام بحسبان توجهات الدولة لنقل كافة الوزارات للعاصمة الإدارية الجديدة ولتقاطع خطة الوزارة بشان الهجرة غير الشرعية مع جهود جهات أخرى معنية مما كان يستوجب التكامل والتعاون بين تلك الجهات وفقا للفوائد المترتبة من موازنات البرامج والأداء في هذا الشأن .

وتوصى لجنة العلاقات الخارجية بالآتي:

- تفعيل موازنات البرامج والآداء بين الجهات المختلفة تحقيقا لعدم الازدواجية بين الجهات المختلفة القائمة على وضع خطط لمشروعات مماثلة .
- تنسيق وزاراتي الهجرة والتخطيط مع لجنة العلاقات الخارجية في فترة سابقة على اعتماد الخطة وذلك لمزيد من التشاور ووضع سيناريوهات وبدائل مختلفة تحقيقاً للصالح العام .
- الموافقة على الاعتمادات التي أدرجتها وزارة المالية في خطة وزارة الدولة للهجرة والمصريين بالخارج للعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ وهي ١٤,٥٠ مليون جنية .

رئيس لجنة العلاقات الخارجية

٢٠١٩/٥/

كريم عبد الكريم درويش

٤ - توصيات لجنة الدفاع والأمن القومى فى جانب مشروع خطة العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠

بشأن مخصصات قطاع الدفاع والأمن القومي

في مشروع الخطة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠

- **في إطار مناقشة مخصصات قطاع الدفاع والأمن القومي في مشروع الخطة للعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠.**
- **فقد تمت دراسة ومناقشة خطة الجهات التابعة لوزارتي الانتاج الحربى والداخلية، في اجتماعي اللجنة المنعقدين بتاريخ ١٤، ٢٠ مايو ٢٠١٩**

وقد انتهت اللجنة إلى الآتي :

أولاً: فيما يتعلق بخطة وزارة الانتاج الحربي والهيئات التابعة لها:

فقد خصص لهذه الوزارة في جانب **الاستخدامات الاستثمارية** في خطة العام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مبلغ قدره ٦٨,٥ مليون جنيه مقابل نحو ٤٨,١ مليون جنيه للعام المالى السابق ٢٠١٨/٢٠١٩، وذلك **بزيادة قدرها ٢٠,٤ مليون جنيه.**

وفيما يتعلق بجانب الخطة (لا توجد ملاحظات)

ثانياً: فيما يتعلق بخطة وزارة الداخلية والقطاعات التابعة لها:

فقد خصص لهذه الوزارة في جانب **الاستخدامات الاستثمارية** في خطة العام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مبلغ قدره ٦,١٧٧ مليار جنيه مقابل نحو ٤,٣٧١ مليار جنيه للعام المالى السابق ٢٠١٨/٢٠١٩، وذلك **بزيادة قدرها نحو ١,٨٠٦ مليار جنيه.**

وفيما يتعلق بجانب الخطة (لا توجد ملاحظات)

والله الموفق،،

التوقيع ( )
دكتور / كمال أحمد عامر
رئيس لجنة الدفاع والأمن القومي

٥ - توصيات لجنة القوى العاملة ملاحظات وتوصيات بشأن مشروع خطة التنمية المستدامة ٢٠١٩/٢٠٢٠

—

لا زال الاقتصاد المصري يصبو إلى تحقيق المزيد من التقدم سعيًا إلى تحقيق أهداف رؤية مصر ٢٠٣٠، وذلك من خلال الاهتمام بالبنية التحتية وتطويرها وزيادة المشاريع الاستثمارية التي توفر فرص عمل للشباب والمرأة وترتقي بالمستوى الاجتماعي للمواطنين، وتحقيق الاستقرار المجتمعي بالإضافة إلى خفض مستويات الدين العام.

وفى ضوء ما استهدفته الخطة فقد تلاحظ للجنة الآتى :

أولا: التشغيل

زيادة اعداد المشتغلين إلى ٢٨,٧ مليون عامل في ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنسبة نمو ٣,٢% عن عام ٢٠١٩/٢٠١٨، خاصة وأن مصر صارت تحتل المرتبة الرابعة من حيث أعلى توقعات النمو على مستوى العالم في الفترة (٢٠٢٠/٢٠١٦).

ووفقًا لتقديرات صندوق النقد الدولي، فمن المتوقع أن تبلغ قوة العمل نحو ٣١,٧ مليون فرد في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقابل ٣٠,٩ مليون فرد عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بنسبة زيادة ٢,٦% مما يعكس استقرار معدل المساهمة في النشاط الاقتصادي عند ٣١,٣%.

كما تستهدف الخطة:

– تشجيع القطاع غير الرسمي على الاندماج في القطاع الرسمي من خلال تصميم برامج تحفيزية للاندماج تعمل على تحسين ظروف العمال وضمان حقوقهم وتوعيتهم بأهمية ذلك في الارتقاء بمستوى جودة المنتج وإمكانات البقاء في السوق التنافسي.

– التوسع في إقامة المجمعات الصناعية المتخصصة كثيفة العمالة والتي تتمتع بوفره اقتصادية مثل: مدينة الروبيكي للجلود، ومدينة دمياط للأثاث وغيرهما.

– التوسع في إقامة المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر في إطار استهداف التشغيل من خلال تحسين بيئة العمل المنتج واللائق للمواطنين ومن المتوقع أن تولد حوالى ٣٧٦ ألف فرصة عمل خلال ٢٠٢٠/٢٠١٩ مقارنة بحوالي ٣٤٢ ألف فرصة عمل عام ٢٠١٩/٢٠١٨ بمعدل نمو ٩,٩% فرصة عمل للشباب.

– التوسع في المشروعات المولده لفرص عمل لائقة للمرأه في مختلف المجالات.

– تفعيل دور القطاع المالي غير المصرفي في توفير التمويل متناهي الصغر، ودعم هذه المنشآت بإتاحة خدمات التأجير التمويلي.

– تدعيم الآليات المعنية بنشر ثقافة العمل الحر، مثل دور ريادة الأعمال في الترويج على مستوى الجامعات.

– دعم التوجه التصديرى لمنتجات المشروعات الصغيرة في عديد من الصناعات الخفيفة كثيفة العمل مثل الصناعات الغذائية والنسيجية والخشبية والجلدية وبعض الصناعات الكيماوية والمعدنية والهندسية.

– زيادة مشاركة الإناث والشباب في قوة العمل لتضييق الفجوة النوعية والعمرية في معدلات البطالة.

– التطبيق الصارم للقوانين التي تمنع تشغيل الأطفال، والعمل على إعادة المتسربين منهم إلى النظام التعليمي، وذلك بغرض بناء قدراتهم تهيئه لدمجهم بسوق العمل عبر القنوات المشروعه

ثانيًا : البطالة

تراجعت معدلات البطالة وانخفض معدل التضخم إلى حوالى ١٣,٨% في مارس ٢٠١٩، تستهدف خطة التنمية زيادة مستويات التشغيل ليرتفع عدد المشتغلين إلى ٢٨,٧ مليون فرد عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بنسبة نمو ٣,٢% عن عام ٢٠١٩/٢٠١٨ وهو ما يزيد على النسبة المناظره لنمو القوى العاملة مما يسمح بخفض معدل البطالة إلى ٩,٥% مقابل ١٠% في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ وإن ظلت اعداد المتعطلين في حدود ٣ مليون فرد.

وتستهدف الخطة خفض نسبة البطالة بين الشباب من خلال تفعيل مهام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وزيادة قيمة التمويل المتاح من الجهاز (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء) من نحو ٥ مليار جنية في عام ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى نحو ٥,٦ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمعدل نمو ١٢%، وذلك بناء على معالجة مشاكل الشباب في سوق العمل حيث اتضح من الدراسة ان مشكلة البطالة تنتشر بدرجة أكبر بين الفئات العمرية الشابة (الداخلين الجدد لسوق العمل) وبين الاناث بدرجة تفوق كثيرًا المعدلات المناظرة للذكور، مما يستوجب استهداف تشغيل الشباب، وتمكين المرأة من الاندماج في سوق العمل.

رأى اللجنة:

لا يخفى عن انظار اللجنة حجم المعاناة التي تواجه الإدارة خاصّة في ظل الصعوبات والتحديات، ولكنها تثق كل الثقة في التفكير العميق والتخطيط السليم لإدارة البلاد في الفترة القادمة.

لذا توصى اللجنة بالآتي :

– إعادة النظر في أحكام قوانين العمل خاصة المواد المتعلقة بتنظيم تشغيل المرأة والأطفال.

– تنفيذ الاحكام الصادرة بإعادة بعض الشركات والمصانع الى ملكية الدولة بما يحقق استقرارها ودوام تشغيلها والحفاظ على حقوق العمالة فيها.

– دمج قطاع الاعمال غير المنتظم في القطاع الرسمي وتدعيمه للاستفادة منه وتوفير فرص عمل للشباب.

– ضرورة التشجيع على إقامة وتمويل المؤسسات الاقتصادية والانتاجية والصناعية والخدمية، وغيرها من الكيانات التي من شأنها استيعاب اعداد كبيرة من قوة العمل المتاحة، وذلك من خلال تطوير منظومة التشريعات الخاصة بالاستثمار.

– الاهتمام بالشباب والاستعانة بهم في تطوير سوق العمل بما لديهم من قدرات ومهارات تكنولوجية يمكن الاستفادة منها.

– الاهتمام بتنظيم برامج التدريب وإعادة التأهيل المهني والتدريب التحويلى للاستفادة من خبرات المتدربين في سوق العمل بهدف تسريع دوران النمو الاقتصادى، وزيادة معدلات تشغيل الاناث والشباب.

– استخدام كافة وسائل التحفيز من أجل جذب المستثمرين والمواطنين لدفع الإنتاج مما يؤدى الى رفع مستوى المعيشة.

– إعادة النظر في ضوابط و إجراءات الاستثمار في مصر لتشجيع المستثمر المحلى والأجنبي.

– الاهتمام باختيار قيادات واعية وذات خبرة للنهوض بالوطن في الفترة القادمة.

– دعم وتشجيع التعليم الفني لما له من مردود على مهارة العمالة المصرية.

رئيس اللجنة

جبالى المراغى

٦ - توصيات لجنة الصناعة عن مشروع الخطة العامة للدولة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ بشأن قطاعى الصناعة والثروة المعدنية

—

بشأن قطاعي الصناعة والثروة المعدنية

أولاً-قطاع الصناعة:

يسهم القطاع الصناعي في الوقت الراهن بنحو ١٧% من الناتج المحلي الإجمالي، كما يضم نحو ٣٧ ألف منشاة صناعية، ويوظف نحو ١٥% من جملة المشتغلين، بخلاف العاملين بالمنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر والتي تستوعب نحو ٣٠٠ ألف فرد، ومن حيث القدرات التصديرية، تسهم الصناعة حالياً بنحو ٨٠% من جملة الصادرات غير البترولية.

وتستهدف الرؤية المستقبلية أن تصبح مصر الدولة الصناعية الرائدة بالمنطقة، وأن تحتل مركزاً متميزاً في أسواق التصدير، اعتماداً على تطبيق التقنيات الحديثة، والحرص على الإرتقاء بجودة المنتج المصري.

وتتضح المستهدفات التى وضعتها الحكومة لتنمية هذا القطاع خلال العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ فيما يأتى:

بالنسبة للإنتاج الصناعى:

من المستهدف أن يصل الإنتاج الصناعي إلى ٢٣٧ مليار جنيه بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠٢٠/١٩، مقارنة بنحو ١٧٣ مليار جنيه عام ٢٠١٨/١٧ و٢٠٣ مليار جنيه المتوقع عام ٢٠١٩/١٨، بنسبة زيادة سنوية ١٧% - ١٨%، وبالنسبة للإنتاج الصناعي بالأسعار الثابتة، فمن المستهدف أن يرتفع إلى ١٥٥ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩ بالمقارنة بالمتوقع عام ٢٠١٩/٢٠١٨ وقدرة ١٤٨,٦ مليار جنيه، بمعدل نمو ٤,٣%.

الناتج الصناعى:

تستهدف الخطة تعزيز التنافسية الصناعية لزيادة معدل نمو القطاع إلى ٤,٥% عام ٢٠١٨/١٧ من الخطة مقارنة بمعدل نمو ٣% في العام السابق ٢٠١٩/١٨ وبحيث يصل الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة إلى نحو ٦٤٤ ملايين جنيه، أما بالنسبة للناتج الصناعي بالأسعار الجارية، فمن المستهدف أن يصل إلى حوالي ٩٨٥ مليار جنيه بنهاية عام ٢٠٢٠/١٩ مقارنة بنحو ٨٤٤ مليار جنيه في العام السابق، بنسبة نمو ١٦,٦%.

الاستثمارات الصناعية:

لتحقيق معدلات النمو سالفة الذكر تستهدف الخطة توجيه استثمارات قدرها ٨٤,٤ مليار جنيه لقطاع الصناعة خلال عام ٢٠٢٠/١٩، بنسبة زيادة تعادل ١٤% عن عام ٢٠١٨/١٧.

البرامج الداعمة للتنمية الصناعية المستهدفة:

اولاً تعميق التصنيع المحلى:

ترجع أهمية البرنامج إلى وجود قدرة تصنيعية وتصديرية لبعض الصناعات، وفي ذات الوقت يتم استيرادها بقيم متزايدة (الصناعات الهندسية، الكيماوية، مواد البناء)، وبالتالي توجد ضرورة لتعميق هذه الصناعات بما يسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية التالية:

- زيادة نسبة المكون المحلي في التصنيع، لزيادة القيمة المضافة المحلية.
- زيادة فرص الإحلال محل الواردات، لخفض عجز الميزان التجاري، وتوفير النقد الأجنبي.
- زيادة فرص النفاذ للأسواق العالمية، لتعظيم قيمة الصادرات.
- زيادة الاستثمار في القطاع الصناعي نتيجة إتاحة فرص استثمارية جديدة.
- توفير مزيد من فرص العمل، بما يسمح بخفض معدلات البطالة.

ثانياً: تحفيز الاستثمار الصناعى:

تعود أهمية هذا البرنامج إلى تواضع قيمة الاستثمارات الصناعية بالنظر لحجم الفرص المتوفرة بالسوق المحلية، مع وجود بعض المعوقات التي تواجه الاستثمار المحلي والأجنبي ويهدف هذا البرنامج إلى:

- رفع معدل النمو الصناعي، ومن ثم النمو الاقتصادي بشكل عام.
- توفير مزيد من فرص العمل.
- تنمية القدرة التصديرية في ضوء زيادة الإنتاج الصناعي.

ثالثاً: زيادة الطاقة الإنتاجية المستغلة بالمصانع:

تنبع أهمية هذا البرنامج من وجود طاقة إنتاجية غير مستغلة بقطاع الصناعة، حيث يصل عدد المصانع التي تقل طاقتها الإنتاجية عن ٧٥% إلى ٨٢١٨ مصنعاً من إجمالي ١٣ ألف مصنع في مصر، أي بنسبة ٦٣%، فضلاً عن انخفاض تكلفة فرصة العمل بالنسبة للمصانع القائمة مقارنة بالمصانع المنشأة حديثاً.

رابعاً: تطوير منظومة التدريب الصناعي:

ترجع أهمية تنفيذ هذا البرنامج إلى عدم توافر العمالة الفنية المدربة والمؤهلة للعمل بالمصانع، بالرغم من ارتفاع معدلات البطالة وزيادة عدد خريجي المعاهد والكليات الصناعية، ويهدف هذا البرنامج إلى:

- رفع كفاءة المدربين وتطوير مراكز التدريب الصناعي.
- توفير العمالة المدربة بما يتوافق مع احتياجات القطاع الصناعي.
- الربط بين نظم اعتماد مراكز التدريب والتطورات في سوق العمل المحلية والدولية.

خامساً: تحسين جودة المنتجات الصناعية:

يهدف هذا البرنامج إلى تحسين تنافسية القطاع الصناعي، وزيادة عدد المنتجات القادرة على النفاذ للأسواق الدولية، وتنمية ثقة المستهلك المحلي في منتجات الصناعة الوطنية.

سادساً: تعزيز القدرات التنافسية للصادرات الصناعية:

يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق طفرة في معدل نمو الصادرات غير البترولية، وبمعدلات تتجاوز ١٨% سنوياً، فضلاً عن توفير مزيد من فرص العمل (مباشرة، وغير مباشرة) الناتجة عن نمو الصادرات.

سابعاً تنمية القدرات الإنتاجية للصناعات المتوسطة والصغيرة:

تعود أهمية هذا البرنامج إلى الأهمية الكبيرة التي يمكن أن تلعبها المشروعات المتوسطة والصغيرة في الإنتاج والتشغيل.

وحتى يتم تحقيق المستهدفات السابق ذكرها فإن اللجنة توصي بما يأتي:

- التركيز على الصناعات الواعدة التي يمكن لمصر تحقيق ميزة تنافسية بها، وفي مقدمتها الصناعات الهندسية والكهربائية والغذائية والكيماوية والدوائية.
- العمل على تشجيع الصناعة المصرية سواء للسوق المحلية أو للتصدير من خلال توفير حوافز إضافية ورد الأعباء التصديرية، مما لذلك انعكاس لتوفير النقد الأجنبي.
- الاهتمام بتطوير مخرجات التعليم الفني بما يتوافق ومتطلبات سوق العمل، فضلاً عن تعزيز القدرات التكنولوجية من خلال مراكز تحديث الصناعة، ومراكز البحث العلمي، ومراكز نقل التكنولوجيا، مع وضع استراتيجية لتطوير منظومة التعليم الفني والتدريب المهني
- تطبيق سياسات محفزة لتشجيع انضمام القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي لما للقطاع غير الرسمي من حجم أعمال ضخم ومؤثر على الاقتصاد القومي.
- تحديد مؤشرات محددة وواضحة لقياس أداء الهيئات والمصالح التابعة لوزارة الصناعة بهدف متابعة أدائها وتقييمه والإرتقاء به.
- إعطاء دفعة قوية للصناعات الجديدة، وخاصة الصناعات الإلكترونية والأجهزة الطبية، والهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية
- التوسع في السياسات التسويقية للصناعة المحلية داخليًا وخارجيًا، مع الاتجاه إلى التسويق الالكتروني نظرًا لما تعانيه الصناعة الوطنية من عدم القدرة على اختراق الأسواق المحلية والخارجية بالشكل الكافي.
- سرعة الانتهاء من المشروعات الصناعية بالروبيكي ومدينة الأثاث بدمياط.
- إعادة النظر في الضريبة العقارية على المصانع ودراسة حالات المتعثرين منها.
- العمل على التخصص الإنتاجي للمحافظات والمناطق المختلفة للعمل على تحقيق أعلى معدلات انتاج من خلال تحقيق تراكم للخبرات، وفقًا لسياسات التخصص الإنتاجي.
- تشجيع الابتكار وربط السوق الصناعي بالبحث العلمى، وذلك من خلال تنمية ثقافة الابتكار وتفعيل أكثر لدور صندوق تشجيع الابتكار.
- العمل على زيادة دعم وتشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تخدم الاقتصاد القومي بشكل كبير، وتعمل على حل مشكلات توظيف الشباب.
- السعي نحو تشجيع الصناعات التكميلية التي تحتاجها الصناعات التحويلية الكبرى، والذي سيؤثر بشكل مباشر في زيادة قوة القطاع الصناعي الوطني، وتقليل الاستيراد مما يحافظ على النقد الأجنبي.
- التحول التدريجي للصناعة المصرية من الصناعات التقليدية إلى الصناعات المتطورة القائمة على المعرفة.

- استخدام أدوات السياسة التجارية بما يتوافق مع مستهدفات التنمية الصناعية من خلال حماية وتشجيع الصناعات الوليدة، ومستهدفات تنمية الصادرات بتعزيز تواجد الصادرات المصرية في الأسواق التصديرية الحالية والتوجه نحو الأسواق الواعدة.
- تنفيذ المجمعات الصناعية في محافظات الصعيد للصناعات الصغيرة والمتوسطة في أنشطة متنوعة كالمفروشات والملابس الجاهزة والصناعات الغذائية.
- العمل على إيجاد منافذ لتسويق وبيع المنتجات المحلية المصرية من خلال هيئة التنمية الصناعية بالتنسيق مع مركز تحديث الصناعة وجهاز المشروعات الصغيرة لتوفير التمويل اللازم لتلك الصناعات وإحداث طفرة في معدلات التصدير.
- إنشاء بعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة المكملة لصناعة الأثاث بمدينة دمياط الجديدة لتوفير مستلزمات الإنتاج وتكوين كيان اقتصادي جديد من صغار المستثمرين.
- العمل على مواجهة ظاهرة الاستيراد العشوائي للمنتجات المتدنية الجودة الأمر الذي يسهم في تنفيذ خطة الدولة في إحلال المنتجات الوطنية محل المستوردة ومن ثم تحقيق مؤشرات إيجابية في عجز الميزان التجاري المصري.
- أهمية تطوير منظومة الجودة والالتزام بالمواصفات القياسية حيث تعد خط الدفاع الأول لحماية المستهلك والصناعة الوطنية من المنتجات غير المطابقة للمواصفات.

ثانياً- قطاع الثروة المعدنية:

في إطار أن موارد الدولة الطبيعية ملك للشعب وتلتزم الدولة بالحفاظ عليها وحسن استغلالها ومراعاة حقوق الأجيال القادمة فيها، وذلك ما نص عليه الدستور المصري في مادته (٣٢)، وعليه تستعرض اللجنة الخطة الموضوعة لقطاع الثروة المعدنية للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، وتوصياتها بهذا الشأن كما يأتي:

مستهدف الخطة الخاصة بقطاع الثروة المعدنية خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩:

- إنتاج حوالي ٢٥ طناً من الذهب من منجم السكري تقدر قيمتها بحوالي ٩,٦ مليون دولار مقابل حوالي ٢٢,٥ طن بحوالي ٨,٦ مليون دولار خلال العام السابق.
- إنتاج حوالي ٢٢ مليون طن من الفوسفات من شركة فوسفات مصر وشركة الوادي الجديد للثروة المعدنية والطفلة الزيتية والشركة المصرية للثروات التعدينية مقابل نحو ٢٠ مليون طن خلال العام السابق.
- إنتاج حوالي ٥٤٩ ألف طن من خام أكسيد الحديد الأحمر من شركة الوادي الجديد للثروة المعدنية والطفلة الزيتية وشركة جيوكويري للتعدين مقابل ٤٩٤ ألف طن، وكذا إنتاج حوالي ٧٤ ألف طن من خام الكوارتز من الشركة المصرية للسبائك الحديدية مقارنة بنحو ٦٧ ألف طن، وحوالي ٥٥,٥ ألف طن من خام الرمال الكاولينية مقابل ٥٠ ألف طن، و١٣٠٠ طن من خام أكسيد الحديد الأصفر مقابل ١٢٠٠ طن خلال العام السابق ٢٠١٩/١٨.
- طرح مزايدة للبحث عن الذهب في عدد ٨ مواقع، وكذا مزايدة للبحث عن الخامات الأخرى.

ولتحقيق هذه المستهدفات تسعى الدولة لتحقيق ثلاثة مشروعات أساسية للثروة المعدنية خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ وهي:

- مشروع منجم السكري يهدف إلى إنتاج ٢٥ طن من الذهب بتكلفة استثمارية تبلغ ٩,٦ مليون دولار.
- مشروع استكشاف وتقييم الخامات بسيناء يهدف إلى إعداد دراسات متكاملة لتنمية وتعمير سيناء بتكلفة استثمارية تبلغ ١٠ مليون جنيه.
- مشروع تنمية جنوب الوادي يهدف المشروع إلى استكشاف وتقييم الخامات المعدنية بتكلفة استثمارية تبلغ ١٥ مليون جنيه.

كما تستهدف الدولة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ تنمية الثروة المعدنية كما يلي:

- زيادة إنتاج كمية الذهب والفضة من ٣٨٠ ألف أوقية للعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ إلى ٤٠٠ ألف أوقية للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩، وذلك بزيادة نسبتها ٥,٢%.
- زيادة قيمة إجمالي المبيعات من الثروة المعدنية من ٧٢٥ مليون دولار العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ لتصل إلى قيمة ٧٤٠ مليون دولار للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- زيادة قيمة العائدات من الثروة المعدنية من ٥٨ مليون دولار العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ لتصل إلى قيمة ٦٠ مليون دولار للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- زيادة كمية الانتاج من الخامات والمنتجات التعدينية من ٧ مليون طن العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨، ليصل إلى ٨ مليون طن للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩.

وحتى يتسنى تحقيق المستهدف من هذا القطاع فإن اللجنة توصي بما يأتي:

- سعي هيئة الثروة المعدنية لزيادة قدرتها على تنفيذ المهام المسندة إليها، والعمل على تحقيق المزيد من الاستكشافات التعدينية في مصر.

- الوصول إلى أعلى رقابة ممكنة لمنع التنقيب العشوائي، حيث إن في استمراره نهب ثروات مصر التعدينية.
- العمل على تحقيق أعلى قيمة مضافة للخامات المحجرية من خلال عمليات تصنيع لها وعدم تصديرها كمواد خام.
- وضع ضوابط واضحة لاستغلال ثروة مصر المعدنية من مناجم ومحاجر بما يسمح بالاستغلال الأمثل لهذه الموارد الطبيعية، والعمل على تحقيق أكبر عائد ممكن لصالح الدخل القومي.
- تعديل قانون الثروة المعدنية لتلافى عيوب القانون الحالي التي ظهرت من خلال العمل بأحكامه خلال الأعوام الماضية، والعمل من خلاله على تحقيق أعلى إيرادات ممكنة من المناجم والمحاجر، وتحقيق الرقابة الصارمة على استخراج خامات معدنية دون ترخيص من خلال فرض العقوبات اللازمة لتحقيق ذلك.
- العمل على إقامة مشروعات تعدينية تحقق القيمة المضافة تسهم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وخاصة أن مصر غنية بالمناطق ذات الخامات التعدينية مثل مناطق الصحراء الشرقية وسيناء وهي ثروات لم يتم استغلالها حتى الأن بالشكل الأمثل.

رئيس اللجنة

٢٠١٩/٥/

(**المهندس/ محمد فرج عامر**)

٧-توصيات لجنة

المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر
بشأن مشروعى الخطة والموازنة العامة للدولة
للعام المالى (٢٠٢٠/٢٠١٩) - العام الثانى من الخطة
متوسطة المدى للتنمية المستدامة
(٢٠٢٢/٢١ – ٢٠١٩/١٨)

أولاً: مشروع الخطة:

١-وجود رؤية واضحة ومحددة وبرنامج تنفيذى مشترك بين كل من وزارة التخطيط وجهاز تنمية المشروعات لخلق المجال لزيادة الطاقات التشغيلية للاقتصاد القومى، من خلال اختيار أنماط التنمية المعتمدة على الأنشطة كثيفة العمالة التى ترتكز على المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر.

٢-دعم التوجه التصديرى للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر على ضوء قوائم استيراد السلع والاستفادة المثلى من الميزة التنافسية لهذه الصناعات على مستوى المحافظات، خاصة ما يتعلق بالصناعات الخفيفة كثيفة العمالة مثل الصناعات الغذائية والنسجية والخشبية والجلدية والكيماوية والمعدنية والهندسية.

٣- إدراج المبالغ اللازمة لترفيق المناطق الصناعية وإنشاء حاضنات الأعمال مع وضع استراتيجية محددة الأهداف والأدوار والبرنامج الزمنى المستهدف للتنفيذ.

٤-تخصيص وإدراج المبالغ اللازمة لإنشاء حاضنات الأعمال والمناطق الصناعية بمحافظتى الفيوم والمنيا تنفيذاً لتوصية اللجنة في هذا الشأن، والذى ورد بشأنها خطاب وزارة التخطيط بتاريخ ٢٠١٩/٢/٢١ بما يفيد الاستجابة لمطلب اللجنة.

٥- إقرار السياسات اللازمة لتشجيع القطاع غير الرسمي على الإندماج في القطاع الرسمي، وبما يكفل تحسين ظروف العاملين بهذا القطاع وضمان حقوقهم وتوعيتهم للإرتقاء بمستوى جودة المنتج وتنمية قدرته التنافسية.

٦- دعم الآليات المعنية والكفيلة بنشر ثقافة العمل الحر وريادة الأعمال بين المواطنين.

٨- توصيات لجنة الطاقة والبيئة بمشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (خطة التنمية المستدامة) للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠

أولاً: قطاع البترول والثروة المعدنية

أولاً: قطاع البترول:

- **مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠**

تعتبر الطاقة المحرك الرئيسي للتنمية الشاملة وهي تمثل جزءاً هاماً من الثروة القومية التي يتعين حسن استغلالها وتعتبر تنمية موارد الطاقة الأولية وإدارتها من أهم ركائز التنمية المستدامة في مصر في المرحلة القادمة، كما تعد صناعة البترول المصرية إحدى الدعامات الأساسية لنمو الاقتصاد القومي باعتبارها مصدراً رئيسياً لتوفير الاحتياجات المحلية للطاقة بما يساهم بشكل إيجابي وفعال في خدمة خطط التنمية الاقتصادية الشاملة التي تنشدها الدولة.

وعلى الرغم من أهمية هذا القطاع إلا إنه يواجه العديد من التحديات والتي تتمثل في كيفية تأمين احتياجات القطاعات الاقتصادية المختلفة من الطاقة وفقا لمعدلات الزيادة المتوقعة في عدد السكان والتوسع في النشاط الاقتصادي والتوسع في الاستخدامات المنزلية دون أن تحدث اختناقات في أسواق المنتجات البترولية ومنع انتشار السوق السوداء في التوزيع مع مراعاة وصول دعم المنتجات البترولية إلى مستحقيه.

ومن أهم التحديات التي تواجه القطاع:

- تزايد مستحقات الشركاء الأجانب نتيجة شراء الهيئة لحصص الشركاء من الزيت والغاز للوفاء باحتياجات السوق المحلي مما كان له أثر سلبي على بعض عمليات البحث والتنمية في ضوء عجز السيولة الناجمة عن سياسة الدعم وعدم سداد بعض قطاعات الدولة لمستحقات قطاع البترول مقابل مسحوباتهم من المنتجات البترولية والغاز الطبيعي.
- اختلال مزيج الطاقة ومصادر توليد الكهرباء حيث تعتمد مصر على مزيج يمثل فيه البترول والغاز حوالي ٩٦% في مقابل ٦٢% على مستوى العالم و٢٠% للفحم و١٠% للطاقة النووية.
- انخفاض أسعار بيع المنتجات البترولية بالسوق المحلي وثباتها لفترات زمنية طويلة وارتفاع الأسعار العالمية للمنتجات البترولية التي يتم استيرادها من الخارج مما ساهم في زيادة الأعباء على ميزان المدفوعات.

- تقادم معامل التكرير والحاجة إلى تطوير البنية الأساسية للنقل والتوزيع.
- انخفاض مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلى الإجمالي على الرغم من إمكاناته الكبيرة.

استثمارات قطاع البترول والغاز الطبيعي

- تبلغ الاستثمارات الموجهة لتنمية قطاع البترول والغاز الطبيعي والثروة المعدنية نحو ١٦٧,٣ مليار جنيه خلال العام الثاني من الخطة، بنسبة ١٤,٤% من إجمالي الاستثمارات الكلية مقارنة بنحو ١٤٥,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩/١٨، مُحققة نسبة ارتفاع تناهز ١٥%، حيث يستحوذ القطاع الخاص النسبة الأكبر من استثمارات ذلك القطاع بنحو ٩٤,٣%، يليه الشركات العامة بنحو ٥,٤%، والنسبة المتبقية (٠,٣%) للجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية.

المستهدفات الكلية لخطة ٢٠١٩/٢٠٢٠

الإنتاج:

- إنتاج حوالي ٤٠,١٧ مليون طن من الزيت الخام والمتكثفات والبوتاجاز (منها ٣٥,٧٧ مليون طن/ السنة) زيت خام، حوالي ٢,٥ مليون طن / السنة متكثفات، حوالي ١,٩ مليون طن بوتاجاز) مقابل ٣٨,٧ مليون طن من الزيت الخام والمتكثفات والبوتاجاز، بنسبة زيادة ٣,٨%.
- تكرير ٣٦,٥٧ مليون طن / السنة زيت خام ومتكثفات في معامل تكرير شركات القطاع ومعمل تكرير ميدور، بالإضافة إلى تكرير حوالي ٣,٦ مليون طن للغير لتصبح الخطة الإجمالية للتكرير ٤٠,١٧ مليون طن.
- إنتاج حوالي ٥١,١ مليون طن غازات مقابل حوالي ٤٩,٢ مليون / طن بزيادة نسبتها حوالي ٣,٩% عن المتوقع لعام ٢٠١٩/١٨ بعد دخول حقل ظهر.
- إنتاج نحو ٤٤,٦ مليون طن / السنة من المنتجات البترولية والبتروكيماويات خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ بزيادة نسبتها نحو ٣,٧% عن العام السابق، على أن تتوزع بين القطاع العام والشركات الاستثمارية، فينتج القطاع العام منها نحو ٣٠,٢ مليون طن وتتحمل الشركات الاستثمارية نحو ١٤,٤ مليون طن.

الاستيراد:

استيراد نحو ٢٢,٢ مليون طن زيت خام ومشتقات بترولية بقيمة ١٣,١ مليار دولار لسداد احتياجات السوق المحلي عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ مقابل نحو ٢٨,٤ مليون طن زيت خام ومشتقات بترولية بقيمة ١٦,١٣ مليار دولار خلال العام السابق (٢٠١٨ / ٢٠١٩).

التصدير:

تصدير نحو ١٧,٧ مليون طن من الزيت الخام والغاز والمنتجات البترولية والبتروكيماويات بقيمة إجمالية قدرها نحو ٨,٥ مليار دولار، مقارنة بنحو ١٩,٥ مليون طن بقيمة إجمالية قدرها ٧,٧ مليار دولار خلال العام السابق (٢٠١٨ / ٢٠١٩) شاملة صادرات الشريك الأجنبي من الزيت الخام وذلك على أساس احتساب متوسط سعر خام خليج السويس ٥٥ دولار / برميل ويرجع ذلك إلى انخفاض أسعار الزيت الخام والمنتجات البترولية.

الاستهلاك:

استهلاك حوالي ٩٢,٤ مليون طن منتجات بترولية وغازات خلال عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ مقابل نحو ٨٩,٧ مليون طن كذا يبلغ استهلاك الغاز حوالي ٥١,١ مليون طن مقارنة بنحو ٤٨ مليون طن خلال عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩، وجدير بالذكر أن زيادة تقديرات الاستهلاك ترجع أساسًا إلى تلبية احتياجات قطاع الكهرباء من المنتجات البترولية والغاز.

استثمارات قطاع البترول والغاز الطبيعي

- تبلغ الاستثمارات الموجهة لتنمية قطاع البترول والغاز الطبيعي والثروة المعدنية نحو ١٦٧,٣ مليار جنيه خلال العام الثاني من الخطة، بنسبة ١٤,٤% من إجمالي استثمارات الكلية مقارنة بنحو ١٤٥,٦ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩/١٨، مُحققة نسبة ارتفاع تناهز ١٥%، حيث يستحوذ القطاع الخاص النسبة الأكبر من استثمارات ذلك القطاع بنحو ٩٤,٣%، يليه الشركات العامة بنحو ٥,٤%، والنسبة المتبقية (٠,٣%) للجهاز الحكومي والهيئات الاقتصادية.

أهداف خطة عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠:

- زيادة الإنتاج بالأسعار الجارية للقطاع من ٦٩٠ مليار جنيه عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ إلى نحو ٨٥٣,٩ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ وبالأسعار الثابتة من ٤٣٣,٣ مليار جنيه إلى نحو ٤٨٨,٦ مليار جنيه بذات الفترة.
- زيادة قطاع البترول والغاز الطبيعي بعد اسبتعاد مستلزمات الإنتاج الوسيطة – من ٦٢٣,٥ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ إلى ٧٧٣,٧ مليار جنيه خلال العام الثاني من الخطة (٢٠١٩ / ٢٠٢٠) وبالأسعار الثابتة من ٣٨٩,١ مليار جنيه إلى ٤٤٠ مليار جنيه في ذات الفترة.

المشروعات المستهدفة خلال عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠:

تتضمن الخطة التي يستهدفها قطاع البترول عددًا من البرامج والمشروعات التي تهدف إلى مواجهة الطلب المتزايد على المنتجات البترولية وتوفير الاحتياجات الرئيسية لمتطلبات عملية التنمية

ومن أهم هذه المشروعات ما يلي:

- مشروع تنمية حقل البلسم بشركة الوسطاني.
- مشروع استكمال تنمية حقل دسوق (A.C.B) بشركة دسكو.
- مشروع حقل رأس البر (مرحلة ثالثة) بالشركة الفرعونية.
- مشروع محطة معالجة الغاز بمنطقة مليحة بشركة عجيبة للبترول.

مشروعات خاصة بالتكرير والتصنيع والنقل والتسويق:

- إنشاء برج التقطير المبدئي بمعمل ميدور.
- إنشاء وحدة جديدة لاسترجاع الغازات بشركة أسيوط.
- مشروع إحلال وتجديد خط منتجات مسطرد / طنطا.

مشروعات خاصة بإنتاج الزيت الخام:

- مشروع مجمع التكسير الهيدروجيني للمازوت بمسطرد.
- إنشاء وحدة إصلاح النافتا بالعامل المساعد بشركة إنريك.
- إنشاء خط استلام الغاز المستورد من بورسعيد.
- استكمال إنشاء خط النوبارية / ميت نما.
- استكمال إنشاء خط جمصة / فينوسا بدمياط.

أهم مشروعات البتروكيماويات:

- إنتاج السيترين بالإسكندرية بشركة الإسترنكس.
- إنتاج البروبلين ومشتقاته.
- مشروع مجمع العطريات والأسمدة.

ثانياً: قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة

- **مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠**

تعد الطاقة الكهربائية الركيزة الأساسية لإحداث التنمية الشاملة في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية واستدامتها على المدى الطويل كما تعتبر مسألة حاسمة لترسيخ استقرار الاقتصاد الكلي وتعزيز موارد البلاد من النقد الأجنبي.

وإدراكًا لأهمية توفير الطاقة الكهربائية لكافة مستخدميها في مختلف المجالات لمواجهة الطلب المتزايد عليها فقد قام قطاع الكهرباء والطاقة بإعداد استراتيجية متكاملة حتى عام ٢٠٢٧ تعتمد على عدة محاور من **أهمها**:

- الاستخدام الأمثل لمصادر الطاقة المتاحة.
- تنويع مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية مع تعظيم الاستفادة من مصادر الطاقات المتجددة.
- ترشيد الطاقة وتحسين كفاءتها.
- توسيع دائرة الربط الكهربائي على كافة المحاور بما يحقق التنمية المستدامة.
- المساهمة في حماية البيئة من التلوث.
- الحفاظ على حق الأجيال القادمة في الحصول على الطاقة.
- تشجيع التصنيع المحلي للمعدات والمهمات الكهربائية.

مؤشرات الأداء:

- ارتفعت الطاقة المولدة خلال الفترة من (١٢ / ٢٠١٣ – ١٧ / ٢٠١٨) من **١٦٤,٦** مليار ك. و. س إلى نحو **١٩٦,٤** مليار ك. و. س بنسبة نمو سنوي ٣,٥% خلال الفترة وهو ما يدل على التطور الملموس والمُطرد في إنتاج الكهرباء.
- زادت القدرة المُركبة من **٣٠٨٠٣** م. و عام ١٢ / ٢٠١٣ إلى **٤٥٠٠٨** م. و عام ١٦/ ٢٠١٧ أي بنحو ١٠% في غضون خمسة أعوام، مع إنشاء محطات توليد جديدة مما يؤكد أهمية دور القطاع في دفع عجلة النمو الاقتصادي.
- نمت الطاقة الكهربائية المُستهلكة من **١٤٠,٩** مليار ك. و. س عام ٢٠١٣/١٢ إلى **١٥٦,٩** مليار ك. و. س عام ١٧ / ٢٠١٨ بمعدل نمو سنوي ٢,٢% خلال الفترة.

- زادت أطوال الخطوط الكهربائية من **٤٥٨** ألف كم عام ١٢ / ٢٠١٣ إلى نحو **٥٢٤** ألف كم عام ١٧ / ٢٠١٨ بنسبة نمو سنوي **٢,٧**٪ دلالة على تواصل امتداد خطوط التغذية الكهربائية لمختلف أنحاء الجمهورية

ومن أهم ثمار السياسات المُطبقة خلال الأعوام القليلة الماضية:

- القضاء نهائيًا على أزمة الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي.
- تحقيق احتياطي أمن من الطاقة الكهربائية.
- تأهيل شركات مصرية لتنفيذ مشروعات عملاقة لتوليد الطاقة الكهربائية وإتاحة الفرصة لها للعمل بالخارج.
- تدريب العمالة المصرية على تنفيذ المشروعات العملاقة.
- تطوير برامج ترشيد وتحسين استخدام الطاقة الكهربائية.

أهم أهداف القطاع المستهدفة والإجراءات اللازمة لتحقيقها:

- **تنويع مصادر إنتاج الطاقة الكهربائية والاستفادة من الثروات الطبيعية** وذلك بالتعاون مع أحد بيوت الخبرة العالمية والاتحاد الأوروبي في وضع استراتيجية للمزيج الأمثل فنيًا واقتصاديًا للطاقة " استراتيجية الطاقة المتكاملة والمستدامة حتى عام ٢٠٣٥ ".
- **تخصيص وتشجيع مشاركة القطاع الخاص في مشروعات الطاقة المتجددة وتحقيق ذلك عن طريق** الإعلان عن مشروعات تعريفة التغذية للطاقات المتجددة والتي تتيح للقطاع الخاص الاستثمار في مجال إنشاء وتملك وتشغيل محطات إنتاج وبيع الكهرباء المُنتجة من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بالإضافة لإتاحة العديد من الآليات لمشاركة القطاع الخاص منها IPP, BOO, EPC Finance المناقصات التنافسية وغيرها.
- **الربط الكهربائي الإقليمي** بتوقيع مذكرة تفاهم واتفاقية تعاون مع المنظمة الدولية لتطوير مشروعات الربط الكهربائي للتعاون في عدد من المجالات من بينها إجراء البحوث حول استراتيجية الطاقة في مصر، وتعزيز تنمية استخدام الطاقات المتجددة وتكامل الشبكات الكهربائية، وكذا التشاور الفني لتطبيقات الشبكات الذكية.
- **تدعيم وتقوية شبكات نقل وتوزيع الكهرباء فقد كان أهم إجراء لتحقيقه** هو تحسين وتطوير شبكات النقل والتوزيع بما في ذلك محطات المحولات على الجهود العالية والفائقة ومراكز التحكم وكذلك الشبكات الذكية.

- **الاستثمارات المُستهدفة**:

تُقدر الاستثمارات الكلية المُستهدفة لقطاع الكهرباء خلال عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ بنحو ١١١,٩ مليار جنيه بنسبة ٩,٦% من الاستثمارات الإجمالية حيث يبلغ نصيب المشروعات الاستثمارية الخاصة نحو ٤٩ مليار جنيه من هذه الاستثمارات بنسبة ٤٣,٨% تقريبًا من الإجمالي، والباقي وقدره ٦٢,٩ مليار جنيه، فيخُص الاستثمارات العامة، وتبلغ استثمارات الجهاز الحكومي نحو ٤,٤ مليار جنيه، واستثمارات الهيئة الاقتصادية العامة نحو ١٧,٣ مليار جنيه، وأخيرًا تحظى الشركات العامة بالنصيب الأكبر من الاستثمارات الكلية للقطاع إذ تبلغ استثماراتها ٤١,٢ مليار جنيه بنسبة تُناهز ٣٦,٨% من الإجمالي.

- **تقدير الإنتاج والناتج:**

من المستهدف زيادة إنتاج القطاع بالأسعار الجارية خلال عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ إلى نحو ١٧١,٤ مليار جنيه مقابل نحو ١٤٦,٤ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ بنسبة نمو ١٧%، وكذلك زيادة الإنتاج بالأسعار الثابتة إلى حوالي ١١٠ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ مقابل ١٠٥,٣ مليار جنيه في العام السابق وبنسبة نمو ٤,٥%.

وعلى مستوى ناتج القطاع من المستهدف زيادته بعد استبعاد قيمة مُستلزمات الإنتاج الوسيطة من ٨٦,٩ مليار جنيه في عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ إلى ١٠١,٨ مليار جنيه في عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ وذلك بالأسعار الجارية بنسبة نمو ١٧,١%، وتُناظره زيادة في الناتج بالأسعار الثابتة من ٦٢,٦ مليار جنيه إلى ٦٥,٥ مليار جنيه في ذات الفترة بمتوسط معدل نمو ٤,٧%.

- **أهم المسُتهدفات الكمية لقطاع الكهرباء في إطار منظومة موازنة البرامج والأداء هو:**

- زيادة عدد محطات المحولات على جهد ٥٠٠ ك. ف إلى تسع محطات عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ مقارنة بثمان محطات عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩.
- وصول أطوال الشبكات المضافة على الجهد الفائق (٥٠٠ ك. ف) إلى ٨٦٤ كم، وأطوال الشبكات المضافة على الجهد العالي (٦٦ ك. ف) إلى ٢٤٨ كم بنهاية عام الخطة.
- وصول عدد العدادات الذكية ومسبقة الدفع إلى مليون لكلٍ منها.
- زيادة إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة من ٢١٦ ألف جيجاوات / ساعة عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ إلى نحو ٢٢٩ ألف جيجاوات / ساعة عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠.
- ارتفاع قيمة الاستثمارات في مجال الطاقة المتجددة إلى ٥,٨ مليار جنيه عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ بنسبة نمو ٨١,٤% مقارنة بالعام السابق.

- زيادة قدرات محطات الطاقة الشمسية إلى ٥٠ ميجاوات في عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ مقارنة بنحو ٢٦ ميجاوات في عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩.

- أهم المشروعات المُستهدفة اعتباراً من عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

أولاً – الجهاز الإداري:

١ – الديوان العام:

- المشروع القومي لإحلال الخطوط الهوائية بكابلات أرضية حيث يهدف هذا المشروع إلى تحويل مسارات الخطوط الهوائية (٢٤٨١ كم خط هوائي) والتي تمر أعلى الكتل السكنية إلى كابلات أرضية ضمن خطة تطوير المناطق العشوائية غير الآمنة.
- مشروعات استراتيجية تتضمن استكمال أعمال الربط الكهربائي مع دولة السودان الشقيق، والبدء في أعمال المرحلة الأولى لمشروع إنشاء محطة محولات مطوبس جهد ٢٢٠ / ٦٦ / ١١ كيلوفولت، واستكمال أعمال تنفيذ المسارات الجديدة للشبكة الكهربائية ضمن خطة تطوير بعض الطرق الاستراتيجية، واستكمال أعمال زيادة القدرة وإحلال وتجديد وتوصيل التغذية الكهربائية لبعض القواعد الجوية والمطارات العسكرية، واستكمال أعمال التغذية الكهربائية لبعض المطارات ذات الاستخدام المشترك (عسكري / مدني)، واستكمال توصيل التغذية الكهربائية لبعض المواقع العسكرية طبقًا لأولويات وزارة الدفاع.
- مشروع التغذية الكهربائية لمنطقة شرق العوينات من خلال الشبكة القومية للكهرباء **يتضمن**:

- استكمال أعمال إنشاء الخط الكهربائي مزدوج الدائرة شرق العوينات / بلاط جهد ٢٢٠ ك. ف بطول حوالي ٤٠٠ كم.
- استكمال أعمال التغذية الكهربائية لعدد (٥) قطع زراعية بإجمالي مساحة ٥٠ ألف فدان بمنطقة جبل الكامل بشرق العوينات.

٢ – هيئة الطاقة الذرية:

تتلخص أهم الأعمال المستهدفة بخطة العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ **فيما يلي**:

- تصنيع ألواح اليورانيوم التي تدخل في إنتاج نظائر الموليبدنيوم واليود بمصنع الوقود النووي .
- استكمال وحدة تحويل وتنقية العجينة الصفراء للوقود النووي.
- البدء في إنشاء مخزن الوقود النووي المحترق ونفايات إنتاج عنصر الموليبدنيوم.

- رفع القدرة الإشعاعية بوحدتى التشعيع الجامي بالقاهرة والإسكندرية وبما يعظم من استخدام تقنية المعالجات الإشعاعية للمنتجات المختلفة.
- تجديد مصدر الكوبالت المشع لوحدة علاج الأورام بالإشعاع لتقليل الفترة الزمنية التي يقضيها المريض على الجهاز.

٣- هيئة المواد النووية:

تتلخص أهم الأعمال المستهدفة بخطة العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ **فيما يلي**:

- استكمال عمليات تقييم احتياطيات الرمال السوداء بمناطق ادكو – رشيد.
- رفع كفاءة وحدتى تنقية اليورانيوم والثوريوم.
- استكشاف وتقييم احتياطات الرمال السوداء بمناطق جديدة.
- فصل العناصر الأرضية من خام المونازيت.
- تأسيس شراكة مع الشركة المصرية للرمال السوداء لاستغلال معادن الرمال السوداء بمناطق ادكو – رشيد.
- استكمال رفع معدلات تجارب استخلاص البورون النووي.
- استكمال بناء منظومة الوحدات الإنتاجية لإذابة واستخلاص اليورانيوم والثوريوم وتصنيع الكعكة الصفراء بمنطقة العلوجة بجنوب سيناء.
- إجراء تجارب استخلاص الفلزات النادرة من المحاليل الناتجة من وحدة الاستخلاص.
- استكمال خطوات بناء وحدة تنقية الكعكة الصفراء على المستوى الصناعي والوصول إلى درجة النقاوة النووية المطلوبة.
- استكمال أعمال الكشف الجيوفيزيائي الجوي لبعض المناطق المختارة.
- استكمال أعمال الكشف الجيوفيزيائي الأرضي للشذات الإشعاعية التي تم تحديدها من قبل الاستكشاف الجوي.
- بدء الحفر التحت سطحي لتحديد امتدادات اليورانيوم والثوريوم بالأعماق بمنطقة جبل جتار بالصحراء الشرقية.

ثانياً – الهيئات الاقتصادية:

١) **هيئة تنفيذ مشروعات المحطات المائية لتوليد الكهرباء** حيث تقوم الهيئة بتنفيذ مشروع " الضخ والتخزين على خليج السويس " لإنتاج ٢٤٠٠ م. وفي عام ٢٠٢٢، وهو ما يسمح بتوليد طاقة

نظيفة صديقة للبيئة وسد العجز في الكهرباء أثناء فترات الذروة، واستقرار الشبكة المحلية للكهرباء فضلاً عن إمكانية تخزين الكهرباء بطاقات تفوق التخزين بالبطاريات.

٢) **هيئة تنمية واستخدام الطاقة الجديدة والمتجددة**:

من المستهدف تبني قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة خطة طموحة لزيادة مساهمة الطاقات المتجددة إلى ٢٠% من إجمالي الطاقة الكهربائية المولدة بحلول عام ٢٠٢٢ (منها ١٢ % من طاقة الرياح وإنشاء مزارع رياح بإجمالي قدرات ٧٢٠٠ ميجاوات، و٨ % من المصادر المتجددة الأخرى (مائي – شمسي – أخرى)، وذلك في إطار خطة طويل الأجل لتنويع مزيج القدرات الكهربائية للطاقة المتجددة إلى ٤٢% بحلول عام ٢٠٣٥ (ويتم حاليًا إجراء الدراسات اللازمة لزيادة هذه النسبة لتصل إلى ٤٧%)، هذا بالإضافة إلى بناء أول محطة تعمل بالطاقة النووية بمحطة الضبعة على الساحل الشمالي والغربي تتكون من أربع وحدات قدرة كل وحدة ١٢٠٠ م. و، وبقدرة إجمالية ٤٨٠٠ م. و، (على أن يتم دخول أول وحدة بقدرة إجمالية ١٢٠٠ م. و عام ٢٠٢٦). **حيث تتضمن خطة الهيئة متوسطة المدى ما يلي**:-

- مشروعات إنتاج الكهرباء من طاقة الرياح والمتمثلة في إنشاء عدد (٢) محطة كهرباء بطاقة الرياح بمنطقة خليج السويس بإجمالي قدرات ٤٥٠ م. و، وذلك بالتعاون مع بنك التعمير الألماني والشركاء الأوروبيين، الوكالة الفرنسية للتنمية، وتهدف هذه المشروعات إلى تحقيق عائد من بيع الطاقة المولدة بنحو ١٤٨٢ جيجا وات ساعة سنويًا، وتوفير نحو ٣١٨ ألف طن بترول مكافئ سنويًا، بالإضافة إلى الحد من انبعاثات حوالي ٨١٤ ألف طن ثاني أكسيد الكربون.
- مشروعات إنتاج الكهرباء من الطاقة الشمسية والمتمثلة في إنشاء عدد ست محطات توليد كهرباء باستخدام نظم الخلايا الفوتوفولطية بإجمالي قدرات ٢٢١ م. و، وذلك بالتعاون مع الوكالة الفرنسية للتنمية، بنك التنمية الألماني، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، الوكالة اليابانية للتعاون الدولي، وتهدف هذه المشروعات إلى تحقيق عائد من بيع الطاقة المولدة بحوالي ٣٥٩ جيجا وات ساعة سنويًا، وتوفير نحو ٧٦,٥ ألف طن بترول مكافئ سنويًا بالإضافة إلى الحد من انبعاثات حوالي ١٨٣,٥ ألف طن ثاني أكسيد الكربون.
- مشروع أعمال خدمات تمهيد الأراضي اللازمة لمشروع تعريفة التغذية الكهربائية بمنطقة (شرق وغرب النيل) حيث تقوم الهيئة بتوفير وإتاحة الأراضي اللازمة لإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة بنظام حق الانتفاع.

ثالثاً: قطاع البيئة

- **مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠**

يمثل البعد البيئي محورًا أساسيًا في كافة القطاعات التنموية والاقتصادية بشكل يحقق أمن الموارد ويدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها وضمان حقوق الأجيال القادمة، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية والتنافسية، ويوفر فرص عمل جديدة.

إن رؤية الوزارة تتمثل في حماية البيئة والموارد الطبيعية للأجيال الحالية والقادمة، وذلك من خلال خفض معدلات التلوث ووقف التعديات والممارسات غير المستدامة على تلك الموارد، بالإضافة إلى تفعيل استخدام السياسات والإجراءات والحوافز لمنع الاستخدام غير الرشيد وزيادة العوائد المحققة، وفي سبيل ذلك ستتبنى الوزارة تحقيق هذه الرؤية من خلال أربعة أهداف تتمثل فيما يلي:

• الإدارة الرشيدة والمستدامة لأصول الموارد الطبيعية لدعم الاقتصاد وزيادة التنافسية وخلق فرص عمل جديدة .

• الحد من التلوث والإدارة المتكاملة للمخلفات .

• تنفيذ مصر لالتزاماتها الدولية والإقليمية تجاه الاتفاقيات البيئية ووضع الآليات اللازمة لذلك مع ضمان توافقها مع السياسات المحلية

• الحفاظ على توازن النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي.

وفي مجال التحسين البيئي، تستهدف الخطة إنشاء ست محطات جديدة لرصد نوعية الهواء، وتنفيذ ١٢ رحلة حقلية لرصد نوعية المياه، وتطوير ٣١٠ وحدة إنتاج فحم نباتي للتتوافق مع المعايير البيئية ، وربط ٦٩ كيانًا صناعيًا بالشبكة القومية لرصد الانبعاثات الصناعية، وإنشاء ألف وحدة بيوجاز منزلي لتدوير ومعالجة المخلفات.

يجري تخصيص استثمارات بقيمة نحو ٣,٤٥ مليار جنيه خلال عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، ويتم توزيعها على المحافظات المختلفة بحيث تكون سوهاج في المركز الأول بنسبة ١٢,٧% وتليها مطروح بنسبة ١٢,٥% ثم محافظة قنا بنسبة ١١,٢% والأسكندرية ١٠,٧% وفي المراكز الأخيرة كل من بورسعيد وجنوب سيناء بنسبة ٠,٥%.

مستهدفات الحكومة ٢٠١٨ /٢٠٢٠ الذي يتضمنه البرنامج الوطني:

فيما يخص مجال سياحة المحميات الطبيعية تهدف الوزارة إلى زيادة عدد الزوار المصريين والأجانب إلى ٧٠ زائر حتى عام ٢٠٢٠ وقد بلغ عدد الزوار ٦٠ زائر عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩.

فيما يخص مجال تحسين نوعية الهواء تهدف الوزارة إلى زيادة عدد محطات رصد نوعية الهواء إلى ١٠٧ محطة حتى عام ٢٠٢٠ وقد بلغ عدد المحطات ١٠١ محطة عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ بينما وصلت أعداد المركبات المستهدف فحص عوادمها على الطرق إلى ٦٣,٥ مركبة بينما وصلت أعداد المركبات إلى ٦٣ مركبة عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩.

فيما يخص مجال تحسين نوعية المياه تهدف الوزارة إلى زيادة عدد الرحلات الحقلية لرصد نوعية مياه نهر النيل وفروعه والبحيرات والبحار إلى ١٢ رحلة حتى عام ٢٠٢٠.

فيما يخص مجال معالجة وتدوير المخلفات تهدف الوزارة إلى زيادة نسبة كفاءة جمع المخلفات البلدية إلى ٧٥ % حتى عام ٢٠٢٠ وقد بلغت نسبة الكفاءة ٧٠ % عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ بينما وصلت نسبة المخلفات المستهدف التخلص منها بصورة آمنة (الدفن الصحي) إلى ٢٥ % حتى عام ٢٠٢٠ وقد بلغت نسبتها ٢٠ % عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩، وتستهدف الوزارة الوصول إلى ١٠٠٠ وحدة من وحدات البيوجاز المنزلي حتى عام ٢٠٢٠.

فيما يخص مجال التحكم في التلوث الصناعي تهدف الوزارة إلى زيادة عدد مكامير الفحم المستهدف تطويرها في أماكنها وفقًا للمعايير البيئية إلى ٣١٠ مكمرة حتى عام ٢٠٢٠ وقد بلغ عدد مكامير الفحم ١٢٠ مكمرة عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩، والمستهدف وصول عدد النماذج المطورة لمكامير الفحم النباتي التي تم اختبارها والموافقة عليها إلى ١٦ مكمرة حتى عام ٢٠٢٠ وقد بلغ عدد المكامير التي تم اختيارها والموافقة عليها عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ عدد ١٤ مكمرة.

فيما يخص مجال البرامج البيئية الداعمة تهدف الوزارة إلى زيادة عدد برامج الوعى البيئي إلى ٦٥٠ برنامج حتى عام ٢٠٢٠ وقد بلغ عدد البرامج ٦٠٠ برنامج عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩، بينما وصل عدد الأفراد المستهدف تدريبهم في إطار برنامج التنمية المستدامة إلى ٤٧٥ متدرب حتى عام ٢٠٢٠ وقد بلغ عدد الأفراد المتدربين عام ٢٠١٨ / ٢٠١٩ حوالي ٧٠ متدرب.

٩ - توصيات لجنة الزراعة والرى والأمن الغذائى والثروة الحيوانية عن مشروع الخطة الاستثمارية للعام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨

—

اولاً: قطاع الزراعة واستصلاح الاراضى:-

يعد قطاع الزراعة احد محاور الدخل القومى المصرى حيث يسهم بقطاعاته المختلفة في تحقيق الاكتفاء الذاتي من معظم المحاصيل الزراعية والصناعية والتصديرية وهو ما يعتبر اماناً قومياً فضلاً عن دوره في استصلاح مساحات جديدة من الاراضى تضاف الى الرقعة الزراعية لمواجهة زيادة الطلب على الغذاء ومن ثم تولى الدولة اهتماماً غير مسبوق بقطاع الزراعة لاهميته البالغة وان ادراج الاعتمادات المالية المطلوبة لقطاعاته هو مناط انجاز مستهدفاته بما يصب في تحقيق الصالح العام فى ضوء تبنى الدولة خطط استراتيجية يتم تنفيذها من خلال موازنة البرامج والاداء للتأكيد على كفاءة استخدامات الاعتمادات المدرجة لكافة القطاعات

* بلغت جملة التقديرات الاستثمارية لقطاعات الزراعة واستصلاح الاراضى نحو (١,٣٧) مليار جنيه

وتشير اللجنة الى التغيرات بالخطة الاستثمارية مقارنة بالاعتمادات المالية لعام ٢٠١٩/٢٠١٨ والتقديرات الاستثمارية لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ لقطاعات وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى على النحو الاتى.

بالجنيه

القطاعات	اعتمادات ٢٠١٩/٢٠١٨	تقديرات ٢٠٢٠/٢٠١٩	التغير
الديوان العام	٥٦١,٥٠٠,٠٠٠	٧٥٨,١٤٠,٠٠٠	١٩٦,٦٤٠,٠٠٠
مركز البحوث الزراعية	١٠٦,٦٠٠,٠٠٠	٢١٢,١٥٠,٠٠٠	١٠٥,٥٥٠,٠٠٠
مركز بحوث الصحراء	٦٥,٠٠٠,٠٠٠	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
الهيئة العامة للإصلاح الزراعى	٩,٧٠٠,٠٠٠	١٠,٦٠٠,٠٠٠	٩٠٠,٠٠٠
الجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الاراضى	٣٠٠,٥٠٠,٠٠٠	١٥٥,٠٠٠,٠٠٠	(-)١٤٥,٥٠٠,٠٠
الهيئة العامة لتنمية الثروة السمكية	٧٥,٠٠٠,٠٠٠	٩٠,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
الهيئة العامة للخدمات البيطرية	٥٦,٠٠٠,٠٠٠	٧٦,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
الاجمالى	١,١٧٤,٣٠٠,٠٠٠	١,٣٧٦,٨٩٠,٠٠٠	ـــــــ

– بدارسة المتطلبات الحتمية لقطاعات وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى تبين ضرورة تعزيز التقديرات بنحو (٩١٨,٠٢٣,٠٠٠) جنيه للوفاء بالنفقات الحتمية لتنفيذ المشروعات المدرجة بالخطة الاستثمارية للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ موزعة على جهات الاسناد التابعة للوزارة على النحو التالى:

أولاً: الديوان العام:-

بالجنيه

اجمالى المبالغ المطلوبة	**١,٣٠٧,٦٦٣,٠٠٠**
تقديرات وزارة التخطيط	**٧٥٨,١٤٠,٠٠٠**
مقدار الفرق	**٥٤٩,٥٢٣,٠٠٠**

– المطالبة بتعزيز تقديرات وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الادارى للخطة الاستثمارية للديوان العام بنحو ٥٤٩,٥٢٣,٠٠٠ جنيه لتنفيذ واستكمال المشروعات الحتميه التالية:

* تخصيص مبلغ ٥,٩٠٠,٠٠٠ جنيه لإنشاء محطات لمقاومة الجراد لحماية البلاد من غزوات الجراد الصحراوى الوافدة من الدول المجاورة اثناء الهجرة الطبيعية للجراد في مواسم التكاثر على مدار العام ومكافحة حشرات النطاط والجراد الافريقى والمحلى في مناطق الواحات المصرية وشرق العوينات.

* تخصيص مبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لتحديث نظم الميكنة الزراعية في محافظتى المنيا والفيوم لتحقيق تنمية مستدامة للقطاع الزراعى وتزويد صغار المزارعين والجمعيات التعاونية بنظم للميكنة الزراعية على مستوى الحقل وتنفيذ برامج تدريبية للعاملين في محافظات المشروع للنهوض بهم وتشغيل وصيانة وإصلاح الآلات والمعدات الزراعية.

* تخصيص مبلغ ٩٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لتنفيذ المشروع الفرعى– **التعداد الزراعى**– لمواجهة الاعباء المالية لاجراء التعداد الزراعى خلال العام القادم لإعداد قاعدة بيانات تتصف بالدقة والشموليه عن جميع أوجه النشاط الزراعى بجميع قرى ومدن ومراكز محافظات الجمهورية.

* تخصيص مبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لمواجهة أعباء سداد خدمة الدين (القرض السعودى) المخصص لإنشاء عدد ١٣ تجمع زراعى بمحافظتى شمال وجنوب سيناء، لاستصلاح مزيد من المساحات الجديدة بالمحافظتين مع توفير فرص عمل للشباب وتحقيق الاستقرار المجتمعى وتنفيذ شبكات الرى الرئيسية والفرعية لكل تجمع زراعى.

* تخصيص مبلغ ١٠٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لمواجهة أعباء سداد خدمة الدين (القرض الكويتى) لمشروع إنشاء عدد ١٣–١٥ تجمع زراعى بمحافظتى شمال وجنوب سيناء

* تخصيص مبلغ ٣٦,٦٢٣,٠٠٠ جنيه لميكنة منظومة الحيازة الزراعية واعداد قاعدة بيانات الكترونية للحائزين على مستوى الجمهورية، من خلال قاعدة بيانات قومية دقيقة بكافة حيازات الاراضى الزراعية على مستوى الجمهورية وميكنة حصر المساحات والمحاصيل المنزرعة في المواسم الزراعية المختلفة وإتاحة كافة التقارير لدعم اتخاذ القرار وإصدار البطاقة الذكية بالحيازات الزراعية لجميع زراع مصر.

وقد تلاحظ عدم ادارج بند استثمارات غير موزعة بالخطة الاستثمارية للعام المالى ٢٠١٩–٢٠٢٠ في حين بلغت تقديرات وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى لهذا البند نحو ٢٠٠ مليون جنيه وهو بند خصص في الأعوام السابقة لإتاحة التمويل اللازم للمشروعات عند خفض الاعتمادات الاستثمارية المخصصة من وزارة التخطيط عن الاستثمارات المطلوبة من قبل الوزارة لاستكمال تنفيذ المشروعات الأكثر تضرراً من انخفاض اعتمادات الخطة.

ثانياً: **مركز بحوث الصحراء**:

بالجنيه

اجمالى المبالغ المطلوبة	**٢٧٥,٠٠٠,٠٠٠**
تقديرات وزارة التخطيط	**٧٥,٠٠٠,٠٠٠**
مقدار الفرق	**٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠**

طالب مركز بحوث الصحراء تعزيز استثماراته بنحو (٢٠٠) مليون جنيه لإنشاء مقره الجديد بالتجمع الخامس.

ثالثاً: **الجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الاراضى**:-

بالجنيه

اجمالى المبالغ المطلوبة	**٢٧٨,٥٠٠,٠٠٠**
تقديرات وزارة التخطيط	**١٥٥,٠٠٠,٠٠٠**
مقدار الفرق	**١٢٣,٥٠٠,٠٠٠**

– طالب الجهاز بتعزيز الخطة الاستثمارية بنحو مبلغ ١٠٠ مليون جنيه لاستكمال اعمال الكهرباء بمشروع البنك الدولى لتطوير الرى الحقلى بمحافظتى كفر الشيخ والبحيرة.

– حتميه تعزيز الاعتمادات الاستثمارية التقديرية للجهاز بنحو ٢٣,٥ مليون جنيه لتحسين ورفع كفاءة برامج صيانة الاراضى الزراعية على مستوى الجمهورية لزيادة انتاجيتها.

رابعاً: **الهيئة العامة للخدمات البيطرية**:-

بالجنيه

اجمالى المبالغ المطلوبة	**١٢١,٠٠٠,٠٠٠**
تقديرات وزارة التخطيط	**٧٦,٠٠٠,٠٠٠**
مقدار الفرق	**٤٥,٠٠٠,٠٠٠**

طالبت الهيئة بزيادة التقديرات الاستثمارية بنحو ٤٥ مليون جنيه للحفاظ على مقومات قطاع الثروة الحيوانية وحمايتها من الامراض الوبائية الوافدة واحكام الرقابة المحجرية وانتاج البدائل الوراثية عالية الإنتاجية من السلالات الأجنبية لتحسين السلالات المحلية.

تعقيب ممثلي وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الادارى:

– تم ادارج الاستثمارات المطلوبة لقطاعات وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى وفقاً لمعدلات التنفيذ الفعلى خلال العام المالى السابق وتبلغ التقديرات الاستثمارية للديوان العام بنحو (٧٥٨,١) مليون جنيه وان وزارة التخطيط تلبى مطالب وزارة الزراعة من الاستثمارات المطلوبة خلال العام المالى حيث تم الاستجابة الفورية لمطالب وزارة الزراعة في العام المالى الماضى وإتاحة اعتمادات تقدر بنحو ١٠ مليون جنيه لتمويل تنفيذ مشروع الكارت الذكى الفلاح انه بالنسبة لبند الاستثمارات الغير موزعة فقد تم توزيع تقديراته على جميع المشروعات الأساسية في ضوء اعداد منظومة الكترونية تبين معدلات إنجاز المشروعات على مستوى الوزارات.

وبناءً على ما سبق توصى اللجنة بالاتى:

تعزيز الاعتمادات التقديرية للخطة الاستثمارية لبعض قطاعات وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمبلغ (٩١٨,٠٢٣) مليون جنيه موزعة على النحو التالى:

بالجنيه

الديوان العام	**٥٤٩,٥٢٣,٠٠٠**
مركز بحوث الصحراء	**٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠**
الجهاز التنفيذي للمشروعات تحسين الاراضى	**١٢٣,٥٠٠,٠٠٠**
الهيئة للخدمات البيطرية	**٤٥,٠٠٠,٠٠٠**

ثانياً: قطاع الموارد المائية والرى:-

يناط بوزارة الموارد المائية والرى إدارة الموارد المائية بجمهورية مصر العربية والحفاظ على مجرى نهر النيل ومياهه والمخزون الجوفى من المياه، وذلك من خلال تبينى خطط وسياسات مائية رشيدة لضمان تغطية كافة المتطلبات الزراعية والصناعية ومياه الشرب والملاحة والاحتياجات الاستهلاكية الأخرى وذلك من خلال استراتيجية تتضمن عدة محاور لتتلاءم مع مسئوليات الوزارة تتبلور أهدافها فى الاتى:-

- تحسين نوعية المياه.
- ترشيد استخدامات المياه.
- تنمية الموارد المائية.
- تهيئة البيئة الملائمة للإدارة المتكاملة.

بالجنيه

اجمالى تقديرات عام ٢٠١٩/٢٠٢٠	**٧,٤٧٢,٧٠٠,٠٠٠**
اعتمادات وزارة التخطيط للعام ٢٠١٨/٢٠١٩	**٤,٨٩٦,٠٢٠,٠٠٠**
مقدار الزيادة بخطة ٢٠١٩/٢٠٢٠	**٢,٥٧٦,٦٨٠,٠٠٠**

القطاعات	اعتمادات ٢٠١٨/٢٠١٩	تقديرات ٢٠١٩/٢٠٢٠	التغير	مقترح الوزارة الموارد المائية والرى ٢٠١٩/٢٠٢٠
الديوان العام	٧٨٣,٥٢٠,٠٠٠	٩٩٣,٢٠٠,٠٠٠	٢٠٩,٦٨٠,٠٠٠	ـــــ
مصلحة الرى	١,٦٨٢,٢٠٠,٠٠٠	٢,٧١٨,٥٠٠,٠٠٠	١,٠٣٦,٣٠٠,٠٠٠	٣,٤١٨,٥٠٠,٠٠٠
مصلحة الميكانيكا والكهرباء	٩٩٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٦٢٥,٠٠٠,٠٠٠
الهيئة العامة للسد العالى وخزان اسوان	١٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٠,٠٠٠,٠٠٠	ـــــ
الهيئة العامة لمشروعات الصرف	٧٩٨,٣٠٠,٠٠٠	١,٥١٩,٠٠٠,٠٠٠	٧٢٠,٧٠٠,٠٠٠	٢,٢٠٧,٠٠٠,٠٠٠
المركز القومى لبحوث المياه	٦٧,٠٠٠,٠٠٠	٧٧,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠	٨٣,٨٠٠,٠٠٠
الهيئة العامة لحماية الشواطئ	٤٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٧١٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٦٥,٠٠٠,٠٠٠	١,٠١٥,٠٠٠,٠٠٠
الاجمالى	٤,٨٩٦,٠٢٠,٠٠٠	٧,٤٧٢,٧٠٠,٠٠٠	٢,٥٧٦,٦٨٠,٠٠٠	ـــــ

وتشير اللجنة الى التغيرات بالخطة الاستثمارية للوزارة بمقارنة الاعتمادات المالية لعام ٢٠١٨/٢٠١٩ والتقديرات الاستثمارية والمقترح الاستثمارى لقطاعات وزارة الموارد المائية والرى لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠.

* بدراسة التغيرات بالخطة الاستثمارية يتضح زيادة التقديرات للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو(٢,٥٧٦) مليار جنيه عن اعتمادات العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ بما يتوافق مع موازنة البرامج والأداء الخاصة بوزارة الموارد المائية والرى خلال العام الثانى ٢٠١٩/٢٠٢٠ من برنامج الحكومة موزعة على البرامج الرئيسية والفرعية وجهات الاستاذ المسئولة عن التنفيذ.

* بدراسة مقترحات وزارة الموارد المائية والرى لتقديراتها للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ والمتطلبات الحتمية لقطاعات الوزارة تبين اقتراح زيادة التقديرات الاستثمارية بمبلغ (٢,٠٦٩,٨٠٠,٠٠٠) مليار جنيه تقريباً للوفاء بالنفقات الحتمية لتنفيذ واستكمال المشروعات المدرجة بالخطة الاستثمارية للعام ٢٠١٩/٢٠٢٠، يوزع على جهات الاسناد التابعة للوزارة على النحو الاتى:-

أولاً:- **مصلحة الرى**:-

بالجنيه

اجمالى المبالغ المطلوبة	٣,٤١٨,٥٠٠,٠٠٠
تقديرات وزارة التخطيط	٢,٧١٨,٥٠٠,٠٠٠
مقدار الفرق	٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠

يهدف تعزيز التقديرات الاستثمارية لمصلحة الرى بمبلغ (٧٠٠) مليون جنية لاستكمال وتنفيذ الاعمال الاتية:-

- أعمال الحماية من اخطار السيول واعمال تدعيم البنية الأساسية لمنشأت الرى وحماية المجارى المائية.
- تطبيق نظام الرى الحديث بالاراضى الجديدة والقديمة.
- سداد مستحقات واجبة الصرف للجهات المنفذة لم يتم الوفاء بها في ظل اعتمادات العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩.
- وجود فروق أسعار مستحقة للشركات المنفذة وكذا مبالغ التعويضات المستحقة عن تحرير سعر الصرف.

- وجوب زيادة الارتباط بمبالغ القروض الخارجية لاستكمال صرف المستحقات المطلوبة لتنفيذ مشروع قناطر أسيوط الجديدة.

ثانياً:- **مصلحة الميكانيكا والكهرباء**:-

بالجنيه

اجمالى المبلغ المطلوبة	١,٦٢٥,٠٠٠,٠٠٠
تقديرات وزارة التخطيط	١,٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠
مقدار الفرق	٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠

تهدف المطالبة بتعزيز التقديرات الاستثمارية لمصلحة الميكانيكا والكهرباء بمبلغ (٣٧٥) مليون جنيه تخصص لتنفيذ الاتى.

* إحلال وتجديد محطات محافظة الشرقية، بمبلغ يقدر بنحو ٢٤٦ مليون جنيه منها ٥٠ مليون جنيه قروض اجنبية، وتقدر الاستثمارات المطلوبة بصفة حتمية بنحو ١٨٥ مليون جنيه قروض اجنبية لسداد الدفعة المقدمة لمحطتى صرف بحر البقر الممولة من الصندوق الكويتى.

* إحلال وتجديد محطات محافظة كفر الشيخ بمبلغ يقدر بنحو ٨١,٥ مليون جنيه منها ٢٠ مليون جنيه قروض اجنبية وتقدر الاستثمارات المطلوبة بصفة حتمية، بنحو ١٠٠ مليون جنيه لسداد الدفعة المقدمة لمحطتى الحامول وسما تاى الممولتين من البنك الاوروبى لاعادة الاعمار (مشروع كتشنر) بقيمة ٢,٢ مليون يورو بما يعادل ٤٤ مليون جنيه مع سداد الدفعة الثانية لانشاء محطة مصرف (٧) الممولة من الصندوق السعودى بقيمة ٢,٨ مليون يورو أي ما يعادل ٥٦ مليون جنية.

* إحلال وتجديد محطات محافظة البحيرة بقيمة تقدر بنحو ١٦٠ مليون جنيه قيمة الدفعة المطلوب سدادها للهيئة الهندسية لتوريد عدد ١٨ طلبمة لمحطتى تروجه وشر يشرا.

ثالثاً: **الهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف**:-

بالجنيه

اجمالى المبالغ المطلوبة	٢,٢٠٧,٠٠٠,٠٠٠
تقديرات وزارة التخطيط	١,٥١٩,٠٠٠,٠٠٠
مقدار الفرق	٦٨٨,٠٠٠,٠٠٠

دعم تعزيز التقديرات الاستثمارية للهيئة المصرية العامة لمشروعات الصرف بمبلغ (٦٨٨) مليون جنيه للوفاء بالالتزامات على النحو التالى:-

*الوفاء بأعباء تنفيذ الاتفاقيات الدولية (قرض البنك الافريقى- قرض البنك الالمانى – قرض صندوق الانماء العربى).

*الالتزام بسداد مستحقات تعويضات نزع الملكية للمشروعات القومية.

رابعاً: **المركز القومى لبحوث المياه**:-

بالجنيه

اجمالى المبالغ المطلوبة	٨٣,٨٠٠,٠٠٠
تقديرات وزارة التخطيط	٧٧,٠٠٠,٠٠٠
مقدار الفرق	٦,٨٠٠,٠٠٠

يهدف تعزيز التقديرات الاستثمارية للمركز القومى لبحوث المياه بمبلغ (٦,٨) مليون جنيه لمواجهة تكاليف نقل مقر معهد بحوث الشواطئ بالكيلو ٢١ وإعادة تأهيل وتشغيل مبنى صرف منطقة النوبارية.

خامساً:- الهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ:

بالجنيه

اجمالى المبالغ المطلوبة	١,٠١٥,٠٠٠,٠٠٠
تقديرات وزارة التخطيط	٧١٥,٠٠٠,٠٠٠
مقدار الفرق	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠

يهدف تعزيز التقديرات الاستثمارية للهيئة المصرية العامة لحماية الشواطئ بمبلغ (٣٠٠) مليون جنيه للوفاء بالالتزامات المستحقة وتنفيذ بعض المشروعات الحتمية على النحو التالى:-

*صرف مستحقات الشركات عن اعمال تم تنفيذها وفروق أسعار وتعويضات باجمالى مبلغ ٢٠٠ مليون جنيه ليصبح المتبقى من النقد المحلى بنحو ٤٠٠ مليون جنيه وهى لا تكفى للانفاق على المشروعات الجارى تنفيذها مما يسهم فى تراجع معدلات تنفيذ المشروعات ووجود عجز مالى بالعام القادم.

* توفير اعتمادات لبعض المشروعات الحتمية والمؤجل طرحها في موازنة العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ باجمالى ١٠٠ مليون جنيه (لاعادة تأهيل الحواجز ٢،١ غرب لسان رأس البر – تنفيذ حائط التوجيه الغربى لمرسى الصيادين بالمكس)

تعقيب ممثلو وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الادارى:

تم زيادة الموازنة الاستثمارية للوزارة بمبلغ ١,٩ مليار جنيه للانتهاء من جميع الاعمال الجارية ويوجد تنسيق كامل بين وزارتى التخطيط والمتابعة والإصلاح الادارى والموارد المائية والرى وتم الاتفاق على ان المشروعات التي تحتاج الى تمويل وتنتهى خلال هذا العام سيتم وضعها في الأولوية، وتوفير التمويل اللازم حتى الانتهاء وبالنسبة للأعمال الجديدة التي تم طرحها في خطة ٢٠٢٠/٢٠١٩ سيتم توفير الاستثمارات المطلوبة خلال العالم المالى.

وبناءً على ما سبق توصى اللجنة بالاتى:-

- زيادة التقديرات الاستثمارية المقترحة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمبلغ (٢,٠٦٩) مليار جنيه لتعزيز الخطة الاستثمارية لقطاعات وزارة الموارد المائية والرى لتنفيذ المشروعات الحتمية_واستكمال الاعمال المستهدفة والوفاء بالالتزامات، ليصبح اجمالى المبالغ المطلوبة لدعم الخطة الاستثمارية المقترحة لبعض قطاعات الوزارة على النحو التالى:-

بالجنيه

مصلحة الرى	**٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠**
مصلحة الميكانيكا والكهرباء	**٣٧٥,٠٠٠,٠٠٠**
الهيئة العامة لمشروعات الصرف	**٦٨,٠٠٠,٠٠٠**
المركز القومى لبحوث المياه	**٦,٨٠٠,٠٠٠**
الهيئة العامة لحماية الشواطئ	**٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠**
الاجمالى	**٢,٠٦٩,٠٠٠,٠٠٠**

رئيس اللجنة

هشام الشعينى

١٠ - لجنة التعليم والبحث العلمى بمشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٩/٢٠١٨ لقطاعات التعليم العام والعالى والبحث العلمى طبقاً لمقترحات الجهات المعنية

—

أولاً: التعليم قبل الجامعى:

ديوان عام وزارة التربية والتعليم:

الباب السادس:

- **دعم المخصص للباب السادس لديوان عام الوزارة في خطة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمبلغ ١٣,٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لاستكمال منظومة تطوير التعليم المطلوبة.**

ثانياً: مديريات التربية والتعليم:

- **دعم المخصص للمديريات التعليمية للباب السادس (شراء الأصول غير المالية) في موازنة السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمبلغ ٥٥٥ مليون جنيه لتحقيق مستهدفات كل البرامج فى خطط التنمية، ولتحقيق أهداف خطة الدولة ٢٠٣٠.**

ثالثاً: الهيئات والمراكز التابعة لوزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى:

١- الهيئة العامة للأبنية التعليمية:

- **دعم المخصص لها في الخطة الاستثمارية (شراء الأصول غير المالية) بمبلغ ٤,٦٠٠ مليار جنيه، مع اعتماد للعام المالى الحالي ٢٠١٩/٢٠١٨ مبلغ ٢ مليار جنيه التي تم خصمها لصالح الوزارة بالإضافة إلى ٦٠٠ مليون جنيه أخرى كاعتماد إضافى، وذلك لتنفيذ العقود المرتبطة بها لتحقيق خطة التنمية ٢٠٣٠ وبناء المدارس وإحلالها وتجديدها.**

٢- صندوق تطوير التعليم:

الباب السادس:

- **دعم المخصص لهذا الباب بمبلغ ١,٦٠٠,٠٠٠ جنيه (لبند وسائل انتقال)، للصرف على استئجار سيارات**

لنقل الطلاب من المجمعات التكنولوجية إلى المصانع لاستكمال العملية التعليمية.

- دعم المخصص لهذا الباب (لبند أبحاث ودراسات بمبلغ ٥٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه) لسداد مستحقات الشريك التعليمى الألمانى وسداد مستحقات جامعة كمبردج.

ثانياً: التعليم العالى والجامعات:

أ- التعليم العالى:

(١) **جامعة القاهرة**:

أ- قسم تعليم:

- دعم المخصص للباب السادس شراء الأصول غير المالية (قسم تعليم) بمبلغ ٢٤٥,٧١٠,٠٠٠ جنيه، وذلك لتنفيذ المشروعات الاستثمارية المدرجة بقسم تعليم جامعة القاهرة.

ب- قسم مستشفيات:

- دعم المخصص للباب السادس شراء الأصول غير المالية (قسم مستشفيات) بمبلغ ٩٧١,٦١٨,٠٠٠ جنيه، وذلك لتنفيذ المشروعات الاستثمارية المدرجة بقسم مستشفيات جامعة القاهرة.

(٢) **جامعة عين شمس**:

أ- قسم تعليم:

- دعم المخصص لقسم تعليم جامعة عين شمس (باب سادس) بمبلغ ٩٠,٠٠٠,٠٠٠جنيه، وذلك لدعم المشروع الأكاديمى ومشروع كلية الحاسبات.

ب- قسم مستشفيات:

- دعم المخصص لقسم مستشفيات جامعة عين شمس (باب سادس) بمبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وذلك حتى تتمكن المستشفيات التابعة لجامعة عين شمس الانتهاء من المشروعات القائمة، وكذا شراء الأجهزة الطبية اللازم لأقسام المستشفيات.

(٣) **جامعة حلوان**:

أ- قسم تعليم:

- دعم المخصص لجامعة حلوان فى الباب السادس (لقسم التعليم) بمبلغ قدره ٢٨٨,١١٠,٠٠٠ جنيه، للانتهاء من المشروعات الجارية في قسم التعليم.

ب- قسم مستشفيات:

- **دعم المخصص لجامعة حلوان فى الباب السادس (لقسم مستشفيات) بمبلغ قدره ١٠٥,٦٨٥,٠٠٠ جنيه، للانتهاء من المشروعات الجارية في قسم التعليم، وحتى تقوم المستشفى التعليمى بدورها على أكمل وجه.**

(٤) جامعة المنصورة:

قسم مستشفيات:

- **بلغت التقديرات للموازنة الاستثمارية لجامعة المنصورة للعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ (الباب السادس)، لمشروع مستشفى الباطنة التخصصي مبلغ ١٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه منه ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (تمويل خزانة عامة)، ومبلغ ١٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه (موارد ذاتية) بالرغم من أن مبنى مستشفى الباطنة التخصصي مكون من تسعة أدوار تم البدء في أعمال البناء عام ٢٠١١، وتوقف البناء عام ٢٠١٥/٢٠١٦ بسبب توقف الشركة المنفذة وتعثرها عن إتمام بقية الأعمال وتم سحب الأعمال منها مما ترتب عليه طرح مناقصة جديدة بإجمالي مبلغ ٦٦,٨٣٢,١٦٤ جنيه لأعمال الغاز والحريق والكهرباء والتكيفات، والأعمال المدنية والمعمارية وشراء الآلات والمعدات والتجهيزات المطلوبة للمستشفى من أجهزة مناظير وترابيزات للغيار والكشف والآسرة وغيرها، لذا فالأمر يتطلب زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لمستشفى الباطنة التخصصي بجامعة المنصورة بمبلغ ٦٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه موزعة كالآتي ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه للمكون العيني مباني غير سكنية، ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وللمكون العيني ألآت ومعدات، و٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه للمكون تجهيزات، وذلك حتى تتمكن مستشفى الباطنة التخصصي من الانتهاء من الأعمال الخاصة بالمبنى وشراء الآلات والمعدات والتجهيزات الطبية المطلوبة لخدمة المرضى المترددين على المستشفى من محافظة الدقهلية والمحافظات المجاورة.**

(٥) جامعة قناة السويس:

أ- قسم تعليم قناة السويس:

- **دعم المخصص (لقسم تعليم) قناة السويس في خطة ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمبلغ ٨٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، حتى يصل المخصص لمبلغ ٢٠٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، للانتهاء من المشروعات الجارى إنشائها، ودفع الديون المستحقة على الجامعة، واستكمال البنية التحتية الرقمية للجامعة، وللصرف على إنشاءات وتجهيزات الكليات الجديدة بالجامعة مثل (الألسن والتمريض والتربية الرياضية)، ولتنفيذ مبنى مشروعات جديدة مثل مدرجات لكليتى الآداب والتجارة، ومصنع تدريبى لكلية الصيدلة.**

ب- قسم مستشفيات (جامعة قناة السويس):

- **تلاحظ خفض موازنة الآلات والمعدات بمبلغ ١٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه على الرغم من وجود تعاقدات لشراء أجهزة للمستشفى بمبلغ ٤٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، كما تم خفض موازنة التجهيزات للمستشفى الجامعى بمبلغ ٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، لذا فالأمر يتطلب زيادة المخصص لبندي الآلات والمعدات والتجهيزات للمستشفى الجامعى بمبلغ ١١٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، للضرورة الحتمية لتطوير البنية الأساسية للمستشفى الجامعى ولمواجهة احتياجات محافظات القناة وسيناء وتقديم خدمة طبية متميزة للمرضى المترددين عليها.**

(٦) الجامعة المصرية اليابانية:

- **قدرت استثمارات موازنة الباب السادس للجامعة للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمبلغ ٣,٨٤٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بينما وافقت وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري على اعتماد مبلغ ٦٦٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، الأمر الذي لن تتمكن معه الجامعة بالوفاء بمستحقات الهيئة الهندسية للقوات المسلحة وفقاً للبروتوكول المبرم مع الهيئة، ولذلك فالأمر يتطلب دعم المخصص لها في هذا الباب (استثمارات) بمبلغ ٣,١٨٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لتنفيذ أعمال الشريحة الأولى من المرحلة الأولى لمشروع المقر الدائم للجامعة والتي تشمل أعمال البنية التحتية، ولتنفيذ أعمال الشريحة الثانية من المرحلة الأولى والتي تشمل ١٣ مبنى تعليمي وبحثى.**

(٧) جامعة بني سويف (تعليم):

- **بلغ إجمالي الاعتمادات المالية من وزارة التخطيط للباب السادس (استثمارات) في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمبلغ ١٠٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، بينما إجمالي التقديرات الفعلية للجامعة لهذا الباب خلال السنة المالية ٢٠١٩ /٢٠٢٠ مبلغ ٥٦٦,١٥٠,٠٠٠ جنيه، ولذلك فالأمر يتطلب دعم المخصص لهذا الباب، لشراء الأصول غير مالية ولمباني غير السكنية والسكنية بمبلغ ٤٦١,١٥٠,٠٠٠ جنيه حتى تتمكن الجامعة من استكمال المنشآت التي تم بناء جزء منها، والتجهيزات اللازمة لهذه المباني، ولاستكمال مخطط الجامعة في إنشاء الطرق والأسوار والشبكات، ولإنشاء بعض المباني التي ستنفذ خلال العام المالي الحالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ وهي (كليات الخدمة الاجتماعية – العلاج الطبيعي – الألسن، الطب البشري، التربية الرياضية، وطب الأسنان، والعلوم، والسياسة والاقتصاد، والتربية بشرق النيل).**

(٨) جامعة بورسعيد:

- **تدبير الاعتمادات المالية في الخطة الاستثمارية (الباب السادس) لشراء الأصول غير المالية بمبلغ**

٤٩٢,٨٠٩,٠٠٠ جنيه لنهو المشروعات الجارية التي تقوم بها الجامعة وهي (المستشفى الجامعي – المبنى الإداري للجامعة – تعلية كلية الآداب – مبنى كلية العلوم)، بالإضافة إلى المشروعات المقرر البدء في تنفيذها وهي (مشروع إنشاء مبنى كلية الحقوق ومشروع إنشاء مبنى كلية التجارة).

(٩) **جامعة الزقازيق**:

أ- قسم التعليم:

- زيادة المخصص للباب السادس (شراء الأصول الغير مالية) لقسم تعليم الزقازيق بمبلغ ١٦٠,٢٩١,٠٠٠ جنيه لمواجهة الصرف للمرحلة الثانية من عملية تشطيبات كلية جراحة الفم والأسنان بجامعة الزقازيق (قسم تعليم)، والتي تم إسنادها إلى جهاز مشروعات الخدمة الوطنية للنهوض بالعملية التعليمية والبحثية للطلاب.

ب- قسم مستشفى الزقازيق:

- إذا ما نظرنا للمدرج للسنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ للباب السادس (شراء الأصول الغير مالية) تبين أنه لم يدرج ربط تقديري لبند (١) أصول طبيعية، وبند (١/١) شراء أراضي، لذا فالأمر يستلزم تدبير مبلغ ٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه كتمويل عجز خزانة لمواجهة سداد الالتزامات لأقساط هيئة الأوقاف، والتي تتمثل في سداد أقساط سنوية.

(١٠) **جامعة الاسكندرية**:

زيادة الاعتمادات المالية اللازمة للباب السادس (شراء الأصول غير المالية) بمبلغ ٦٩٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لتنفيذ (٤) مشروعات عاجلة وهى:

- إنشاء (٢) مبنى تعليمى ببرج العرب بمبلغ ٢٤٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه.
- استكمال أعمال إنشاءات مشروع كلية الطب البيطرى بمبلغ ١٧٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه.
- عملية استكمال أسوار وبوابات برج العرب بمبلغ ٥٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه.
- إنشاء مبنى كلية العلوم الجديد بمبلغ ٢٢٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه.

(١١) **جامعة بنها**:

أ- قسم تعليم بنها:

- دعم المخصص للباب السادس لقسم تعليم بنها (استثمارات) في السنة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩ (بند مباني غير سكنية) لبعض مشروعات الجامعة بمبلغ ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وذلك للصرف على منشآت أرض العبور، كلية الزراعة، والطب البيطرى، والتربية الرياضية، والفنون التطبيقية، وتأهيل المباني للكليات القائمة.

ب- قسم مستشفيات بنها:

- **بمراجعة تقديرات الموازنة لبنود الباب السادس لقسم مستشفيات جامعة بنها، تبين أن هناك عجز في بند المباني غير السكنية، وأن الاعتماد المدرج للمستشفى عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ مبلغ ٤٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فقط، وأنه لم يتم إدراج كليات الصيدلة والعلاج الطبيعي والهندسة، لذا فالأمر يتطلب دعم المخصص لجامعة بنها (قسم مستشفيات) بمبلغ ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، حتى تستطيع الجامعة إكمال مسيرتها في العملية التعليمية والبحثية وخدمة المحافظة والبيئة.**

(١٢) جامعة أسوان:

- **بمراجعة التقديرات لموازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ للباب السادس (أصول غير مالية) تبين عدم إدراج بند وسائل نقل أو انتقال بالخطة الاستثمارية، وأن المدرج لمشروع إسكان الطلاب مبلغ ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه فقط، وهذا لا يكفي للانتهاء من مدينة (١)، ومدينة (٢) بمقر الجامعة بأسوان الجديدة، كما أن المدرج لبند آلات ومعدات بالمستشفى الجامعى مبلغ ٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وهذا المبلغ لا يكفي لشراء أجهزة للمستشفى، لذلك فالأمر يتطلب دعم المخصص لهذا الباب بمبلغ ١٥٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وذلك لنهو وتجهيز المشروعات القائمة وشراء أجهزة طبية لأقسام المستشفى.**

(١٣) جامعة دمنهور:

دعم المخصص لجامعة دمنهور لقسمى التعليم والمستشفيات الجامعية الباب السادس (شراء الأصول غير مالية) بخطة الجامعة للعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمبلغ ٢٣٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وذلك لمواجهة الآتى:

- **إدراج مشروع المعامل المركزية بخطة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمبلغ ٣٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وذلك حتى تتمكن الجامعة من استكمال المشروع والانتهاء منه خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، نظراً للأهمية القصوى لهذه المعامل في العملية التعليمية والبحثية.**
- **استكمال تجهيزات المعامل بكلية الهندسة بمبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه حتى تتمكن من إتمام تعاقداتها.**
- **إنشاء وتجهيز المستشفى وكليتى الطب وطب الأسنان بمبلغ ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه.**

(١٤) جامعة الفيوم:

قسم مستشفيات:

- **دعم المخصص لقسم مستشفيات جامعة الفيوم للباب السادس للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمبلغ ٥٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، حتى تتمكن المستشفى الجامعى من القيام بأداء رسالتها على أكمل وجه.**

(١٥) جامعة المنوفية:

أ- قسم تعليم:

الباب السادس: (شراء الأصول غير المالية)

- **تم اعتماد مبلغ قدره حوالى ١٢٤,٦٨٠,٠٠٠ جنيه من قبل وزارة التخطيط للباب السادس (شراء الأصول غير المالية – الاستثمارات) وكان مقترح لهذا الباب من قبل الجامعة مبلغ قدره ٢٨٥,٨٢٠,٠٠٠ جنيه بفارق يقدر بملغ حوالى ١٦١,١٤٠,٠٠٠ جنيه أي بنسبة عجز (٥٦%) لذلك فالأمر يتطلب دعم المخصص لهذا الباب بمبلغ قدره ١٦١,١٤٠,٠٠٠ جنيه.**

ب- قسم مستشفيات جامعية:

- **دعم المخصص لهذا الباب بمبلغ ١,٦٥٠,٠٠٠ جنيه، لمواجهة التجهيزات اللازمة للمستشفى الجامعى، حتى تتمكن من أداء رسالتها على أكمل وجه في علاج المرضى المترددين عليها.**

(١٦) جامعة كفر الشيخ:

- **دعم المخصص لهذا الباب بمبلغ قدره ٢٧٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، حتى تتمكن الوحدات الحسابية المختصة من الصرف وسداد الالتزامات المالية دون تأخير نظراً لطبيعتها الحتمية.**

(١٧) جامعة المنصورة:

أ- قسم تعليم:

- **تم اعتماد مبلغ قدره ٣٣٩,٣٧٨,٠٠٠ جنيه من قبل وزارة التخطيط للباب السادس (قسم تعليم) ومقترح الجامعة مبلغ قدره ١,٧٦٢,٦٩٧ جنيه بفارق مبلغ قدره ١,٤٢٣,٣١٩ جنيه لذلك فالأمر يتطلب دعم المخصص لهذا الباب بمبلغ ١,٤٢٣,٣١٩ جنيه وذلك للانتهاء من بعض المشروعات الضرورية مثل (معهد أبحاث الطاقة والإسكان الطلابى وكليات الطب والآداب والزراعة والعلوم والحاسبات والمعلومات، والفنون الجميلة).**

ب- قسم المستشفيات:

- **دعم المخصص لهذا الباب (قسم مستشفيات) بمبلغ ٢٤٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وذلك للانتهاء من المشروعات الضرورية وهى (المراكز الطبية الثلاثة – مركز جراحة القلب والصدر – مستشفى الباطنة التخصصى – مركز الأورام).**

(١٨) جامعة جنوب الوادى (فرع الأقصر):

- **تم اعتماد مبلغ قدره ٤,٠٠٠,٠٠٠ جنيه من قبل وزارة التخطيط للباب السادس (شراء الأصول الغير مالية) والمقترح من الجامعة مبلغ قدره ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بفارق قدره ٩٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، لذلك فالأمر**

يتطلب دعم المخصص لهذا الباب بمبلغ قدره ٩٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، لإنهاء مشروع إنشاء وتجهيز فرع الجامعة بالأقصر وذلك من خلال إقامة مبنى كلية السياحة والفنادق.

(١٩) جامعة جنوب الوادى (فرع البحر الأحمر):

- **دعم المخصص لجامعة جنوب الوادى (فرع البحر الأحمر) بمبلغ ٩٧,٥٠٠,٠٠٠ لاستكمال مشروع إنشاء وتجهيز فرع الجامعة بالبحر الأحمر (مبنى كلية الألسن).**

(٢٠) جامعة سوهاج:

الباب السادس: (الخطة الاستثمارية)

- **بلغ المقدر من قبل الجامعة لهذا الباب مبلغ ٦٩١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بينما كانت تقديرات وزارة التخطيط لهذا الباب مبلغ ١٧٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه وهذا المبلغ لا يكفي احتياجات خطة الجامعة حيث لم يدرج أي اعتمادات لمشروع كلية الحاسبات والمعلومات وكلية الألسن وكلية التعليم الصناعي ومبنى مستشفى الطلبة ومبنى الإدارة المركزية كذلك مشروع فصل المستشفى الجامعي بسوهاج لم يتم إدراج أي اعتمادات لمشروع الأجهزة والمباني التي سوف يتم إنشائها، وبالتالي يجب دعم المخصص بمبلغ ٥١٨,٥٠٠,٠٠٠ جنيه من أجل الانتهاء من تنفيذ كافة المشروعات الجديدة والقائمة بالفعل.**

(٢١) جامعة المنيا:

أ- قسم تعليم:

- **دعم المخصص لهذا الباب بمبلغ ٣٧٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وذلك للصرف على مبانى الجامعة والكليات الجديدة.**

ب- قسم المستشفيات:

- **دعم المخصص لهذا الباب (قسم مستشفيات) بمبلغ ٥٦٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وذلك للانتهاء من المشروعات الجارية والتجهيزات اللازمة للمستشفيات الجامعية حتى تتمكن من القيام بعملها على أكمل وجه.**

(٢٢) جامعة دمياط:

قسم المستشفيات:

- **دعم المخصص لهذا الباب (قسم مستشفيات) بمبلغ ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وذلك للبدء في تنفيذ مشروع مستشفى دمياط التعليم ومستشفى الطلبة.**

ثالثاً: البحث العلمى:

(١) المعهد القومى للبحوث الفلكية والجيوفيزيقية:

بمراجعة موازنة الباب السادس (الخطة الاستثمارية) للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ تبين الآتى:

- **مقترح المعهد لتنفيذ خطته مبلغ ١٧٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، بينما اعتمدت وزارة التخطيط لها مبلغ ٦١,٨٧٠,٠٠٠ جنيه.**
- **أن هناك التزامات مستحقة على المعهد خلال السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠.**

أولاً: بند مبانى غير سكنية وتشييدات ٧٥,٦٠٠,٠٠٠.

ثانياً: أراضي بمبلغ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه.

١- استكمال مشروع إنشاء مبنى المعامل وقاعة المؤتمرات متبقى مبلغ ٤١ مليون جنيه.
٢- مشروع إنشاء المحطة المصرية الصينية بالتعاون مع مرصد الفلك القومى بالصين لرصد الأقمار الصناعية بالليزر، وكذلك رصد الحطام الفضائى والأجسام الغريبة من الأرض بمبلغ (٢٠) مليون جنيه.
٣- إقامة محطات بالعاصمة الإدارية لمراقبة تفجيرات المناجم والمحاجر المحيطة بالعاصمة الإدارية بمبلغ (٢٠) مليون جنيه.
٤- إنشاء محطة في إقليم قناة السويس (الإسماعيلية الجديدة) بمبلغ (١٤,٦٠٠,٠٠٠) جنيه.

ثالثاً: بند آلات ومعدات مقترح المعهد لهذا البند في السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ مبلغ ٣٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه.

١- لاستكمال مشروع مرصد القطامية ليكون مركزاً إقليمياً للتدريب في الفلك وعلوم الفضاء.
٢- مشروع إنشاء التليسكوب المصرى الكبير.
٣- استكمال مشروع استكشاف وتقييم المعادن الاقتصادية على مستوى الجمهورية الخزانات الجوفية المختلفة ومواقع الألغام.
٤- مشروع تقييم الخزانات الجوفية المختلفة مواقع الألغام.
٥- استكمال مشروع اكتشاف وحماية الآثار المصرية.
٦- مشروع تطوير وحدة الأبحاث الفوتوقلتيه والطاقة الشمسية.
٧- مشروع إنشاء شبكة رصد الإشعاع الشمسى.
٨- مشروع تطوير الأرصاد الشمسى بمنظار الكودية.

رابعاً: بند وسائل نقل وانتقال.

- **مقترح المعهد ١٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه لنقل الأجهزة والفرق البحثية لإجراء أعمال الصيانة وتطوير محطات الشبكة القومية للزلازل ومحطات الشبكات الجيوديسيا المنتشرة في أنحاء جمهورية مصر العربية.**

خامساً: بند تجهيزات:

- **مقترح المعهد له في خطة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ مبلغ ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، لتجهيز مبنى المعامل وقاعة المؤتمرات، وكذلك تجهيز محطة الليزر الصينية.**

سادساً: بند دراسات وأبحاث:

- **مقترح المعهد له في خطة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ مبلغ ١٠,٩٠٠,٠٠٠ جنيه، لعمل دراسات جيوفيزيقية لتحديد تأثير المياه الجوفية على الآثار، ودراسة الحشود النجمية المفتوحة، ورصد الإشعاع الشمسى، ورصد الزلازل وتسجيلها وتحليلها، وبحوث في مجال المسح الضحل والعميق للتربة، ولذلك فأن الأمر يتطلب دعم المخصص للمعهد القومى للبحوث الفلكية والجيوفزيقية في (الباب السادس) بمبلغ ٢١٤,٦٠٠,٠٠٠ جنيه لتنفيذ الأعمال المنوط بها نظراً لطبيعة عمل المعهد التي تتطلب عمل الصيانة للمحطات بصفة مستمرة.**

(٢) المعهد القومى لعلوم البحار والمصايد:

- **دعم المخصص للمعهد في الباب السادس للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمبلغ ١٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وذلك لاستكمال شراء أجهزة السفن، ولعملية تطوير مفرخ بمزرعة شكشوك (خطة قومية) للاستفادة من بحيرة قارون، ولتطوير محطة بحوث أسوان ببحيرة ناصر للمساعدة في تنفيذ المشروع القومى لتطوير البحيرة واستدامتها، ولتطوير الوحدات البحثية بفروع المعهد.**

(٣) المعهد القومى للقياس والمعايرة:

- **دعم المخصص للمعهد في موازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ (الباب السادس) لبند مبانى غير سكنية بمبلغ ٢٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لتنفيذ خطة المعهد العاجلة، حتى يتمكن من أداء الدور المنوط به.**

(٤) الهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء:

- **بمراجعة الموازنة التقديرية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ وما أقترحته وزارتى المالية والتخطيط للهيئة في الباب السادس بلغ مقداره ٣٢٤,٧٣٨,٠٠٠ جنيه، خصص منها مبلغ ١٤٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لبند مبانى غير سكنية (فضاء واستشعار) وهذا المبلغ لا يفى بالتزامات الهيئة التعاقدية مع الجهات المانحة على النحو**

التالى:

أولاً: مركز تجميع واختبار الأقمار الصناعية:

- **كان مقترح الهيئة له في موازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ مبلغ ٢٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه في حين أن المبلغ الذى خصص له في بند مبانى غير سكنية هو مبلغ ١٢٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، أي بنقص قدره ١٢٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه عما طلبته الهيئة لمركز تجميع الأقمار.**

ثانياً: مبنى الهيئة القومية للاستشعار من البعد:

- **كان مقترح الهيئة في موازنة السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ لمبنى الهيئة (لبند مبانى غير سكنية) مبلغ ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لاستضافة مصر لمقر وكالة الفضاء الأفريقية والتي لم يتم حتى الآن تخصيص مبنى لها، في حين أن ما تم تخصيصه هو مبلغ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، أي بخفض مبلغ ١٣٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه عما طلبته الهيئة.**
- **وبناء عليه، فالأمر يتطلب زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للهيئة للباب السادس (بند مبانى غير سكنية) بمبلغ ٢٥٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وذلك حتى تتمكن الهيئة من تنفيذ مركز تجميع واختبار الأقمار الصناعية الجارى بالمدينة الفضائية بالقاهرة الجديدة، والذى سيتم افتتاحه في أبريل ٢٠٢٠، وكذلك حتى يتم الانتهاء من مبنى وكالة الفضاء الأفريقية على أرض مصر.**

(٥) مركز بحوث الالكترونيات:

- **دعم المخصص لمعهد بحوث الالكترونيات للباب السادس بمبلغ ٣٨٥,٢٠٠,٠٠٠ جنيه، وذلك حتى يستطيع المعهد القيام بالمهام المكلف بها.**

(٦) صندوق العلوم والتنمية التكنولوجية:

- **دعم المخصص للباب السادس بمبلغ ٩٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه، لاستكمال الدورة الكاملة للعلوم والابتكار ودعم البحوث العلمية، حيث أن هناك مشاريع بحثية لم تنته بعد.**

توصيـات لجنة التعليم والبحث العلمى

حول مشروعى الموازنة العامة للدولة وخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ بعد مناقشة اللجنة لها

أولاً: التعليم قبل الجامعى:

توصى اللجنة بالآتى:

١- تدبير الإعتمادات اللازمة للتعليم ما قبل الجامعي بمبلغ ١١ مليار جنيه كزيادة عن المخصص في موازنة هذا العام وذلك كما يلى:

أ- دعم المخصص للهيئة العامة للأبنية التعليمية بمبلغ ٦,٤٠٠ مليار جنيه في موازنة هذا العام لاستكمال خطة الدولة لبناء الفصول وخفض الكثافات وسداد مديونية الهيئة، وإجراء عمليات الصيانة اللازمة للمبانى والمنشآت التعليمية.

ب- دعم المخصص لمنظومة تطوير التعليم الجديدة بمبلغ ٤,٦ مليار جنيه حتى تتمكن الوزارة من استكمال تنفيذ هذه المنظومة التى بدأتها العام المالى الحالى.

٢- تدبير الاعتمادات اللازمة للتعليم ما قبل الجامعى بمبلغ ١٦ مليار جنيه كزيادة عن المخصص في موازنة هذا العام لمضاعفة مرتبات المعلمين باعتبارهم عصب العملية التعليمية على مدى ٣ سنوات.

٣- التأكيد على إدراج موازنة التعليم الفني (مخصصات أبواب) منفصل عن موازنة التربية والتعليم، وذلك لبيان أوجه الصرف الفعلية للتعليم الفني ونسبة المخصص له كأبواب بالموازنة الخاصة بالوزارة.

٤- إعفاء وزارة التربية والتعليم الفني من فوائد الدين العام والقروض التي تستقطعها وزارة المالية لأنها وزارة خدمية وليست منتجة.

٥- إعادة هيكلة الجهات المسئولة عن محو الأمية وتعليم الكبار بالقدر الذي يمكنها من القيام بعملها على أكمل وجه، مع قيام اللجنة بعقد اجتماع موسع مع هذه الجهات للاطلاع على المشاكل التي تواجهها لوضع حلول لها.

٦- ضرورة الاستفادة من الأصول المملوكة للدولة المخصصة للوزارة والغير مستغلة.

٧- العمل على أن يكون لمركز تطوير المناهج كيان مستقل عن ديوان عام الوزارة حتى تدرج له موازنة خاصة ويمكن متابعته وتقييم أداءه.

٨- سرعة إصدار تشريع بتعديل مواد القانون رقم ١٣٩ لسنة ١٩٨١ وخاصة التي تتعلق بالتعليم الفني لمواكبة التطورات الجديدة.

٩- زيادة عدد المدارس المتقدمة للاعتماد من قبل وزارة التربية والتعليم حتى يتسنى للهيئة القومية لضمان جودة التعليم والاعتماد وضعها في خطة ٢٠٣٠/٢٠٢٠ لتحقيق اعتماد ٨٠% من المؤسسات التعليمية لتصل إلى ٣ ألاف مدرسة سنوياً.

ثانياً: التعليم العالى والجامعات:

١- ضرورة زيادة الإعتمادات المالية اللازمة للمستشفيات الجامعية للباب الثانى (شراء سلع وخدمات) بمبلغ ٢,٥ مليار جنيه حتى تتمكن من القيام بعملها وأداء رسالتها على أكمل وجه، نظراً لارتفاع أسعار الأدوية والمستلزمات الطبية لعلاج المرضى.

٢- تعزيز موازنة الجامعات للأبواب الأول والثاني والرابع، والباب السادس.

٣- تفعيل بند المناقلة الموجود في قانون تنظيم الجامعات رقم ٤٩ لسنة ١٩٧٢، والذي يعطي الحق لرؤساء الجامعات في نقل بنود معينة في الموازنة من باب إلى أخر.

٤- ضرورة وضع دراسة دقيقة لتحديد تكلفة الطالب في كل كلية سواء كانت نظرية أو عملية.

٥- سرعة استجابة وزارتى المالية والتخطيط فى تدبير الإعتمادات المالية اللازمة للجامعات والمستشفيات الجامعية.

٦- قيام كل جامعة بترتيب الأولويات الضرورية في موازناتها.

٧- دعم المخصص لبندي التغذية والصيانة في موازنات الجامعات.

٨- ضرورة زيادة مخصصات المستشفيات الجامعية لجامعة قناة السويس بمبلغ ١٠٠٠٠٠٠٠٠ مائة مليون جنيه نظرا لضرورة تطويرها لمواجهة احتياجات محافظات القناة وسيناء لخدمة طبية متميزة ولقرب تطبيق منظومة التامين الصحى الجديدة بمحافظة الاسماعيلية.

٩- دعم جامعة أسوان في خطتها الاستثمارية بمبلغ ١٥٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وذلك لنهو وتجهيز المشروعات القائمة في المواعيد المحددة.

١٠- مراجعة نسبة الخصم من الصناديق الخاصة التابعة للجامعات لصالح وزارة المالية لتوفير المزيد من التمويل للجامعات.

١١- إلزام الجامعات الحكومية بإنشاء حاضنات ريادة الأعمال وتخصيص المبالغ اللازمة لتحقيق هذا الهدف.

١٢- الانتهاء من الإجراءات اللازمة بإنشاء وحدة محاسبية خاصة لمستشفى جامعة كفر الشيخ حتى يمكن إدراج موازنة خاصة لها.

١٣- دعم المخصص لمستشفى بدر الجامعى التابعة لجامعة حلوان ليصل إلى ٢٠٠ مليون جنيه نظراً لأنه يخدم مدن بدر، الشروق، العاصمة الإدارية الجديدة، منطقة الروبيكى الصناعية.

ثالثاً: البحث العلمى:

١- زيادة نسبة المخصص للبحث العلمى من الناتج القومى الإجمالى بما يسمح لمراكز ومعاهد البحث العلمى لتنفيذ مخططاتها وأهدافها للارتقاء بالبحث العلمى فى مصر طبقاً لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية وتمشياً مع استراتيجية ٢٠٣٠.

٢- زيادة مخصصات أكاديمية البحث العلمى والمركز القومى للبحوث لمواجهة التحديات التي تواجه مصر في ظل التنافس العالمى في تلك المجالات.

٣- دعم المخصص للهيئة القومية للاستشعار من البعد وعلوم الفضاء بمبلغ ١٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، نظراً لاستضافة مصر لمقر وكالة الفضاء الأفريقية.

٤- مراجعة نسبة الخصم من الصناديق الخاصة التابعة للمعاهد والمراكز البحثية لصالح وزارة المالية لتوفير المزيد من التمويل لها.

٥- تنفيذ ربط الخطة الموحدة للبحث العلمي بالجامعات والمراكز والمعاهد البحثية.

رئيس لجنة التعليم والبحث العلمى

ا.د ســـامى هاشـــم

١١-توصيات لجنة الشئون الدينية والأوقاف
عن خطة العام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩
من الخطة متوسطة المدى للتنمية
المستدامة ٢٠١٩/٢٠١٨- ٢٠٢٢/٢٠٢١

أولاً: وزارة الأوقاف

يتألف قطاع الأوقاف من أربعة قطاعات هي: (ديوان عام وزارة الأوقاف والمديريات الإقليمية- هيئة الأوقاف - المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- نشر الدعوة الإسلامية).

وتنهض وزارة الأوقاف بشئون الدعوة الإسلامية داخل جمهورية مصر العربية وخارجها، حيث تشمل أنشطتها الآتى: العناية بالمساجد- رعاية الأيتام- بحث الأمور الفقهية- إدارة المراكز الإسلامية.

وقد ناقشت اللجنة السادة ممثلي الجهات التابعة لديوان عام وزارة الأوقاف والمديريات الإقليمية، هيئة الأوقاف المصرية، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، نشر الدعوة الإسلامية وقد انتهت إلى الآتى:

المجلس الأعلى للشئون الإسلامية

شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)

بند ٣/١ أبحاث ودراسات للمشروعات الاستثمارية

قدرت وزارة التخطيط بموازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ مبلغ ٦٠٠,٠٠٠ جنيه، وكان ربط العام الماضى ٢٠١٩/٢٠١٨ مبلغ ٣٠٠,٠٠٠ جنيه بزيادة قدرها ٣٠٠,٠٠٠ جنيه، والمطلوب دعم المخصص بمبلغ ٢٠٠,٠٠٠ جنيه، ليصبح جملة المقترح ٨٠٠,٠٠٠ جنيه.

ومن خلال دراسة اللجنة لمشروع الخطة المقدم توصى اللجنة بما يلى:

١- ضرورة تطوير مصنع سجاد دمنهور وتحديثه من خلال الآتى:

- الاستغلال الأمثل لكل المساحات غير المستغلة المحيطة بالمصنع.
- دعم المصنع بأحدث الآلات والمعدات الإنتاجية.
- توفير المواد الخام اللازمة لعمليات الإنتاج، التي تتيح للمصنع المنافسة وجودة الإنتاج.
- الاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية المعطلة للمصنع والمهدرة منها.
- فتح منافذ تسويقية جديدة للمصنع
- الاهتمام بجودة المنتجات المصنعة، وتأهيل المصنع للحصول على شهادات توكيد الجودة الشاملة.

٢- حصر جميع أراضى هيئة الأوقاف ومخازنها وعقاراتها وأطيانها غير المستغلة بالتنسيق مع اللجنة الوزارية المعنية بحصر أصول الدولة، وإعداد قاعدة بيانات وتقييم مالى لها ووضع تصور لكيفية الاستغلال الأمثل لتلك الأصول بما يعظم الاستفادة من المال العام.

٣- زيادة التعاون والتنسيق بين وزارة الأوقاف ووزارتى (الآثار- والسياحة) للانتهاء من ترميم المساجد الأثرية، والمعابد القبطية واليهودية وتزويدها بكاميرات المراقبة منعاً للسرقة أو التخريب، والترويج لها عالمياً.

٤- تنشيط السياحة الدينية من خلال استكمال مراحل مسار رحلة العائلة المقدسة فى الأراضى المصرية، وإعداد خطة تسويق ضمن برامج التسويق الواردة بالأنماط السياحية غير التقليدية بالخطة.

٥- دراسة الموقف المالى للشركات التى تساهم هيئة الأوقاف المصرية فى رؤوس أموالها، ولا يتحقق منها أى عوائد غير مناسبة، واتخاذ الإجراءات المناسبة للاستفادة من هذه المساهمات.

٦- اتباع السياسات التمويلية السليمة واللازمة لتصحيح الخلل فى هيكل التمويل.

ثانياً: الأزهر الشريف

مقدمة:

يُعد الأزهر الشريف رمزاً للإسلام والوطنية بما يمثله من حرية العقيدة والفكر واحترام العقل وحقوق الإنسان والالتزام بمفهوم الإسلام الوسطى المعتدل في مجالات الحياة كافة، كما أنه الحافظ على اللسان العربى المبين الذى نزل به القرآن الكريم والحارس لعقيدة مصر الإسلامية، بالإضافة إلى أنه يمثل أحد أهم مظاهر القوة الناعمة للدولة المصرية، حيث إن خريجيه من الدول الإسلامية سفراء لمصر في بلدانهم.

ويشمل الأزهر الشريف أربعة قطاعات هي: (مشيخة الأزهر – المعاهد الأزهرية – جامعة الأزهر – مستشفيات جامعة الأزهر)، وتورد اللجنة ملاحظاتها على بعض القطاعات التابعة للأزهر الشريف استناداً إلى التعقيبات التي أوردها ممثلو تلك القطاعات باجتماعات اللجنة، وذلك على النحو التالى:

قطاع الشباب والثقافة والشئون الدينية

الباب السادس: شراء الأصول غير المالية(الاستثمارات)

قدرت وزارة التخطيط بموازنة ٢٠١٩ /٢٠٢٠ مبلغ ٤٨٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، وكان ربط العام الماضى ٢٠١٨/ ٢٠١٩ مبلغ ٤٣٠,٣٠٠,٠٠٠ جنيه، بزيادة قدرها مبلغ ٥٤,٧٠٠,٠٠٠ جنيه، والمطلوب دعم المخصص بمبلغ ١,٣٣٠,٤٠٠,٠٠٠ جنيه، ليصبح جملة المقترح مبلغ ١,٨١٥,٤٠٠,٠٠٠جنيه، للآتى:

١- استكمال مشروعات الإحلال بمبلغ ٤٤٤,٣٠٠,٠٠٠ جنيه، موزعة كالآتى:
- عدد ٨٢ معهداً وعدد ٣٠ سوراً جاريا العمل بها ومرحلة من خطة عام ٢٠١٨ /٢٠١٩.
- عدد ٥٦ معهداً وعدد ٤٠ سوراً، مطلوباً البدء في تنفيذها بخطة ٢٠١٩ /٢٠٢٠.

٢- استكمال مشروعات التوسع بمبلغ ١٩٨,٧٠٠,٠٠٠ جنيه، موزعة كالآتي:
- عدد ٤١ معهداً مرحلين من خطة ٢٠١٨ /٢٠١٩.
- عدد ٢٣ معهداً مطلوباً البدء في تنفيذها بخطة ٢٠١٩ /٢٠٢٠.

٣- استكمال مشروعات الإنشاء بمبلغ ٤٦٢,٤٠٠,٠٠٠ جنيه موزعة كالآتى:
- عدد ٥٩ معهداً وعدد ٢٠ سوراً جارياً العمل بها ومرحلة من خطة ٢٠١٨ / ٢٠١٩.
- عدد ٢٥ معهداً وعدد ٤٠ سوراً مطلوباً البدء في تنفيذها بخطة ٢٠١٩ /٢٠٢٠.

٤- استكمال مشروع التطوير التكنولوجى للمعاهد بمبلغ ٣٢٧,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لتطوير عدد (٢٠٠معهد) وذلك للارتقاء بمستوى الطالب الأزهرى.

٥- استكمال مشروع تطوير المشيخة والدواوين بالمناطق بمبلغ ٢٨٦,٠٠٠,٠٠٠ جنيه، لتلبية احتياجات القطاعات الرئيسية التي تتبع مشيخة الأزهر من تجهيزات وعدد وآلات.

٦- استكمال مشروع نزل الشباب والاستراحات بمبلغ ٤١,٥٠٠,٠٠٠ جنيه.

٧- استكمال مشروع مدينة البعوث بمبلغ ٥٥,٣٠٠,٠٠٠ جنيه.

قطاع الصحة

مستشفى دمياط

الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)

بند ٦/١ الآت ومعدات

قدرت وزارة التخطيط بموازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠ مبلغ ٢١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وكان ربط العام الماضى ٢٠١٨/٢٠١٩ مبلغ ١٣,٥٠٠,٠٠٠ جنيه بزيادة قدرها ٧,٥٠٠,٠٠٠ جنيه والمطلوب دعم المخصص بمبلغ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ليصبح جملة المقترح ٤١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه.

بند ٨/١ تجهيزات

قدرت وزارة التخطيط بموازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠ مبلغ ١٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه وكان ربط العام الماضى بموازنة ٢٠١٨/٢٠١٩ مبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بزيادة قدرها ٩,٠٠٠,٠٠٠ جنيه والمطلوب دعم المخصص بمبلغ ٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ليصبح جملة المقترح ٣٢,٠٠٠,٠٠٠ جنيه.

المستشفى التعليمى لكلية طب بنين بجامعة الأزهر - أسيوط

الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)

بند ٢/١ مبانٍ غير سكنية

قدرت وزارة التخطيط بموازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠ مبلغ ٦٦,٥٠٠,٠٠٠ جنيه وكان ربط العام الماضى ٢٠١٨/٢٠١٩ مبلغ ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بزيادة قدرها ١٦,٥٠٠,٠٠٠ جنيه والمطلوب دعم المخصص بمبلغ ١٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ليصبح جملة المقترح ١٨٦,٥٠٠,٠٠٠ جنيه.

مستشفى الزهراء الجامعى

الباب السادس: شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)

بند ٢/١ مبانٍ غير سكنية

قدرت وزارة التخطيط بموازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠ مبلغ ٣١,٢٠٠,٠٠٠ جنيه وكان ربط العام الماضى ٢٠١٨/٢٠١٩ مبلغ ٢٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه بزيادة قدرها ٦,٢٠٠,٠٠٠ جنيه والمطلوب دعم المخصص بمبلغ ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ليصبح جملة المقترح ٣٤,٢٠٠,٠٠٠ جنيه.

بند ٨/١ تجهيزات

قـدرت وزارة التخطـيط بموازنــة ٢٠١٩/٢٠٢٠ مبلــغ ٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيــه وكــان ربــط العــام الماضــى ٢٠١٨/٢٠١٩ مبلـغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيــه بزيــادة قـدرها ٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيــه والمطلـوب دعـم المخصـص بمبلـغ ٥,٠٠٠,٠٠٠ جنيه ليصبح جملة المقترح ١٣,٠٠٠,٠٠٠ جنيه.

وبناء على ما سبق توصى اللجنة بالآتى:

١- إعادة النظر في الاعتمادات المالية في الباب السادس المدرجة لبنود (آلات ومعدات – مبانٍ غير سكنية – تجهيزات) لرفع كفاءة المباني المتهالكة، التابعة لمؤسسة الأزهر الشريف.

٢- زيادة الاعتمادات المالية المطلوبة لمؤسسة الأزهر الشريف فى العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠، حتى يتسنى القيام بدوره كمؤسسة تعليمية ودعوية في الداخل والخارج.

٣- دعم المعاهد الأزهرية مالياً لاستكمالها الحصول على شهادة الجودة والاعتماد، بما يضمن جودة التعليم.

٤- الاهتمام بجامعة الأزهر الشريف مادياً ومعنوياً، وإنشاء فروع لها في سيناء والمحافظات الحدودية كالوادي الجديد وغيرها، لاحتياج أبناء هذه المحافظات للتعليم الأزهرى، وما تمثله هذه المحافظات من خط الدفاع الأول عن الأمن القومى للدولة.

٥- إعادة النظر في المبالغ المدرجة للباب السادس (شراء الأصول غير المالية) للمعاهد الأزهرية، لرفع كفاءة البنية التحتية ومواجهة احتياجاتها.

٦- زيادة الاعتمادات المالية المخصصة لإنشاء مبانٍ سكنية بجامعة الأزهر، لمواجهة العجز في تسكين الطلاب.

رئيس اللجنة

أ.د/ أسامة العبد

١٢ - توصيات لجنة التضامن الاجتماعى والأسرة والأشخاص ذوى الإعاقة بشأن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠

(العام الثالث من استراتيجية التنمية المستدامة ٢٠٣٠)

تم إطلاق استراتيجية التنمية المستدامة في فبراير ٢٠١٦ ، وهى رؤية مصر ٢٠٣٠ باعتبارها الإطار الحاكم لخطط التنمية .

وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ /٢٠٢٠ وهى العام الثانى لخطة التنمية المستدامة متوسطة المدى [٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١] تعتمد على الركائز الأربع للخطة متوسطة المدى متمثلة في :

١. الالتزام بالوفاء بالاستحقاقات الدستورية .
٢. الالتزام بالبرنامج الوطنى للإصلاح الاقتصادى والاجتماعى.
٣. الالتزام بتكليفات القيادة السياسية .

وفى إطار المنظور المتكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية - الأبعاد الثلاثية لخطة التنمية - تهدف خطة التنمية لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى :

١- تحسين مستوى دخول المواطنين من خلال زيادة معدل الناتج المحلى الاجتماعى.
٢- توسيع الطاقة الاستيعابية للقطاعات الاقتصادية ، وبصفة خاصة المنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لتوليد أكبر قدر ممكن من فرص العمل للتغلب على مشكلة البطالة .
٣- الارتقاء بمستوى معيشة المواطنين وإتاحة فرص متكافئة للجميع مع توفير الحماية والرعاية الاجتماعية للفئات ذات الدخل المنخفض بما يسمح بالحد من الفجوات القائمة في مستويات الدخول .

** وتأسيساً على ما سبق فإن أهم مستهدفات خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ /٢٠٢٠ في مجال التنمية الاجتماعية هي :

١- خفض معدل النمو السكانى من ٢,٥٦% عام ٢٠١٧ إلى ٢,٣% عام ٢٠٢٠/١٩ .
٢- خفض نسبة الأمية من نحو ٢٥,٨% (تعداد ٢٠١٧) إلى نحو ٢٤,٥% في نهاية عام ٢٠١٩ /٢٠٢٠ .
٣- تحقيق استقرار الأسعار بحيث ينخفض معدل التضخم العام من ١٣,٨% في مارس ٢٠١٩ إلى نحو ١٢% في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ .
٤- خفض نسبة السكان تحت خط الفقر من ٣٢,٥% عام ٢٠١٨/١٧ إلى ٢٨% في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.
٥- الحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية بين مختلف أقاليم الجمهورية ، بحيث لاتتعدى الفجوة في معدلات الفقر (٢٠) نقطة مئوية فيما بين المحافظات .
٦- زيادة مشاركة الإناث والشباب في قوة العمل لتضييق الفجوه النوعية والعمرية في معدلات البطالة.

** وقد جاءت خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا العام معبرة عن بعض الطموحات فى العديد من القطاعات المتعلقة باختصاص عمل اللجنة، كما اغفلت بعض الجزئيات المهمة والتى كان لابد أن تتضمنها:-

أولًا: بالنسبة إلى الخطة الاستثمارية لوزارة التضامن الاجتماعى بقطاعيها (قطا ع الشئون الاجتماعية - مديريات الشئون الاجتماعية بالمحافظات) فإنها تعمل على :

١- تحسين وتوفير العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والحياة الكريمة للأسرة والفرد عن طريق برامج الحماية الاجتماعية لفاقدى الرعاية ، واستهداف برامج التنمية الاجتماعية والاقتصادية من أجل مشاركة المرأة والشباب وتوظيف مهاراتهم من أجل المشاركة المجتمعية .

٢- العمل على تفعيل قانون حقوق الأشخاص ذوى الإعاقة ، ولائحته التنفيذية ، فتم التأكيد على خروج أول دفعة من بطاقات الخدمات المتكاملة للأشخاص ذوى الإعاقة بواقع ٥٠٠,٠٠٠ بطاقة لذوى الإعاقة الذين أتموا الكشف الطبي الوظائفى ، في نهاية شهر مايو ٢٠١٩ .

لذا فإن اللجنة توصى : بالموافقة على الاعتمادات المالية المدرجة للخطة الاستثمارية بما يتناسب مع حجم الخدمات المقدمة من وزارة التضامن الاجتماعى .

ثانيًا: المجالس القومية:-

توصى اللجنة بما يلى:-

١- ضرورة عرض الاستراتيجيات المستقبلية الواضحة لكل المجالس القومية وتشمل المشروعات التى يجب تنفيذها وبرامجها الزمنية ووسائل التمويل المقترحة بناء على دراسات وأبحاث دقيقة وجادة .. من أجل المساهمة بشكل فعال فى تنفيذ خطة الدولة فى التنمية المستدامة.

٢- تفعيل الشراكة بين الدولة ومؤسسات المجتمع المدنى والقطاع الخاص والعمل على تكاتف كافة الجهود والتنسيق فيما بينها بما يجنب الازدواجية في الأداء والخدمات.

٣- التأكيد على متابعة وضع الخطة الاقتصادية والاجتماعية المخصصة للمناطق المستحدثة والمحرومة والحدودية والعمل على إدماج اهلها فى النسيج الوطنى والاهتمام بتنفيذ الالتزام الدستورى بإعادة سكان النوبة إلى مناطقهم الأصلية عن طريق تنفيذ مشروعات تنموية خلال عشر سنوات.

٤- المطالبة بإعادة النظر في اللائحة التنفيذية لقانون الطفل رقم ١٢ لسنة ١٩٩٦ والمعدل بالقانون رقم ١٢٦ لسنة ٢٠٠٨ لتأتي متفقة مع فلسفة القانون، خاصة أنها منذ صدورها في عام ٢٠١٠ كانت محل الكثير من الانتقادات، مما ترتب عليه عدم إعمال بعض أحكام القانون.

٥- التأكيد على ضرورة تفعيل خطة التنمية على إدراج البعد السكانى في كافة المجالات وبرامج ضبط النمو السكانى ، وتحقيق الاستثمار الأمثل للقدرات البشرية في دعم التنمية المستدامة، واستهداف برامج النمو السكانى والارتقاء بخدمات تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية (خاصة في المناطق الريفية) ، وتكثيف الحملات التوعوية ، وربط الدعم النقدى بالالتزام بضوابط تنظيم الأسرة وتفعيل برامج محو الأمية، وتشغيل الإناث ومنع عمالة الأطفال ، فضلاً عن إعادة صياغة الخطاب الدينى بما يسمح بتصحيح المفاهيم الخاطئة .

رئيس اللجنة

٢٠/ ٥ / ٢٠١٩

دكتور عبد الهادي القصب

١٣-توصيات لجنة الإعلام والثقافة والآثار عن مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠

—

أولاً: ملاحظات قطاعات وزارة الثقافة على مشروع الخطة للعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠.

ثانياً: ملاحظات (الهيئة الوطنية للصحافة- الهيئة العامة للاستعلامات) على مشروع الخطة للعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠.

ثالثاً: رأى اللجنة وتوصياتها.

أولا: ملاحظات قطاعات وزارة الثقافة عن مشروع خطة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠

======

١- الهيئة العامة لقصور الثقافة.

"القيمة بالجنيه"

الباب السادس	الاعتماد الحالي ٢٠١٨-٢٠١٩	مقترح الهيئة	تقديرات وزارة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠	الفرق بين مقترح الهيئة وتقديرات وزارة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠		المبررات
				النقص	الزيادة	
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	١٠٨٥٠٠٠٠٠	٦٠٤٣٠٠٠٠٠	١٦٠٠٠٠٠٠٠	٤٤٤٣٠٠٠٠٠		حتى يتم مواكبة متطلبات الصرف على التعاقدات التي تم إدراجها وهي قيد التنفيذ لعدد (٤٣) مشروع جاري تنفيذها ما بين إنشاء واحلال وتجديد على مستوى مواقع الهيئة، واستكمال جميع المشروعات المفتوحة، بالإضافة الى وجود عدد من الأراضي الصادر لها قرارات تخصيص بالمناطق المحرومة ولا تستطيع الهيئة البدء في أي إنشاءات لعدم وجود الاعتمادات المالية اللازمة.

٢- المركز الثقافي القومي (دار الأوبرا المصرية).

قطاع البيت الفني للموسيقى ودار الأوبرا

" القيمة بالجنيه"

البيان	الاعتماد الحالي ٢٠١٩/٢٠١٨	مقترح المركز	تقديرات وزارة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩	الفرق بين الاعتماد الحالي وتقديرات وزارة المالية		المبررات
				النقص	الزيادة	
الباب السادس (شراء الأصول غير المالية)	٤١٥٠٠٠٠٠	٣٦٥٠٠٠٠٠٠	٤٥٠٠٠٠٠٠	ـــــ	٣٥٠٠٠٠٠	لاستكمال الصرف على المشروعات الآتية: - - المركز الثقافي التعليمي. - مشروع استكمال واحة الثقافة. - مشروع استكمال مسرح المنصورة القومي.

٣- صندوق التنمية الثقافية.

(القيمة بالألف جنيه)

الاعتماد الحالي ٢٠١٨/٢٠١٩	مقترح الصندوق	تقديرات وزارة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠	الفرق بين مقترح الصندوق وتقديرات وزارة المالية		المبررات
			النقص	الزيادة	
٢٠,٠٠٠	٥٧,٤٥٢	٢٥,٠٠٠	٣٢,٤٥٢		للقيام بأعمال تطوير وتحديث الانظمة الصوتية والترجمة الفورية ونظام التصويب بقاعة المجلس الأعلى للثقافة، بالإضافة الى استكمال أعمال المتحف المكشوف الخاص بالسيمبوزيوم – محافظة أسوان. وكذا الأعمال الاعتيادية والكهربائية بالحديقة الثقافية للأطفال بالسيدة زينب، أعمال الحماية المدنية لمركز الحرية للإبداع الفني بالإسكندرية، مشروع الحماية المدنية لمتحف نجيب محفوظ بتكية أبو الدهب، رفع كفاءة وتطوير وتجهيز مراكز الابداع والمنافذ التابعة للصندوق.

٤- الجهاز القومي للتنسيق الحضاري.

" القيمة بالجنيه"

البيان	اعتمادات ٢٠١٩/٢٠١٨	مقترح الجهاز	تقديرات وزارة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩	الفرق بين اعتمادات ٢٠١٩/٢٠١٨ وتقديرات ٢٠٢٠/٢٠١٩		المبررات
				النقص	الزيادة	
الباب السادسِ شراء الأصول غير المالية	٨٠٠٠٠٠٠	٧٧٥٠٠٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠٠	ـــ	٧٠٠٠٠٠٠	لتنفيذ المقترح الخاص بمشروع تحسين الصورة البصرية في المدن المصرية بناء على توصيات مؤتمر الشباب لعام ٢٠١٨ ووضع خطط ومحاور عن هذه الرؤية لوضعها ضمن برنامج عمل الحكومة والتنمية المستدامة رؤية مصر ٢٠٣٠.

٥ - البيت الفني للمسرح.

" القيمة بالجنيه"

البيان	اعتمادات ٢٠١٨/٢٠١٩	مقترح البيت الفني للمسرح	تقديرات وزارة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠	الفرق بين اعتمادات ٢٠١٨/٢٠١٩ وتقديرات ٢٠١٩/٢٠٢٠		المبررات
				النقص	الزيادة	لمواجهة الأعمال الجاري تنفيذها بالمشروعات التالية-
الباب السادس شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٣٠٠٠٠٠٠٠	٢٠٤٠٠٠٠٠٠	٤٢٠٠٠٠٠٠	---	١٢٠٠٠٠٠٠	- إنشاء مسرح مصر (البدء في تنفيذ المرحلة الثانية). - استكمال أعمال انشاء مبني الورش وأعمال الحماية المدنية والإنذار وكذلك أعمال الكهرباء العمومية لإنشاء الورش والمخازن المركزية بمدينة السادس من أكتوبر . - شراء أجهزة هولي جرام لدور العرض المسرحي. -تنفيذ أعمال احلال وتجديد الحماية المدنية والإنذار لمسرح ميامي. - تنفيذ أعمال الحماية المدنية وتطوير الموقع العام للمسرح العائم . - تنفيذ أعمال إحلال وتجديد مسرح ليسيه الحرية وأعمال الحماية المدنية . - تنفيذ أعمال إحلال وتجديد شامل لمبنى مسرح الغد.

٦- مكتبة مصر العامـــــة.

(القيمة بالآلف جنيه)

الباب السادس شراء الأصول غير المالية (الاستثمارية	الاعتماد الحالي ٢٠١٩/٢٠١٨	مقترح مكتبة مصر	تقديرات وزارة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩	الفرق		المبررات
				النقص	الزيادة	
	٢,٤٠٠	٣,٣٤٠	١٩,٦٤٠		١٦,٣٠٠	- استكمال تطوير مكتبة مصر العامة الرئيسية وفرعيها. - لإنشاء مكتبتي (عزبة البرج بمحافظة دمياط ومكتبة بمحافظة قنا).

٧- صندوق مكتبات مصر العامة.

(القيمة بالآلف جنيه)

الباب السادس شراء الأصول غير المالية (الاستثمارية)	الاعتماد الحالي ٢٠١٩/٢٠١٨	مقترح صندوق المكتبات	تقديرات وزارة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩	الفرق بين المقترح وتقديرات وزارة المالية		المبررات
				النقص	الزيادة	
	٤٦٠	٧٠٠	٥٠٠	٢٠٠		- تغطية تكاليف شراء سيارة لمتابعة نقل الكتب والمعدات بين المكتبات الإقليمي - تغطية تكاليف احتياجات التجهيزات وآلات والمعدات المطلوبة لتغطية التواصل مع جميع المكتبات الإقليمية بعدد (١٧) مكتبة على مستوي جمهورية مصر العربية. -

٨- الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية.

(القيمة بالألف جنيه)

البيان	الاعتماد الحالي ٢٠١٨/٢٠١٩	مقترح الهيئة	تقديرات وزارة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠	الفرق بين مقترح دار الكتب وتقديرات وزارة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠		المبررات
				+	-	سوف يتم التعامل بتلك الخطة الاستثمارية بالجهة على اساس أولويات تنفيذ المشروعات المدرجة بالخطة الاستثمارية وسوف يتم عمل تعديلات موازنيه داخل الخطة طبقاً لطبيعة تنفيذ المشروعات.
الباب السادس شراء الأصول غير المالية (الاستثمارية	٢٩٤٣٠	٢٥٨٠٠٠	٥٥٠٠٠	-	٢٠٣٠٠٠	تطوير مكتبة ١٥ مايو ومبنى دار الكتب ومكتبة امبابة ومبنى ومطبعة والمخازن بالمبيضة وحجرة الصوبة، شراء ماكينات طباعة وآلات ماسح ضوئي.

٩- الهيئة المصرية العامة للكتاب.

" القيمة بالجنيه"

البيان	الاعتماد الحالي ٢٠١٨/٢٠١٩	مقترح الهيئة	المعتمد من وزارة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠	الفرق بين المقترح والمعتمد من وزارة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠		المبررات
				النقص	الزيادة	
الباب السادس شراء الأصول الغير المالية والاستثمارات	١٦٠٠٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠٠٠٠	٢٣٠٠٠٠٠٠	٢٠٧٠٠٠٠٠٠		لاستكمال المشروعات الآتية: - - مشروع مبني مطبعة الهيئة. - مشروع مبني مكتبة بور فؤاد. - مشروع مكتبة الإسكندرية. - مشروع مكتبة الأسرة. - مشروع تطوير مخازن الهيئة. - مشروع فيصل.

١٠- قطاع أكاديمية الفنون.

البيان	الاعتماد الحالي ٢٠١٩/٢٠١٨	مقترح الأكاديمية	تقديرات وزارة المالية ٢٠٢٠/٢٠١٩	الفرق بين الاعتماد الحالي وتقديرات وزارة المالية		المبررات
				النقص	الزيادة	
(الباب السادس) شراء الاصول الغير مالية والاستثمارات تمويل محلي (خزانة عامة)	١١٣٠٠٠	٧٣٠١٥٠	١٢٤٠٠٠	-	١١٠٠٠	**لاستكمال المشروعات الآتية**: ---- - أولاً: المعهد العالي للفنون الشعبية. - ثانياً: مدارس الأكاديمية. - ثالثاً: معمل التصوير السينمائي. - رابعاً: إحلال وتجديد المعهد العالي للموسيقي العربية.
تمويل ذاتي (صناديق)	-	١٠٠٠	١٠٠٠	-	١٠٠٠	
الاجمالي	١١٣٠٠٠	٧٣١١٥٠	١٢٥٠٠٠		١٢٠٠٠	

(القيمة بالألف جنية)

١١- ديوان عام المجلس الأعلى للثقافة.

(القيمة بالألف جنية)

* البيـــان *	الاعتماد الحالي "٢٠١٨/٢٠١٩"	مقـــترح الديوان	المعتمد من وزارة المالية "٢٠١٩/٢٠٢٠"	الفـــــرق		المبررات
				النقص	الزيـادة	وذلك لتطوير ورفع كفاءة: -
الباب السادس شراء الأصول الغير المالية والاستثمارات	٥٣٠٠	٢٥٠٠٠	٨٥٠٠	-	٣٢٠٠	– مبنى المركز المصري بالزمالك بمبلغ "٤٠٠٠ج" – الأمانة العامة بالدقي بمبلغ "٤٠٠٠ج" – الرقابة على المصنفات بالإسكندرية بمبلغ"٥٠٠ج" – مشروع رقمنه محتوى المجلس الأعلى للثقـافة بمبلغ"٦٥٠٠ج"

١٢- المركز القومي لثقافة الطفل.

" القيمة بالجنيه"

البيان	اعتمادات ٢٠١٨/٢٠١٩	مقترح المركز القومي لثقافة الطفل	تقديرات وزارة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠	الفرق بين تقديرات ٢٠١٩/٢٠٢٠ ومقترح المركز القومي لثقافة الطفل		المبررات
				النقص	الزيادة	
(الباب السادس)	.....	.....	٠٠٠٠٠٠			
شراء الأصول الغير مالية والاستثمارات	١٠٠٠٠٠٠	١٦٧٥٠٠٠٠	٢٠٠٠٠٠٠	١٤٧٥٠٠٠٠		- لاستكمال أعمال تطوير الحديقة الثقافية للأطفال بالسيدة زينب - لعمل ابحاث ودراسات - (شراء فيديو بروجكتور – أجهزة صوت متكاملة – كاميرا تصوير سينما)

١٣- قطاع الفنون التشكيلية

(القيمة بالألف جنية)

البيـــــان	الاعتماد الحالي ٢٠١٨/٢٠١٩	المقتـــرح	المعتمد من وزارة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠	الفـــــــرق بين المقترح والمعتمد من وزارة المالية ٢٠١٩-٢٠٢٠		المبررات
				النقـص	الزيـــادة	لاستكمال أعمال الانشاءات بالمشروعات الآتية: ----
(الباب السادس) شراء الأصول غير المالية الاستثمارات	٩٤١٦٠	٣٦٨٥٠٠	١٧٣٠٠٠	١٩٥٥٠٠	--	متحف قيادة الثورة. متحف محمد محمود حليل وحرمه. مجمع ١٥ مايو. مشروع سرايا الجزيرة.

ثانيا: ملاحظات قطاعات الإعلام على مشروع خطة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠.

١- الهيئة الوطنية للصحافة.

" القيمة بالجنيه"

الباب السادس-شراء الأصول غير المالية:

الهيئة الوطنية للصحافة:

مقترح الهيئة للعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠	مشروع الموازنة المعتمد من وزارة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠	التغير
١٨٠٠٠٠٠٠ جنيه	٥٠٠٠٠٠٠ جنيه	(-)١٣٠٠٠٠٠٠ جنيه

١-المقترح من الهيئة الوطنية للصحافة: - مبلغ ١٨٠٠٠٠٠٠ جنيه (ثمانية عشر مليون جنيه) لاستكمال تجهيز الموقع العام للهيئة ومركز تدريب والمكتبة الالكترونية.

وكالة أنباء الشرق الأوسط:

مقترح الهيئة ٢٠١٩/٢٠٢٠	مشروع الموازنة المعتمد من وزارة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠	التغير
١٥٠٠٠٠٠٠جنيه	٤٠٠٠٠٠٠ جنيه	(-)١١٠٠٠٠٠٠ جنيه

٢- المقترح من الهيئة الوطنية للصحافة مبلغ ١٥٠٠٠٠٠٠ جنية لوكالة أنباء الشرق الأوسط عن السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠.

٣- الهيئة العامة للاستعلامات.

(القيمة بالألف جنيه)

الباب السادس	اعتمادات ٢٠١٨-٢٠١٩	مقترح الهيئة ٢٠١٩/٢٠٢٠	تقديرات وزارة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠	التغيـــر	المبررات
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	٢٥٠٠٠	١٠٠٠٠٠	٣٢٠٠٠	(-) ٦٨٠٠٠	استكمال سداد مستحقات الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي الخاصة بحفظ الأفلام الوثائقية، تلبية احتياجات المكاتب الإعلامية بالخارج القائمة والمقترح افتتاحها، وتطوير وتجديد مبنى الهيئة بمدينة نصر وطلعت حرب. استكمال انشاء مجمع إعلام أبو سمبل والفرافرة.

ثالثاً: رأى اللجنة وتوصياتها

=====

رأى اللجنـــة : مـن خـلال المناقشـات الـتي دارت في اجتماعـات اللجنـة ومـا أبـداه السـادة رؤسـاء الهيئـات والقطاعـات مـن ملاحظـات وأيضـاً ردود السـادة منـدوبي وزارة التخطـيط والمتابعـة والإصـلاح الإداري ، ومـا أثـاره السـادة أعضـاء اللجنـة مـن تعليقـات في هـذا الشـأن ، فقـد تـبين للجنـة أن بعـض القطاعـات بـوزارة الثقافـة لم تقـم بالتنسـيق الكـافي بينهـا وبـين منـدوبي وزارة التخطـيط مـن خـلال عقـد لقـاءات لعـرض مقترحـاتهم وملاحظـاتهم بشـان احتياجـات تمويـل المشـروعات بالبـاب السـادس أثنـاء اعـداد مشـروع الخطـة والموازنـة الأمـر الـذى ترتـب عليـه وجـود فـروق تمويليـة كـبيرة بـين المقـترح مـن الجهـات وبـين المعتمـد مـن قبـل وزارة التخطـيط والمتابعـة والإصـلاح الإداري للمشـروعات الاسـتثمارية بالبـاب السـادس ، ومـن ثـم فـإن اللجنـة تؤكـد علـى ضـرورة التـزام السـادة رؤسـاء القطاعـات بـوزارة الثقافـة بمراعـاة وضـع المتطلبـات والاحتياجـات الماليـة للمشـروعات الاسـتثمارية البـاب السـاس بفـترة كافيـة قبـل اعتمـاد موازنـة هـذا البـاب مـع التأكيـد علـى الالتـزام الكامـل بعقـد لقـاءات فيمـا بـين منـدوبى أو رؤسـاء قطاعـات وزارة الثقافـة ومنـدوبي وزارة التخطـيط في هـذا الشأن ، **وبناء على ما تقدم فإن اللجنة توصى بما يلى**:

١- زيـادة الاعتمـادات الماليـة المقترحـة مـن الهيئـة العامـة لقصـور الثقافـة بالبـاب السـادس بمبلـغ ٤٤٤,٣٠٠,٠٠٠ حتـى يـتم مواكبـة متطلبـات الصـرف علـى التعاقـدات الـتي تم إدراجهـا وهـي قيـد التنفيـذ لعـدد (٤٣) مشـروع جـاري تنفيـذها مـا بـين إنشـاء واحـلال وتجديـد علـى مسـتوى مواقـع الهيئـة، واسـتكمال جميـع المشـروعات المفتوحـة، بالإضـافة الى وجـود عـدد مـن الأراضـي الصـادر لهـا قـرارات تخصـيص بالمنـاطق المحرومـة ولا تسـتطيع الهيئـة البـدء في أي إنشـاءات لعـدم وجـود الاعتمادات المالية اللازمة.

٢- التنسـيق بـين مسـئولي المركـز الثقـافي القـومي (دار الأوبـرا) ومنـدوبي وزارة التخطـيط لتـدبير الاعتمـادات الماليـة اللازمـة للانتهـاء مـن تنفيـذ مشـروعات " واحـة الثقافـة بمدينـة ٦ أكتـوبر – المركـز الثقـافي التعليمـي – مسـرح المنصـورة" طبقـاً للأولويـات وبمـا يتوافـق مـع مـا حددتـه وزارة التخطـيط مـن اشتراطات لتمويل المشروعات.

٣- زيـادة الاعتمـادات الماليـة المخصصـة للبـاب السـادس لمكتبـات مصـر العامـة لاسـتكمال تنفيـذ مكتبـات أسوان، قنا، عزبة البرج بدمياط.

٤- زيـادة الاعتمـادات الماليـة المخصصـة للبـاب السـادس للمركـز القـومي لثقافـة الطفـل بمبلـغ ١٤,٧٥٠,٠٠٠جنيه لاستكمال مشروع تطوير الحديقة الثقافية للأطفال بالسيدة زينب.

٥- زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للباب السادس بقطاع الفنون التشكيلية بمبلغ ١٩٥,٥٠٠,٠٠٠جنيه لاستكمال أعمال الانشاءات بالمشروعات الاتية: متحف قيادة الثورة، متحف محمد محمود خليل وحرمه، مجمع ١٥ مايو، مشروع سرايا الجزيرة.

٦- زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للباب السادس بمكتب وزير الثقافة بمبلغ ٥٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه لتنفيذ أعمال شبكة الانترنت واستكمال مشروع رقمنه التراث الكترونياً.

٧- زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للهيئة الوطنية للصحافة في الباب السادس "شراء الأصول غير المالية – الاستثمارات بمبلغ ١٣,٠٠٠,٠٠٠جنيه لاستكمال تجهيز الموقع العام للهيئة ومركز التدريب والمكتبة الإلكترونية، بالإضافة الى مبلغ ١١ مليون جنيه لتطوير المقر الرئيسي لوكالة أنباء الشرق الأوسط.

٨- زيادة الاعتمادات المالية المخصصة للهيئة العامة للاستعلامات في الباب السادس" شراء الأصول غير المالية_ الاستثمارات" بمبلغ ٦٨,٠٠٠,٠٠٠ جنيه استكمال سداد مستحقات الشركة المصرية لمدينة الإنتاج الإعلامي الخاصة بحفظ الأفلام الوثائقية وتجهيز قطاع المعلومات والبحوث وشبكة الانترنت ونظام الفيديو كون فرانس ، وشراء الآلات والأجهزة اللازمة لحفظ أفلام التراث القومي الوثائقي للدولة ، بالإضافة الى تجديد مبنى الهيئة وطلعت حرب.، وكذلك استكمال إنشاء مجمع إعلام أبو سمبل وطنطا وأسوان ودمنهور ودمياط وسوهاج والمنصورة ومجمع إعلام الفرافرة.

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام.

رئيس اللجنة

أسامة هيكل

١٤ - توصيات لجنة السياحة والطيران المدنى فى شأن مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠

—

– فى شأن مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠:

أولاً- وزارة السياحة:

إن قطاع السياحة من أهم القطاعات في مصر، حيث أنه يمثل رافد من أهم روافد الدخل القومى وأهم مصادر العملة الأجنبية للاقتصاد المصرى، لذلك يجب الاهتمام بهذا القطاع بالشكل والمستوى الذى يليق بحجمه، مما يحتم على الدولة عند وضع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية أن تكون على قمة أولوياتها النهوض بالقطاع السياحى، وذلك من خلال الاهتمام بالمشروعات التنموية والقومية لجذب المزيد من الاستثمارات السياحية، وتنويع وزيادة المنتج السياحى، واستغلال كافة المقومات السياحية وتوفير البنية الأساسية للمشروعات السياحية، وهناك تفاؤل باستعادة القطاع السياحي المصري لمكانته المتقدمة التي يستحقها دولياً.

وتشيد اللجنة بدور الرئيس في مساندة قطاع السياحة وترسيخ مفهوم السياحة المستدامة وتشجيعها بجميع أنواعها المختلف، **وتؤكد اللجنة** فى هذا الصدد على ضرورة تضافر الجهود، واقتراح التشريعات اللازمة للنهوض بالأنشطة السياحية، ووضع الآليات المناسبة للتنسيق بين الوزارات المختلفة فى تنفيذ خطط التنمية السياحية.

وقد تبين للجنة من خلال مناقشة مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ تعافي الاقتصاد المصري في عام ٢٠١٧-٢٠١٨ مما مكنه من العودة إلي المسار الطبيعي، مما يتيح **تحقيق معدلات نمو أكثر ارتفاع واستدامة** خلال الفترة القادمة في ظل **الجهود المكثفة التي تبذل في مجال الترويج والاستثمار السياحي، ويستهدف** مشروع الخطة زيادة أعداد الزائرين إلي ١٢ مليون زائر عام ٢٠١٩ /٢٠٢٠، مقابل ١٠,٨ مليون زائر في العام السابق، وزيادة أعداد الليالي السياحية إلي ١٢٧ مليون ليلة مقارنة بـ١١٣ و١٠٢ مليون ليلة في العامين السابقين علي التوالي، بالإضافة إلي زيادة متوسط مدة إقامة الزائر وتنمية المتحصلات السياحية.

وتوافق اللجنة على مشروع الخطة المعروض مع التأكيد على عدد من التوصيات نعرضها على النحو التالى:

- التأكيد على ضرورة توفير المقترحات المالية اللازمة للمشروعات الخاصة بتحسين الأماكن السياحية، ودعم الخدمات السياحية.
- أن تضع الدولة في خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية على قمة أولوياتها الاهتمام بالمشروعات التنموية والقومية وتوفير البنية الاساسية لجذب المزيد من الاستثمارات السياحية.

- العمل على استعادة نسب الإشغال الفندقى في الأقصر وأسوان وطابا ونويبع إلى المعدلات السابقة.
- التشغيل الكامل لنظام تأشيرة الدخول إلكترونياً.
- العمل على تنشيط الاستثمار الخاص واختزال المدة الزمنية لاستخراج التراخيص.
- ضرورة انجاز المشروعات الخاصة بتطوير نقاط مسار رحلة العائلة المقدسة لتشجيع السياحة الدينية.
- العمل على حل المشكلات والمعوقات التي تواجه المستثمرين السياحيين كخطوة نحو تعزيز الثقة بهدف جذب المستثمرين الأجانب.
- العمل على تنويع الأسواق الخارجية، بحيث تتسع لتشمل الاقتصادات الناشئة بما يتيح الانفتاح بدرجة كبيرة على العالم الخارجي.
- العمل على تنمية القدرات البشرية للعاملين في الحقل السياحى، لمواجهة التوسعات الكبيرة في المنشآت الفندقية والسياحية ومتطلباتها من العمالة الماهرة والمدربة.
- تنظيم قوافل سياحية للدول العربية لإبراز مميزات المنتج السياحى المصرى ارتكازً على أهمية السوق العربى وارتباطه عاطفياً وثقافياً بمصر.

ثانياً- وزارة الطيران المدنى:

يعد قطاع الطيران المدنى من أهم القطاعات الداعمة للاقتصاد الوطنى، وتولى الدولة المصرية بكافة مؤسساتها اهتمام متزايد نحو استمرار العمل على تطوير هذا القطاع.

مما يتطلب استمرار العمل على تطوير منظومة الطيران والعمل على ترتيب قطاع الطيران من الداخل تم وضع خطط عاجلة للانتهاء من أعمال التطوير بالمطارات المصرية بالإضافة إلى تحسين مستوى الخدمات المقدمة بها، وكذلك البدء فى تنفيذ المشروعات المستقبلية بجميع الشركات التابعة للوزارة والتى ستساهم فى دفع عجلة التنمية.

وقد تلاحظ للجنة عدم تضمين كتاب خطة العام الثانى ٢٠٢٠/٢٠١٩ من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٩/١٨ – ٢٠٢٢/٢١)، أي تصور أو رؤية لتطوير وتحديث قطاع الطيران المدني، ولا يسع اللجنة إلا أن تؤكد على توصياتها السابقة والعمل على تحديث أسطول مصر للطيران وزيادة القدرة الاستيعابية للمطارات، فضلاً عن تطوير النظم الفنية ونظم السلامة والأمن للمطارات والنقل الجوى، وتحديث خدمات الملاحة الجوية، **وتوصى اللجنة بما يلى:**

- تحديث البنية الأساسية لرادارات المراقبة الجوية نظرًا لأهمية ذلك وارتباطه بمتطلبات أمن وسلامة الملاحة الجوية.

- التحقق من المعايير الدولية لتأمين وسلامة الطائرات والركاب والالتزام بقواعد ونظم سلامة وأمن الطيران المدني، والالتزام بالبرنامج الزمني لأعمال أمن وسلامة الطيران المدني.
- استمرار تدعيم وتطوير الأسطول الجوى كمًا وكيفًا، ورفع كفاءة الشركات التابعة لشركات مصر للطيران كذلك تحديث معامل فحص حوادث ووقائع الطائرات وتزويدها بالتقنيات والوسائل الحديثة اللازمة لأداء الإدارة المركزية لحوادث الطائرات.
- تنفيذ برامج تدريبية وتأهيلية على أعمال الطيران المدني وتوفير الاحتكاك اللازم لنقل الخبرة العالمية للعمالة المتخصصة وصولًا للمستويات العالمية.
- العمل على الحد من التأثيرات على البيئة بتحويل المطارات إلى مطارات صديقة للبيئة على غرار ما تم تطبيقه بمطار برج العرب الدولى.
- العمل على تحسين الخدمة المقدمة في المطارات المصرية، وتسهيل إجراءات السفر والوصول وإنهائها في وقت يسير.

١٥ - توصيات لجنة الشئون الصحية عن خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى لعام (٢٠٢٠/٢٠١٩)

تستهدف السياسة الصحية للدولة والتي تبنتها الحكومة من خلال توجيهات السيد رئيس الجمهورية بضرورة العمل علي اصلاح منظومة الرعاية الصحية حتي يمكن تحقيق التغطية الشاملة لخدمات الصحة الأساسية، والتوسع في إنشاء وحدات الرعاية الصحية الأولية والارتقاء بجودة الخدمات مع عدالة توزيعها حيث تفيد تقارير التنمية البشرية والإحصاءات الحيوية والصحية حدوث قدر من التحسن في الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين، وقد تجلت مظاهر التطور والايجاب للرعاية الصحية في الانخفاض المتواصل في معدلات وفيات الأطفال الرضع وحديثي الولادة، بالإضافة إلى انخفاض وفيات الأمهات وزيادة معدلات التطعيم ضد أمراض شلل الأطفال، والدرن وتزايد الإقبال علي وسائل تنظيم الأسرة فضلا عن انخفاض معدل الوفيات بوجه عام.

وتستهدف خطة الرعاية الصحية لعام ٢٠٢٠/١٩ ما يلي:

- التطبيق التدريجي لنظام التأمين الصحي الشامل .
- توفير خدمات الطب الوقائي وتعميمها .
- التغطية الشاملة للمناطق الفقيرة لخدمات الرعاية الصحية الأولية.
- زيادة عدد الأسرة بالمستشفيات بحوالي ١٢٠٠ سرير سنوياً.
- تطوير خدمات التمريض إلي ٩٠٠ خريج سنوياً.
- التوسع في برنامج الرعاية البدنية للشباب بإنشاء المدن والأندية والمراكز الرياضية المتخصصة، ونشر مراكز الطب الرياضي (تطوير ٣٠٠ ملعب خماسي) وتطوير ١٠٠ مركز شباب سنوياً.
- ومن المستهدف أن يصل الإنتاج بالأسعار الجارية نحو ٧١,٩ مليار جنيه في عام ٢٠١٩/١٨ إلي ١٩٨,٩ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/١٩ أي بنسبة زيادة قدرها ١٥,٧% وبالأسعار الثابتة ١٢٥,٢ مليار جنيه إلي ١٢٩,٣ مليار جنيه خلال ذات الفترة بنسبة زيادة ٣,٢% أما فيما يتعلق بنتائج قطاع الخدمات الصحية من المستهدف أن يرتفع من ١١٦,١ مليار جنيه بالأسعار الجارية

عام ١٩/١٨ إلي ١٣٤,٥ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩أى بنسبة زيادة قدرها ١٥,٨% وبالأسعار الثابتة من ٨٤,٦ مليار جنيه إلي ٨٧,٥ مليار جنيه في ذات العامين علي التوالي أي بنسبة زيادة قدرها ٣,٤%.

الاستثمارات الكلية المستهدفة لقطاع الصحة

في اطار حرص الحكومة علي الوفاء بالاستحقاقات الدستورية والتي تنص علي تخصيص نسبة لا تقل عن ٣% من الناتج القومي الإجمالي لخدمات الصحة، وإقامة نظام تأمين صحي شامل تستهدف لخطة توجيه استثمارات (عامة ، خاصة) للخدمات الصحية تصل في العام الثاني من الخطة (٢٠٢٠/١٩) لحوالي ٢٧,٥مليار جنيه أي نسبة ٢,٤% من جملة الاستثمارات فى ذات العام مقارنة بحوالي ٢١,٨ مليار جنيه بالعام السابق، وتشكل الاستثمارات العامة منها ١٦,٧١ مليار جنيه، نسبة (٦٠,٧%) في حين تمثل الاستثمارات الخاصة النسبة المتبقية (٣٩,٣%) مع استحواذ الجهاز الحكومي علي نحو ٨٧% من جملة الاستثمارات العامة.

هيكل استثمارات البرامج الرئيسية الحكومية

- مستشفيات الرعاية العلاجية والخدمات الطبية المتخصصة ٢,٤١ مليار جنيه أي بنسبة قدرها ٢٩,١٨%
- القري الأكثر احتياجاً ٠,٩٢% مليار جنيه أي بنسبة قدرها ١١,٢%.
- وحدات الرعاية الصحية الأولية والأساسية ٠,٧٧ مليار جنيه أي بنسبة قدرها ٩,٣%.
- الرعاية العاجلة والاسعاف ٠,٤١٥ أي بنسبة قدرها ٥%.
- الصحة الوقائية ٠,١٧ مليار جنيه أي نسبة قدرها ٢,١ %.
- السكان وتنظيم الأسرة ٠,٠٣٥% أي بنسبة قدرها ٠,٤٢%.
- مستشفيات المرحلة الأولي من قانون التأمين الصحي ٠,٦٧% بنسبة ٨,١٦%
- المراكز الطبية المتخصصة وجراحات اليوم الواحد ١,٠٦ بنسبة ١٢,٨٤%
- البرامج العلاجية وبرنامج صحة المرأة أورام الثدي برنامج تطوير مراكز الغسيل الكلوي ٠,٠٦أي بنسبة ٠,٧%.

- المستشفيات النموذجية ٠,٢٢% بنسبة ٢,٦٧ %.
- مستشفيات أمانة الصحة النفسية ٠,١٣ بنسبة ١,٥%
- الهيئات الخدمية (هيئة المستشفيات التعليمية والدوائية – المستحضرات الحيوية – الرعاية الصحية – الاعتماد والرقابة الصحية) ١,٣٩ بنسبة ١٦,٨٤%.
- إجمالي البرامج ٨,٢٥ مليار جنيه بنسبة ١٠٠%.

هيكل خطة التنمية حسب الأهداف والبرامج ٢٠٢٠/١٩ ثلاثة أهداف.

الهدف الأول:

- النهوض بصحة المواطنين في إطار من العدالة والانصاف.
- برامج علاج ومكافحة الأمراض.
- برامج تحسين الخصائص السكانية.

- برنامج الوقاية والعلاج من تعاطي المخدرات.
- برنامج بحوث ومكافحة علاج الإدمان.

الهدف الثاني:

- تحقيق التغطية الصحية الشاملة لجميع المصريين مع ضمان جودة الخدمات المقدمة.
- برامج المستشفيات العلاجية.
- برامج وحدات الرعاية الصحية الأولية والأساسية .
- برامج تطوير خدمات الرعاية العاجلة والإسعاف .

الهدف الثالث:

- حوكمة القطاع الخاص مع ضمان جودة الخدمات المقدمة .
- برامج تطوير المعلومات الصحية.
- برامج تطبيق اللامركزية.

ومن المستهدف تطوير خدمات المستشفيات الجامعية بإنشاء ٢٠٠ حضانة أطفال و٤٠٠ سرير للعناية المركزة، علاوة علي انشاء وتطوير وتجهيز ١٢ مستشفى عام وسبعة مستشفيات نموذجية المخصصة لها ٢٢٠ مليون جنيه وتطوير ٣٦ منشأة صحية في اطار منظومة التأمين الصحي الشامل والمخصص لها ٦٧٣ مليون جنيه واضافة ٧٠٠ سرير جديد.

برنامج مستشفيات الرعاية العلاجية والخدمات الطبية المتخصصة تستهدف خطة توزيع استثماراتها علي النحو التالي :

القيمة بالمليون

م	اسم البرنامج	الاستثمارات ٢٠٢٠/١٩	النسبة المئوية
١	برنامج المستشفيات العامة والمركزية	٥١٢٧,٣	%٥٩,٦
٢	جراحات اليوم الواحد	٧٩٤,٦	%٩,٢
٣	مستشفيات ومعاهد تعليمية	٩٦٤,٨	%١١,٣
٤	مستشفيات المراكز الطبية المتخصصة	٩٨٠,٥	%١١,٤
٥	مستشفيات المؤسسة العلاجية	٦١,٨	%٠,٧
٦	مستشفيات المرحلة الأولى من قانون التأمين الصحي	٦٧٣	%٧,٨
	الإجمالي	٨٦٠٢	%١٠٠

أما فيما يخص برامج وحدات الرعاية الصحية الأولية تستهدف الخطة انشاء وتطوير وتجهيز وحدات الرعاية الصحية علي النحو التالي :

م	الوحدات	العدد
١	انشاء وحدات صدر لها قرار تخصيص اراضي	٨٢
٢	استكمال تطوير وحدات	٧٠٥
٣	إحلال وتجديد وحدات صدر لها قرار ازالة	٧٤
٤	تجهيز وحدات تم الانتهاء من أعمال البناء	٣٠٤

أما فيما يخص برامج تطوير الرعاية العاجلة والاسعاف.

تستهدف برامج تطوير الرعاية العاجلة خدمات بنوك الدم والمعامل والاشعة التشخيصية اما الإسعاف فيستهدف زيادة عدد السيارات واضافة ٦٠ نقطة اسعاف جديدة ليصل اجمالي عدد نقاط الإسعاف إلي ١٢٦٠ نقطة اسعاف ورفع كفاءة ٣٠٥ نقطة اسعاف لتصل الاعداد التي تم رفع كفاءتها إلى ٤٥٠ نقطة اسعاف .

وقد قامت اللجنة بمناقشة تفصيلية مع لجنة الخطة والموازنة بحضور السيدة الدكتورة وزيرة الصحة والسكان وتبين أن هناك احتياجات عاجلة للقطاع الصحي لا تتحمل التأخير خاصة في ظل توجه الحكومة إعطاء الصحة والتعليم أولوية أولي في الانفاق لارتباطهما المباشر بالتنمية البشرية للارتقاء بمستوي الأسرة المصرية التي تعاني من ارتفاع أعباء العلاج وفي ظل الارتفاع المطرد في نفقات العلاج.

وتأمل اللجنة استجابة وزارتي المالية والتخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري علي دعم إضافي لموازنة وزارة الصحة والسكان.

رئيس اللجنة

(**أ.د/ محمد العماري**)

١٦ - توصيات لجنة النقل والمواصلات بشأن مقترح خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن السنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠

—

بشأن مشروع الموازنة الأستثمارية ومقترح خطة العام الثانى (٢٠٢٠/١٩) من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠٢٢/٢١-٢٠١٩/١٨)

فيما يخص قطاعات وزارة النقل وقناة السويس ومديريات الطرق بالمحافظات

بناءً على أحكام نصوص المواد من ١٤٦ الى ١٥٠ من اللائحة الداخلية للمجلس والمتعلقة بدراسة مشروعات قوانين الخطة والموازنة، وإعمالاً لحكم المادة ٤٤ من اللائحة الداخلية بشأن اختصاص اللجان النوعية بالمجلس ومنها لجنة النقل والمواصلات، استعرضت اللجنة خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ومشروع موازنتها من خلال ستة اجتماعات عقدتها في ١٢ و١٣ و١٤ من مايو سنة ٢٠١٩، ناقشت خلالها مقترح الخطة مع الهيئات والجهات القائمة على كافة قطاعات وزارة النقل، وقناة السويس ومديريات الطرق بالمحافظات، **وتدارست موازنة البرامج والأداء بشأن القطاعات المختلفة لوزارة النقل**، وانتهت إلى ما يلي:

أولا : قطـــــاعات وزارة النقـــل

مضمون خطة التنمية المستدامة لقطاعات وزارة النقل:

يشكل قطاع النقل أهمية خاصة فى خطة التنمية المستدامة لهذا العام، نظراً لما يعكسه هذا القطاع من مؤشرات اقتصادية واجتماعية رئيسية تعبر عن معدلات التنمية الحقيقية التى تشهدها الدولة فى الاونة الاخيرة، وقد كان لتعليمات القيادة السياسية بشأن اعتبار هذا العام هو عام النقل والتعليم أثراً ايجابياً ليس فقط فى زيادة حجم الاستثمارات التى تم اعتمادها لقطاعات وزارة النقل المختلفة، ولكن ايضا فى اسلوب وسياسات عمل تلك القطاعات وتقييم أدائها وربط برامج أدائها بحجم الاعتمادات المالية المخصصة لها وذلك من أجل رفع كفاءة الاستثمار العام وترشيد الإنفاق الحكومى وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين.

- **ومن الملاحظ أن خطة العام الثانى (٢٠٢٠/١٩) قد ارتكزت على ذات المحاور التنموية التى ارتكزت عليها خطة العام السابق (٢٠١٩/١٨)، وهى :-**
  - تحقيق التوازن والتكامل بين وسائل النقل المختلفة ووضع اللوائح المنظمة لذلك.
  - الاهتمام بالنقل متعدد الوسائط لتخفيف العبء عن شبكة الطرق، وبما يحقق الاستخدام الأمثل من إمكانيات لكل وسيلة نقل.
  - تفعيل دور قطاع السكك الحديدية وزيادة مشاركته في نقل البضائع، حيث تقل نسبة مساهمته حالياً في حركة النقليات عن ٤%.
  - تشجيع النقل النهرى، حيث يساهم حالياً بنسبة متواضعة تمثل ٥% من نقل البضائع.

- تدعيم الدور الحيوى للنقل البحرى لتأثيرة القوى على حركة التجارة الدولية، وكذلك دور النقل الجوى في تنشيط انتقالات الأفراد والحركة السياحية الوافدة.
- حتمية التوسع في شبكات النقل وخدمات المرافق لتصل إلى مناطق التنمية العمرانية الجديدة وذلك على امتداد محاور التنمية القائمة والمستهدفة الجارى تخطيطها، سواء المحاور الطولية أو العرضية.
- الحاجة إلى إعادة هيكلة الهيئات والقطاعات التابعة بما يكفل النهوض بمستوى الأداء مع تأهيل وتدريب العاملين لتحسين الكفاءة المهنية.
- تعزيز مشاركة القطاع الخاص في تطوير منظومة النقل، وتفعيل اتفاقيات مشاركته مع القطاع العام(p.p.p).
- الفصل بين اختصاصات الجهات الرسمية المتعددة المؤثرة على نشاط القطاع- غير وزارة النقل- مثل وزارات الموارد المائية والري والاستثمار والبيئة والدفاع والمحليات- والتنسيق فيما بينها على النحو الذى يضمن انسياب حركة النقل والارتقاء بالخدمات المقدمة.
- تحقيق مستويات عالية من الأمان في قطاع النقل، والاهتمام بجودة وكفاءة مستويات الأمان للمسافرين.

➢ **وفيما يتعلق بتقديرات الانتاج والناتج من قطاع النقل ، فإنه من المستهدف ما يلى:**

- زيادة إنتاج قطاع النقل من نحو ٣٣٥ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠١٩/١٨ الى نحو ٣٨٨ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/١٩ بنسبة زيادة ١٥,٦% وبالأسعار الثابتة من ٢٤١ مليار جنيه الى نحو ٢٥٠ مليار جنيه خلال ذات الفترة بنسبة نمو ٣,٤%.
- زيادة ناتج قطاع النقل من ٢٣٨ مليار جنيه بالأسعار الجارية عام ٢٠١٩/١٨ الى ما يربو من ٢٧٥ مليار جنيه فى عام ٢٠٢٠/١٩، بنسبة زيادة تقارب ١٦% وبالأسعار الثابتة من ١٧١ مليار جنيه فى ذات العاميين على التوالى بنسبة زيادة ٣,٤% .

➢ **وتمثل المستهدفات الاساسية لقطاع النقل فى خطة التنمية المستدامة للعام المالى٢٠٢٠/١٩ ما يلى:**

- الوصول بمعدل نمو قطاع النقل والتخزين إلى ٣,٥%.
- إعطاء دفعة للاستثمارات الكلية (عامة، وخاصة) لقطاع النقل تصل إلى حوالى ٩٠,٨ مليار جنيه، تمثل الاستثمارات العامة منها نسبة ٦٠% (٥٤,٨ مليار جنيه) في حين تشكل الاستثمارات الخاصة النسبة المتبقية.

وتدعم اللجنة اتجاه وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح والادارى بشأن تثبيت مرتكزات محاور التنمية فيما يخص قطاع النقل هذا العام والعام الماضى، وذلك من أجل استكمال العمل على تنفيذ آليات تحقيق تلك المرتكزات، إلا أنه من الملاحظ أن هناك تراجع فى معدل النمو المستهدف فى قطاع النقل هذا العام عن العام الماضى، حيث كان مستهدفا تحقيق نمو بالنسبة لقطاع النقل فى خطة ٢٠١٩/١٨ بنسبة ٤,١% فى حين ان خطة هذا العام (٢٠٢٠/١٩) تستهدف تحقيق نمو بنسبة ٣,٥% فقط، وذلك على الرغم من زيادة الاستثمارات المخصصة لتنفيذ المشروعات للجهات المختلفة بوزارة النقل هذا العام عن العام الماضى بأكثر من عشرة مليارات جنيه.

كما ان اللجنة لاحظت اتساع الفجوة بين إيرادات ومصروفات بعض الهيئات والجهات التابعة لوزارة النقل، وذلك يرجع الى وجود مشاكل مالية وتمويلية وادارية تعانى منها تلك الهيئات والجهات مما يتسبب فى ضعف ايراداتها مقارنة بتزايد حجم مصروفاتها نتيجة حاجتها الى التطوير والتحديث وفق البرامج المقترحة ومعدلات الاداء.

من أجل ذلك توصى اللجنة بشكل عام بمراجعة الهياكل المالية والتمويلية والادارية لبعض الهيئات والجهات التابعة لوزارة النقل مثل الهيئة القومية لسكك حديد مصر والهيئة العامة للانفاق والهيئة العامة للنقل النهرى والهيئة العامة لموانئ البحر الاحمر، وذلك من أجل زيادة حجم الايرادات المستهدفة بما يتناسب مع امكانيات تلك الهيئات والجهات.

وقد تدارست اللجنة الخطة الاستثمارية لمختلف الهيئات والجهات التابعة لوزارة النقل وانتهت الى توصيات بشان كلاً منها، **وذلك على النحو الاتى:-**

١- الجهـــــاز الإداري :

يشمل الجهاز الادارى لوزارة النقل كلا من الديوان العام ،وديوان النقل البحرى، وذلك على النحو الاتى:-

أ . ديوان عام وزارة النقل: إجمالي ما تم تخصيصه للديوان مبلغ ٢,٥ مليون جنيه وذلك لتنفيذ برنامج وضع سياسات وزارة النقل والاشراف على الجهات التابعة للوزارة (إشراف فني ومالي ومتابعة سلامة النقل).

*** رأى اللجنة وتوصياتها:**

ترى اللجنة كفاية المخصصات المقررة للديوان، وبالتالي توصى اللجنة باعتماد المبالغ المخصصة لديوان عام وزارة النقل فى الخطة الاستثمارية لهذا العام.

ب- ديوان النقل البحرى: إجمالي ماتم تخصيصه للديوان مبلغ ٧٦,٧٨٦ مليون جنيه لتنفيذ برنامج رئيسى يهدف الى الوفاء بمطالب الاقتصاد القومى فيما يتعلق بصناعة النقل البحري والعمل على النهوض بها وتطويرها، وذلك عن طريق عدة برامج فرعية هى:-

- النهوض بقطاع الملاحة البحرية وصناعات النقل البحري وتطويرها وإقرار السياسة العامة وتأمين سلامة النقل البحري .
- وضع الخطط المحكمة التى تؤدي التى تحقق الايرادات السيادية للدولة.
- وضع الخطط المحكمة وسياسة تدريب العاملين للعمل على توفير معلومة مناسبة بما يكفل حسن سير العمل وانتظامه.

*** رأى اللجنة وتوصياتها:**

ترى اللجنة كفاية المخصصات المقررة للديوان، وبالتالي توصى اللجنة باعتماد المبالغ المخصصة لديوان عام وزارة النقل فى الخطة الاستثمارية لهذا العام.

٢ - الهيئات الخدميـــــة:

تشمل الهيئات الخدمية التابعة لوزارة النقل كلا من الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل، والهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البرى، والهيئة العامة للنقل النهرى، والهيئة القومية للانفاق، والمعهد القومى للنقل، والهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية.

وذلك على النحو الاتى:

أ ـ الهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل:

إجمالي ما تم تخصيصه للهيئة مبلغ ٢٠٦,٩٠٦ مليون جنيه جميعها مخصصة لثلاثة مشروعات استكمال من تمويل محلى فقط، **وذلك بتفصيل المشروعات الآتى:**

١- شبكة اتصالات إليكترونية- رئاسة الجمهورية بمبلغ ١٢٤,٠٣٥,٧٥٠ مليون جنيه.

٢- مشروعات تابعة لوزارة الدفاع بمبلغ ٦٠,٦٩٠,٥٠٠ مليون جنيه.

٣- تحديث دراسات النقل القومي بمبلغ ٢٢,١٧٨,٧٥٠ مليون جنيه.

*** رأى اللجنة وتوصياتها:**

ترى اللجنة كفاية المخصصات المقررة للهيئة وتناسبها مع المشروعات المقترح تنفيذها ، وبالتالي توصى اللجنة باعتماد المبالغ المخصصة للهيئة العامة لتخطيط مشروعات النقل فى الخطة الاستثمارية لهذا العام.

ب ـ الهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البرى:

اقترحت الهيئة أن يخصص لها مبلغ ٢٥ مليار جنيه لتنفيذ مشروعات خطتها الاستثمارية ، في حين أن إجمالي ما تم تخصيصه للهيئة من وزارة التخطيط مبلغ ٩,٨٩ مليار جنيه منها ٤,٩ مليار جنيه لتنفيذ المشروع القومى، و ٢ مليار جنيه لمشروعات الطرق ، ٢,٨ لمشروعات الكبارى ، ٢٠٠ مليون جنيه قرض كويتى، ٤٠٠ مليون جنيه لنزع الملكية لتنفيذ المشروعات.

وذلك كله لتنفيذ المشروعات الآتية:

أولا : مشروعات الطرق:

١- مشروعات شبكة الطرق القومية:

أ- استكمال مشروعات المرحلة الأولى من المشروع القومى:

- طريق بنها/ الإسكندرية (القطاع الرابع) و(القطاع الخامس).
- إنشاء طريق بلبيس/ بنها/ الباجور (القطاع الثالث) و(القطاع الرابع).

ب- مشروعات المرحلة الثالثة من المشروع القومى:

- تطوير طريق القاهرة/ أسيوط الصحراوى الغربى.
- محور لربط العاصمة الإدارية الجديدة بمحافظات شرق الدلتا.
- إزدواج طريق ٦ أكتوبر/ الواحات.
- توسعة وتطوير طريق السويس/ جنيفة بطول ٩٠كم.

- استكمال إزدواج طريق سفاجا/ القصير/ مرسى علم بطول ٢١٣كم.
- توسعة وتطوير طريق رافد جمصة/ المنصورة بطول ٥٠كم.
- استكمال إزدواج وصلة أسيوط/ سوهاج/ البحر الأحمر بطول ١٨٠كم.
- مشروعات طرق إستراتيجية بجنوب سيناء، منها:
- رفع كفاءة طريق دهب/ نويبع.
- رفع كفاءة الطريق من كمين سعال/ سانت كاترين.
- تطوير طريق النفق/ شرم الشيخ.
- تطوير طريق عرضى ٤.

٢- مشروعات الإستكمال، من أهمها:

- إزدواج طريق المحلة/ كفر الشيخ/ دسوق/ دمنهور/ حوش عيسى/ جناكليس.
- إزدواج طريق الزقازيق/ السنبلاوين.
- تطوير وتحديث الطريق الدائرى حول القاهرة الكبرى.
- توسيع وتطوير طريق الكافورى/ برج العرب بطول ٢٤كم.
- إنشاء نفق مدينة ميت غمر/ دقادوس.

٣- مشروعات جديدة، من أهمها:

- رفع كفاءة طريق مطروح/ سيوة بطول ٢٨٥كم.
- إنشاء طريق على امتداد الساحلى الدولى لخدمة محطة الضبعة.

ثانياً: مشروعات الكبارى

١- كبارى على النيل

استكمال إنشاء محاور النيل وهى (جرجا- طما- ديروط- سمالوط- قوص- دراو- كلابشة- طملاى)، بالإضافة إلى محور كوبرى عدلى منصور على النيل ببنى سويف وكذا إنشاء عدد (٢) كبارى جديدة (بديل خزان أسوان- عمروس).

٢- كبارى علوية

استكمال عدد (١٧) كوبرى علوى منها (جرجا العلوى- البلينا- المراغة- قوص العلوى- كوبرى علوى على طريق العياط/ بنى سويف- كوبرى أعلى مزلقان ميت غمر- كوبرى كفر شكر العلوى- إحلال وتجديد ٤ كبارى على ترعة النوبارية- قلما على الطريق الزراعى- الشرقاوية).

٣- إحلال وتجديد الكبارى الضعيفة

حيث تقوم الهيئة العامة للطرق والكبارى بتجديد وتقوية الكبارى الضعيفة المقامة على المجارى المائية التي لا تناسب حمولتها التصميمية مع الاحمال المحورية وإنشاء كبارى مشاة لتيسير عبور المشاة والحد من حوادث الطرق.

*** رأى اللجنة وتوصياتها:**

تضطلع الهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البرى بالدور الأكبر فى عملية تيسير نقل الركاب والبضائع على مستوى الجمهورية، وبالتالى فإن جميع المشروعات التى تنفذها الهيئة هى مشروعات ذات أولوية خاصة ويجب تنفيذها، وخاصة مشروعات الاستكمال ومشروعات الإحلال والتجديد.

وبناء على ذلك توصى اللجنة بضرورة تدعيم المخصصات المقترحة لهيئة الطرق والكبارى لتنفيذ مشروعاتها المقررة للعام المالى الحالي، **مع التأكيد على ضرورة مراعاة الأمور الآتية:**

١- عدم البدء فى تنفيذ مشروعات جديدة إلا بعد الانتهاء من المشروعات القائمة، وتوجيه أغلب الاعتمادات المالية المقررة للهيئة لاستكمال المشروعات التى قاربت على الانتهاء وذلك من أجل الاستفادة من الاستثمارات التى تم انفاقها على تلك المشروعات.

٢- توجيه مزيد من الاهتمام بالطرق الوؤدية للطرق الرئيسية، وبحث إمكانية نقل الاعتمادات المقررة لمديريات الطرق لتنفيذ مشروعات الطرق داخل المحافظات الى الهيئة العامة للطرق والكبارى والنقل البرى.

٣- تدعيم المخصصات المتعلقة باحلال وتجديد الطرق والكبارى وذلك للحفاظ على البنية الاساسية لشبكة الطرق والكبارى القديمة.

ج ـ الهيئة العامة للنقل النهرى:

اقترحت الهيئة أن يخصص لها مبلغ ٤٣٧ مليون جنيه لتنفيذ مشروعات خطتها الاستثمارية ، في حين ان إجمالي ما تم تخصيصه للهيئة مبلغ ١٥٠ مليون جنيه، منها مشروعات استكمال بمبلغ ٤١ مليون جنيه، ومشروعات إحلال وتجديد بمبلغ ٨٤ مليون جنيه.

وقد جاءت مصادر التمويل بالكامل من الخزانة العامة منها ١٢٣,٥٠٠ مليون جنيه تمويل محلى و١,٥٠٠ مليون جنيه تمويل أجنبى.

وذلك بتفصيل المشروعات الآتية:

- **مشروعات الإحلال والتجديد :-**

١- تطوير الرياح البحرى/ ترعة النوبارية بمبلغ ٢٠ مليون جنيه.

٢- تطوير الطريق النهرى القاهرة/ أسوان بمبلغ ٨٠ مليون جنيه.

- **مشروعات الاستكمال :-**

١- الطريق الملاحى بفرع دمياط بمبلغ ٢٥ مليون جنيه.

٢- إنشاء شبكة مراقبة وتحكم مركزى بمبلغ ١٥ مليون جنيه .

٣- إنشاء موانئ نهرية وميناء حاويات بمبلغ ٥ مليون جنيه.

٤- تطوير الطريق الملاحى القاهرة/ الإسماعيلية بمبلغ ٥ مليون جنيه.

*** رأى اللجنة وتوصياتها:**

ترى اللجنة ان الهيئة العامة للنقل النهرى لازالت تعانى من العديد من المشاكل التى من أهمها غياب الرؤية والاستراتيجية العامة لاستغلال المجرى الملاحى النهرى فى نقل الافراد والبضائع ، حيث مازال دور الهيئة يقتصر على عملية تطهير وتهيئة المجرى الملاحى فقط دون القيام بأية اجراءات فعلية لجذب الاستثمارات الخاصة العاملة فى نقل الركاب والبضائع عبر نهر النيل.

<u>وبناء على ذلك توصى اللجنة بمايلى:-</u>

- **تدعيم الاعتمادات المقررة للهيئة لتنفيذ بعض المشروعات الهامة الصادر بشأنها تكليفات رئاسية والتى من أهمها تطهير المجرى الملاحى من أسوان الى الدلتا.**
- **وضع رؤية واستراتيجية متكاملة لاستغلال المجرى الملاحى والاستفادة من الاستثمارات التى تنفق فى تطهيره وتهيئته.**
- **ضرورة مشاركة القطاع الخاص فى انشاء شركة لتطوير الاسطول الحالى وانشاء موانئ نهرية ومحطات للحاويات بطول المجرى الملاحى .**

د ـ الهيئة القومية للأنفاق:

اقترحت الهيئة أن يخصص لها مبلغ ٤٤,٥٦٥ مليار جنيه لتنفيذ مشروعات خطتها الاستثمارية، في حين أن وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى اعتماده للهيئة مبلغ ٩,٢٣٥ مليار جنيه.

<u>وذلك لتنفيذ المشروعات الآتية:</u>

<u>- مشروعات الاستكمال :-</u>

١- المرحلة الثالثة من الخط الثالث(امبابة / مطار القاهرة) بمبلغ ٢,٠٦٥ مليار جنيه.

٢- المرحلة الرابعة من الخط الثالث(امبابة / مطار القاهرة) بمبلغ ٢,٧٠٠ مليار جنيه.

٣- مشروع الخط الرابع (نادى الرماية / مدينة نصر / القاهرة الجديدة) بمبلغ ١,٥٦١ مليار جنيه.

٤- مشروع تحديث وتطوير خطوط مترو الأنفاق العاملة بمبلغ ١,٥٩٤ مليار جنيه.

٥- مشروع القطار الكهربائى بمبلغ ٨٧٣ مليون جنيه.

٦- تحديث دراسات ترام الرمل بمبلغ ٧١,٥ مليون جنيه.

٧- امتداد الخط الثانى لمترو الانفاق لمدينة قليوب بمبلغ ٧٥ مليون جنيه.

٨- مشروع تطوير الأداء والمبانى الادارية للهيئة بمبلغ ٥٠٠ الف جنيه.

- **<u>مشروعات جديدة :-</u>**

١- دراسات الخط الخامس بمبلغ ٢٠ مليون جنيه.

٢- دراسات الخط السادس بمبلغ ٢٠ مليون جنيه.

٣- قطار ابو قير – الاسكندرية بمبلغ ٥٥ مليون جنيه.

٤- نفق ميدان الرماية بمبلغ ٢٠٠ مليون جنيه.

*** رأى اللجنة وتوصياتها:**

ترى اللجنة ان الهيئة القومية للانفاق تحتاج الى تعزيز اعتماداتها لتنفيذ مشروع القطار الكهربائى (السلام/ العاشر / العاصمة الادارية الجديدة) فى فترة ١٨ شهر بناءً على تعليمات السيد رئيس الجمهورية ، كما ترى اللجنة أن هناك مشروعات لا يوجد اعتمادات مالية لتنفيذها ومع ذلك تم تخصيص مبالغ فى خطة هذا العام لاجراء دراسات بشأنها ، كذلك فان اللجنة لم تستغل تطبيق القانون رقم ٣٣ لسنة ٢٠١٨ بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١١٣ لسنة ١٩٨٣ بإنشاء الهيئة القومية للانفاق، وذلك لتدعيم مشاركة القطاع الخاص فى مشروعات الهيئة بالشكل الذى يعظم من ايراداتها.

<u>بناء على ذلك توصى اللجنة:</u>

- ضرورة تدعيم المبالغ المخصصة للهيئة القومية للأنفاق لكى يتم تنفيذ مشروع القطار المكهرب فى الموعد الزمنى الذى حدده السيد رئيس الجمهورية، كذلك ربط تخصيص مبالغ للدراسات والأبحاث للمشروعات الجديدة بتوافر الاتاحة التمويلية لتنفيذ تلك المشروعات، وذلك ترشيداً للانفاق.
- ضرورة استغلال التشريعات التى تدعم مشاركة القطاع الخاص فى تنفيذ مشروعات الهيئة .

هـ - المعهد القومى للنقل:

إجمالي ما تم تخصيصه للمعهد مبلغ ٥,٣٠٩ مليون جنية، جميعها مخصصة لتنفيذ برنامج رئيسى بشأن تطوير خدمات النقل وذلك بهدف اعداد المتخصصين في شئون النقل من حملة المؤهلات العليا – تنظيم دورات تدريبية للعاملين بقطاع النقل والقطاعات المتصلة به – إجراء الأبحاث المتعلقة بالنقل واقتراح الحلول للمشكلات.

*** رأى اللجنة وتوصياتها:**

ترى اللجنة كفاية المخصصات المقررة للمعهد وتناسبها مع البرنامج المقترح تنفيذه، وبالتالي توصى اللجنة باعتماد المبالغ المخصصة للمعهد القومى للنقل فى الخطة الاستثمارية لهذا العام.

و - الهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية:

اقترحت الهيئة ان يخصص لها مبلغ ٤٧٣,٧٥٠ مليون جنيه لتنفيذ مشروعات خطتها الاستثمارية، في حين أن إجمالي ما تم تخصيصه للهيئة ١٠٠ مليون جنيه، منها ٥٣,٥٠٠ مليون جنيه مشروعات استكمال، ومشروعات إحلال وتجديد بمبلغ ٤٦,٥٠٠ مليون جنيه.

وقد جاء تمويل جميع مشروعات الهيئة من مصادر تمويل محلية (خزانة عامة)، وذلك بتفصيل المشروعات الآتى:

<u>- مشروعات الإحلال والتجديد :-</u>

١- تجديد وشراء قاطرات وأوناش ولنشات بحرية والشبكة المعلوماتية بمبلغ ١٥ مليون جنيه.

٢- تطوير الملاحة بالبحرين الأبيض والأحمر بمبلغ ٣٠ مليون جنيه.

٣- رفع كفاءة الاتصالات مع المنائر بمبلغ ١ مليون جنيه.

- **مشروعات الاستكمال :-**

١- نظام المراقبة والتحكم الإدارىV.T.S بمبلغ ٤٤,٥٠٠ مليون جنيه.

٢- تنظيم الملاحة بخليج السويس بمبلغ ٩ مليون جنيه.

*** رأى اللجنة وتوصياتها:**

ترى اللجنة أنه على الرغم من كون الهيئة المصرية لسلامة الملاحة البحرية تحقق أعلى ايرادات لوزارة النقل إلا أن تقديرات وزارتى المالية والتخطيط لحجم الإيرادات المتوقعة من الهيئة عن العام المالى الحالي، والتي تتعدى مبلغ الـ ٤ مليار جنيه وهذا المبلغ لا يتناسب مع التقديرات الفعلية للزيادة السنوية التي تحققها الهيئة في الإيرادات – خاصة فى ظل انخفاض سعر الدولار وثبات قيمة الرسوم المحصلة – الأمر الذى يعطى مؤشراً غير حقيقياً لمعدلات تنفيذ الهيئة لمستهدفاتها خلال العام، كذلك فان هناك فارق كبير بين مقترح الهيئة و المخصصات التى قررتها لها وزارة التخطيط، مما سيؤثرعلى وفاء الهيئة بالتزاماتها التعاقدية عن المشروعات التى نفذتها أو التى يجرى تنفيذها.

بناء على ذلك توصى اللجنة بالاتى:-

١- ضرورة تدعيم الاعتمادات المالية المقترحة للهيئة لكى تتمكن الهيئة من الوفاء بالتزاماتها التعاقدية وسداد مستحقات الموردين لبعض المشروعات مثل مشروع انشاء مركز لإصدر جواز السفر المميكن، وعملية توريد عدد ٨ وحدات مراقبة اليكترونية، وعملية توريد وتركيب Hardware وبرامج Software لموقع الادبية وفروعها.

٢- إعادة النظر في تقديرات بنود الإيرادات التي تقدرها وزارتى المالية والتخطيط، وذلك لكى تتوافق مع التقديرات الفعلية لمعدلات الزيادة المتوقعة في اجمالى ايرادات الهيئة.

٢- الهيئــات الاقتصاديــة:

تشمل الهيئات الاقتصادية، الهيئة القومية لسكك حديد مصر و الهيئة العامة لموانئ البحر الاحمر والهيئة العامة لميناء الاسكندرية والهيئة العامة لميناء دمياط والهيئة العامة للموانئ البرية والجافة وجهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى.

وذلك على النحو الاتى:-

أ- الهيئة القومية لسكك حديد مصر:

اقترحت الهيئة أن يخصص لها مبلغ ٢٥ مليار جنيه لتنفيذ مشروعات خطتها الاستثمارية، في حين أن إجمالي ما تم تخصيصه للهيئة ١٠,٤٥٥ مليار جنيه، وذلك بتفصيل المشروعات الأتى:-

- مشروعات الاحلال والتجديد:-

١- المنشآت الثابتة على الخطوط الحديدية بمبلغ ٤٩٠ مليون جنيه (تمويل محلى).

٢- الوحدات المتحركة وتجديد العربات بمبلغ ٦,٥١٠ مليار جنيه (٨٠٠ مليون جنيه تمويل محلى+ ٥,٧١٠ مليار جنيه قروض خارجية).

- مشروعات الاستكمال:-

١- تطوير ورش الهيئة بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيه (تمويل محلى).

٢- تجديد الخطوط الحديدية بمبلغ ٤٠٠ مليون جنيه (تمويل محلى).

٣- تطوير نظم الرقابة وتوفير عوامل الأمان بمبلغ ٢,٥٤٥ مليار جنيه (٨٠٠ مليون جنيه تمويل محلى + ١,٧٤٥ مليار جنيه قروض خارجية).

٤- الميناء الجاف- العاشر من رمضان بمبلغ٥٠ مليون جنيه (تمويل محلى).

٥- الميناء الجاف – السادس مع أكتوبر بمبلغ ٢٨,٥٠٠ مليون جنيه (تمويل محلى).

٦- دراسة وتنفيذ بعض المواقع بخطوط السكة لرفع الكفاءة وزيادة السرعة بمبلغ ١٠ مليون جنيه (تمويل محلى).

*** رأى اللجنة وتوصياتها:**

ترى اللجنة أن الايرادات التى حققتها الهيئة أو التى من المقرر أن تحققها فى خطة هذا العام لازالت دون المستوى المنشود، حيث شهد قطاع البضائع تراجع فى تقديرات الايرادات فى موازنة هذا العام ليصل الى ٤٠٠ مليون جنيه فقط، كذلك فان تقليص الاعتمادات المخصصة للهيئة عن المقترح منها لتنفيذ خطتها الاستثمارية سوف يؤدى الى زيادة معاناة الهيئة مالياً وتمويلياً مما ينعكس في نهاية الأمر بالسلب على مستوى الخدمة المقدم للمواطنين نتيجة **عدم تنفيذ العديد من المشروعات الهامة التي تهدف الى تطوير وتحسين أداء الهيئة**

وبناء على ما سبق فان اللجنة توصى بما يلى:-

- ضرورة زيادة الاعتمادات المقررة للهيئة بمبلغ ٢,٣٥ مليار جنيه لكى تتمكن من تنفيذ المشروعات المسندة اليها وبخاصة المشروعات المتعلقة بتوفير عوامل الأمان والسلامة وتطوير الأداء.
- اعتماد خطة واستراتيجية متكاملة لزيادة ايرادات الهيئة وتقليل مصروفاتها وذلك عن طريق تطوير قطاع نقل البضائع، وبحث إمكانية التصرف فى أصول وممتلكات الهيئة بالشكل الذى يساهم فى سداد مديونتها لدى بنك الاستثمار القومى.

ب - الهيئة العامة لموانئ البحر الاحمر:

إجمالي ما تم تخصيصه للهيئة ٤٠٠ مليون جنيه، منها مشروعات استكمال، وذلك بتفصيل المشروعات الأتى:-

- مشروعات الاحلال والتجديد:-

١- رفع كفاءة الخدمة بالموانئ بمبلغ ٢٩٠ مليون جنيه.

٢- زيادة كفاءة ميناء الغردقة بمبلغ ٦ مليون جنيه.

- مشروعات الاستكمال:-

١- زيادة كفاءة ميناء نويبع بمبلغ ٢٥ مليون جنيه.

٢- زيادة كفاءة ميناء شرم الشيخ بمبلغ ٤ مليون جنيه.

٣- زيادة كفاءة ميناء السويس بمبلغ ٣٠ مليون جنيه.

٤- زيادة طاقة ميناء سفاجا بمبلغ ٤٠ مليون جنيه.

٥- نظم معلوماتية بمبلغ ٥ مليون جنيه.

*** رأى اللجنة وتوصياتها:**

ترى اللجنة أن موانئ البحر الأحمر قد نفذت في الأعوام القليلة الماضية العديد من المشروعات الاستثمارية التي ساهمت في زيادة حجم إيراداتها وعززت قدراتها التنافسية، إلا أنه لازالت هناك بعض الموانئ التابعة للهيئة لا يتناسب إطلاقاً حجم ايراداتها مع قيمة موقعها الاستراتيجي واهميته مثل ميناء شرم الشيخ، وكذلك فإنه على الرغم من محورية ميناء نويبع بالنسبة لحركة نقل الركاب والبضائع الى الموانئ الأردنية والسعودية ومنها الى دولتى سوريا والعراق، إلا أنه مازالت مشروعات تطوير وتحديث الميناء لم يتم الاستفادة منها لتحقيق المستهدف من زيادة عدد الركاب وحجم البضائع التى يتم نقلها عبر الميناء.

بناء على ذلك توصى اللجنة بضرورة التطوير الادارى والفنى لبعض الموانئ التابعة للهيئة مثل مينائى شرم الشيخ ونويبع لكى تتناسب ايراداتها مع قيمة موقعها الاستراتيجى . وتوفير الاعتمادات المالية اللازمة لانشاء منطقة لوجستية في ميناء نويبع وذلك لتسهيل حركة التجارة عبر طريق الحرير ولخدمة عمليات الاعمار المتوقعة لدولتى العراق وسوريا.

ج ـ الهيئة العامة لميناء الاسكندرية:

إجمالي ما تم تخصيصه للهيئة مبلغ ٢,١٤٠ مليار جنيه ، وذلك لتنفيذ المشروعات الاتي:-

- **مشروعات الاحلال والتجديد :-**

١- تجديد وتطوير المرافق وإدارات الميناء بمبلغ ١,٠٦٠ مليار جنيه.

٢- تجهيزات آلية لرفع الكفاءة بمبلغ ٣٠٠ مليون جنيه.

- **مشروعات الاستكمال :-**

١- تطوير الأرصفة بمبلغ ٤٧٥ مليون جنيه.

٢- انشاء وصلتين حرتين لربط مينائي الإسكندرية والدخيلة بالطريق الساحلى الدولى السريع بمبلغ ١٣٠ مليون جنيه.

٣- رفع وتعظيم دور نقل البضائع بالسكك الحديدية بالموانئ البحرية بمبلغ ١٧٥ مليون جنيه.

*** رأى اللجنة وتوصياتها:**

ترى اللجنة انه بالرغم من تنفيذ العديد من مشروعات تطوير الميناء إلا أنه مازال حجم إيرادات هيئة ميناء الاسكندرية لا يتناسب مع إمكانيات وحجم أصول الميناء .

بناء على ذلك توصى اللجنة بضرورة تدعيم مخصصات مشروعات التطوير التي يتم تنفيذها بالميناء، وذلك لما لهذه المشروعات من مردود ايجابى على ايرادات الهيئة.

د ـ الهيئة العامة لميناء دمياط:

إجمالي ما تم تخصيصه للهيئة مبلغ ٩٣٥ مليون جنيه، لتنفيذ المشروعات الآتية:

- إستكمال شبكة صرف المطر للارصفة وتدعيم شبكات البنية التحتية والفوقية.
- إستكمال بناء وتوريد عدد لنش مكافحة تلوث ولنش إرشاد.

- إستكمال إنشاء محطة متعددة الأغراض بطول ٣٦٠م وعمق ١٧م (الرصيف الجنوبى الجديد).
- إنشاء محطة متعددة الأغراض بميناء دمياط بأطوال أرصفة ٣٦٠ كيلو متراً ومساحة ٧٥ ألف متر مربع، وإنشاء محطة الحاويات الثانية بأطوال أرصفة ١٦٧٠ كيلو متراً.

*** رأى اللجنة وتوصياتها:**

ترى اللجنة أنه مع تزايد الأهمية التجارية والاقتصادية لميناء دمياط بعد الاكتشافات البترولية الجديدة والتى صاحبتها مشروعات التطوير التى شهدتها الميناء فى الأعوام السابقة فإن الأمر يحتاج إلى إنشاء منطقة لوجستية بالميناء لزيادة ايرادات الهيئة وتحقيق قيمة مضافة للبضائع التى يتم نقلها عبر الميناء.

وبناء على ذلك توصى اللجنة بضرورة توفير الاعتمادات المالية اللازمة لإنشاء منطقة لوجستية بميناء دمياط لخدمة حقل ظهر للغاز.

و ـ الهيئة العامة للموانئ البرية والجافة:

إجمالي ما تم تخصيصه للهيئة مبلغ ١,٨٤١,٦٤ مليار جنيه تم وذلك بتفصيل المشروعات الاتي:-

اولا: الموانئ البرية

١- ربط المنافذ البرية بشبكة المراقبة المركزية بالهيئة بمبلغ ٥ مليون جنيه.

٢- تحديث منفذ طابا بمبلغ ٧,٦٠٠مليون جنيه.

٣- تطوير ميناء رفح البرى بمبلغ ١٧,٨٠٠ مليون جنيه.

٤- إستكمال منفذ السلوم وتجهيزاته بمبلغ ٩٧٦,١٤ مليون جنيه.

٥- إستكمال منفذ العوجة بمبلغ ١٦,٢٥٠ مليون جنيه.

٦- تطوير ميناء أرقين البرى بمبلغ ٤,٣٥٠ مليون جنيه.

٧- إنشاء ميناء قسطل (أسوان) بمبلغ ٩,١٩٥ مليون جنيه.

٨- ربط المنافذ البرية بشبكة المراقبة المركزية بمبلغ ٤,١٥٠ مليون جنيه.

ثانيا : الموانئ الجافة

١- إعداد دراسات الجدوى للموانئ الجافة (الطور – سوهاج – برج العرب) بمبلغ ٣ مليون جنيه.

٢- إنشاء البنية التحتية للموانئ الجافة (سوهاج –بنى سويف) بمبلغ ٨٣ مليون جنيه.

٣- إنشاء ميناء السادس من أكتوبر الجاف بمبلغ ٧٢٠ مليون جنيه.

*** رأى اللجنة وتوصياتها:**

ترى اللجنة أن هناك تباطؤ فى إنشاء الموانئ الجافة رغم أهميتها، حيث مازالت إجراءات إنشاء أول ميناء جاف فى مصر (ميناء السادس من اكتوبر) قيد التنفيذ منذ عدة سنوات.

وبناء على ذلك توصى اللجنة بتوجيه الدعم اللازم لسرعة إنشاء الميناء الجاف فى مدينة السادس من أكتوبر والبدء فى تنفيذ المخطط العام لتنفيذ باقى الموانئ الجافة بالمحافظات المختلفة.

و ـ جهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى

إجمالي ما تم تخصيصه للجهاز مبلغ ٣٠٠ الف جنيه، وهذ المبلغ لمجرد القيام بتجهيزات للمقر.

رأى اللجنة وتوصياتها:

ترى اللجنة أنه بموجب قانون إنشاء جهاز تنظيم النقل الداخلى والدولى فإنه سوف يتم الغاء تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى وبالتالى فإنه ليس هناك داع لتخصيص اية مبالغ لهذا الجهاز فى خطة هذا العام.

وبناء على ذلك توصى اللجنة بالغاء المبلغ المخصص لجهاز تنظيم النقل بالقاهرة الكبرى فى خطة الاستثمارية للعام المالى ٢٠٢٠/١٩ .

ثانياً : قطـــــاع هيئة قناة السويس

يعد نشاط قناة السويس من الأنشطة الاقتصادية سريعة النمو التي تدر عائدات كبيرة ومتزايدة عاماً تلو الآخر، وتشكل بذلك أحد المحاور الرئيسية للنقد الأجنبي والداعمة بالتالى لميزان المدفوعات.

وقد ساهمت مشروعات تطوير وتعميق المجرى الملاحى وإنشاء محور القناة الجديد في استيعاب حركة التجارة المتنامية، واستقبال القناة للناقلات الضخمة والسفن العملاقة، وفى انسيابية حركة المرور واختصار فترات الانتظار والعبور.

مؤشرات الأداء:

تنامت إيرادات قناة السويس خلال الفترة الماضية من ٥ مليار دولار عام ٢٠١٧/١٦ إلى ٥,٦ مليار دولار عام ٢٠١٨/١٧، ومن المتوقع أن تصل إلى ٥,٨ مليار دولار بنهاية عام ٢٠١٩/١٨. وتستهدف خطة ٢٠٢٠/١٩ تواصل تنامى الإيرادات لتصل إلى ٦,١ مليار دولار. ويأتي هذا النمو انعكاساً لزيادة حجم الحمولة الصافية العابرة لقناة السويس من نحو ١٠٩٣ مليون طن إلى نحو ١١٣٧ مليون طن مع استهداف ارتفاعها إلى ١١٨٢ ملبون طن في عام ٢٠٢٠/١٩، كذلك تزايد عدد السفن المارة من نحو ١٧,٨ ألف سفينة عام ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ١٨ ألف سفينة عام ٢٠١٩/١٨، ولتصل إلى حوالى ١٨,٢ ألف سفينة في عام الخطة (٢٠٢٠/١٩).

السياسات العامة:

تتمثل أهم السياسات الداعمة لنشاط قناة السويس في الآتى:

- تحليل حركة التجارة العالمية والتطورات المرتقبة في أسواقها والطرق البديلة للقناة واقتصاديات تشغيلها، وانعكاسات ذلك على حركة النقل بين مناطق الإنتاج والإستهلاك والتكاليف الملاحية.
- التقويم المستمر لإقتصاديات النقل البحرى وتأثيرات التقدم الفني على بناء السفن وأحجامها وتخطيط الموانئ والحركة الملاحية وتكاليف التشغيل.
- التنسيق بين مرفق قناة السويس وخط أنابيب "سوميد" بما يتضمن التكامل بينهما والمواجهة المشتركة للتحديات الخارجية.

- مداومة أعمال التطوير للأرصفة والمراسى والمعديات والمحافظة على الطاقة الإنتاجية للشركات التابعة لهيئة القناة لتدعيمها بالكوادر البشرية وبالأصول الثابتة من أوناش ولوادر وروافع..الخ
لتحسين كفاءتها، وخاصة لمواجهة الزيادة المتوقعة في حركة التجارة.
- التخطيط لتحويل قناة السويس لمركز لوجيستى عالمى بما يحقق طفرة غير مسبوقة في إيرادات المجرى الملاحى والمشروعات الخادمة للحركة العابرة، وذلك باستكمال مشروعى شرق بورسعيد وشمال غرب خليج السويس.

أهداف خطة عام ٢٠٢٠/١٩

تنامى الناتج المحلى الإجمالى لنشاط قناة السويس بالأسعار الجارية، بنسبة ١٠% خلال عام ٢٠١٩/١٨ مقارنة بالعام السابق، ومن المستهدف أن يصل الناتج إلى ١١٣ مليار جنية بنهاية عام ٢٠٢٠/١٩.

أما بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى لنشاط قناة السويس بالأسعار الثابتة، فقد أرتفع من ٨٤,١ مليار جنية عام ٢٠١٨/١٧ إلى نحو ٩١,٩ مليار جنية عام ٢٠١٩/١٨ بمعدل نحو ٩,٣%، ومن المستهدف أن يزداد إلى ٩٦,٨ مليار جنية بنهاية عام ٢٠٢٠/١٩.

وترجع التطورات الإيجابية في نشاط قناة السويس وإيراداتها إلى تنامى الاقتصاد العالمى وإرتفاع معدل التجارة الدولية في ظل النمو السريع لكل من الصين والهند والإقتصادات الناشئة الأخرى، ولاسيما مع زيادة تنافسية القناة إزاء بدائل النقل الأخرى في ضوء أعمال التطوير والتوسعات التي تمت.

الإستثمارات

لتحقيق معدلات النمو المرجوة للناتج، فقد أستهدفت الخطة زيادة إستثمارات عام ٢٠٢٠/١٩ لتصل إلى ٩,٦ مليار جنية.

أهم المشروعات المستهدفة بخطة ٢٠٢٠/١٩:

تتمثل أهم هذه المشروعات في الآتى:

- إستكمال الأعمال بمشروع أنفاق أسفل قناة السويس، ويشمل ستة أنفاق منها ثلاثة بنطاق محافظة بورسعيد، وثلاثة بنطاق محافظة الإسماعيلية، حيث أقترح لها بخطة العام المالى ٢٠٢٠/١٩ إستثمارات قدرها ٤,٥ مليار جنية.
- إستكمال مشروعات إستراتيجية على القناة الجديدة، حيث أقترح لها بالعام المالى ٢٠٢٠/١٩ إستثمارات قدرها ٢,٠٦ مليار جنية.
- إعداد وإنشاء الأرصفة والمراسى وتطوير السقالات اللازمة لخدمة القاطرات واللنشات الحديثة والمتطورة ذات القدرات العالية والغاطس الكبير واللازمة لمصاحبة السفن الكبيرة المنتظر عبورها عقب تطوير القناة.
- تطوير أسطول القاطرات من حيث القدرة وقوة الشد، وتوفير الطاقات ذات القدرة العالية بمدن القناة، ورفع كفاءة الأحواض والأوناش العائمة والمعدات البحرية والآت ومعدات الورش حتى يمكن إجراء أعمال الصيانة والتجديد والبناء للوحدات البحرية.

- تنمية وتطوير ترسانات الهيئة ببورسعيد وبورتوفيق لمواجهة التطور العالمى للسفن العابرة.
- تنمية مواقع الهيئة بمدن القناة الثالث بتشييد المباني غير السكنية، وتحسين الطرق والمرافق، وتحديث محطات وشبكات المياه لخدمة هذه المدن، ومن المستهدف تخصيص نحو ٥٠٢ مليون جنية لهذه الأعمال لخطة عام ٢٠٢٠/١٩

رأى اللجنة وتوصياتها:

ترى اللجنة ان المخصصات المالية لهيئة قناة السويس لا تتناسب مع حجم المشروعات التى تستهدف الهيئة تنفيذها حيث طالبت الهيئة بتخصيص مبلغ ٢٢ مليار جنيه فى حين أن ماتم اعتماده من وزارة التخطيط هو مبلغ ٩,٦ مليار جنيه ، كذلك فقد تبين للجنة ان هناك مبالغة فى تقدير حجم الايرادات المتوقعة من الهيئة على الرغم من انخفاض سعر الدولار وثبات قيمة الرسوم المرور بقناة السويس.

وبناء على ذلك فان اللجنة توصى بمايلى :-

١- ضرورة تنفيذ مشروعات استثمارية تستهدف الاستفادة من الإمكانيات اللوجستية لقناة السويس لتعظيم الاستفادة الاقتصادية من القناة دون الاقتصار على تحصيل الرسوم .

٢- إعادة النظر في تقديرات بنود الإيرادات التي تقدرها وزارتى المالية والتخطيط، وذلك لكى تتوافق مع التقديرات الفعلية لمعدلات الزيادة المتوقعة في اجمالى ايرادات الهيئة.

ثالثاً : قطـــــاع مديريات الطرق بالمحافظات:

قدرت جملة المصروفات المعتمدة لمديريات الطرق بالمحافظات فى خطة العام المالى ٢٠٢٠/١٩ مبلغ ٦٨٠,٩٤٧ مليون جنيه فى حين انها كانت فى العام المالى ٢٠١٩/٢٠١٨ مبلغ ٦٣٨,٩٧٨ مليون جنيه بزيادة قدرها ٤١,٩٦٩ مليون جنيه.

وبعد أن تدارست اللجنة ما جاء في مقترح الخطة المستدامة بشأن هذا القطاع فإن اللجنة توصى بما يلى:-

١) تخصيص باب للموازنة الاستثمارية لمديريات الطرق بجميع المحافظات أسوة بباقى مديريات الخدمات بالمحافظات.

٢) على الرغم من أن مديريات الطرق بالمحافظات لم تقترح زيادة في المخصصات للمشروعات التي يتم تنفيذها، إلا أن اللجنة توصى بضرورة تدعيم المبالغ المخصصة لرصف وانارة الطرق داخل المحافظات، لما لتلك المشروعات والبرامج التنموية من مردود ايجابى مباشر على الخدمات المقدمة للمواطنين.

٣) ضرورة التنسيق المسبق بين مديريات الطرق في المحافظات وبين باقى الجهات التي تقوم بتنفيذ مشروعات على الطرق مثل المياه والكهرباء والغاز والتليفونات، وذلك لحماية الاستثمارات التي يتم انفاقها في رصف وتطوير الطرق.

١٧ - توصيات لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات عن مشروع خطة التنمية المستدامة للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠

—

وفقاً لنص المادة (٤٤) من اللائحة الداخلية لمجلس النواب استعرضت اللجنة مشروع الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١) وخطة العام المالى الثانى (٢٠١٩/٢٠٢٠) التي تأتى لتفعيل أدوات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لخلق اقتصاد رقمى قائم على المعرفة وتطوير الاداء الحكومى وتنمية قدرات القطاع الخاص بغرض الاستغلال الأمثل لموارد الدولة وتنمية القدرات البشرية مع توفير الوقت والجهد، وبالتالى توفير خدمات أفضل للمواطن إلى جانب تطوير صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية التنافسية والإبداعية .

وقد تبنت الدولة المشروع القومى للنهضة التكنولوجية وتم إعداد خطة قومية لترجمة المشروع إلى واقع ملموس ومن دلالات تصاعد الأهمية الاقتصادية للقطاع تنامى مساهمته في النموا الاقتصادى حيث كان ٦,٩٦% عام ٢٠١٨-٢٠١٩ والمستهدف ارتفاعها إلى ٧,٥% عام ٢٠١٩-٢٠٢٠ .

وبمطالعة اللجنة لمشروع خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى (٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١) وخطة العام المالى الثانى (٢٠١٩/٢٠٢٠) وجدت أن هناك عدة أهداف تضمنتها الخطة لقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات تتمثل في الآتى:

١- بناء مجتمع المعلومات القادر على استيعاب وملاحقة التقدم السريع في المعلومات والمعارف الحديثة والمتطورة وحسن الاستفادة منها.

٢- تطوير البنية التحتية للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

٣- التوسع في إنشاء المناطق التكنولوجية لفتح آفاق جديدة للاستثمار.

٤- رفع كفاءة الأجهزة والمؤسسات وتطوير الأنظمة القائمة للارتقاء بمستوى الخدمات المقدمة.

٥- تنمية صادرات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ليحتل مكانة متقدمة بين الصادرات الصناعية.

٦- تشجيع وتنمية صناعات الاتصالات والمعلومات لبناء صناعة متقدمة اعتماداً على فكر وعقول الشباب المصرى.

٧- الإشراف على تصميم وتطوير وتنفيذ المشروعات القومية الخاصة بالاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

وفى ضوء المناقشات التى دارت بشأن ما ورد بمشروع خطة التنمية المستدامة متوسطة المدى (٢٠١٨/٢٠٢٢) وخطة العام المالى الثانى (٢٠١٩/٢٠٢٠).

رأى اللجنة :

وإذ توافق اللجنة على مشروع خطة العام الثانى (٢٠١٩-٢٠٢٠) من الخطة متوسطة المدى للتنمية المستدامة (٢٠١٨/٢٠٢١-٢٠١٩/٢٠٢٢) فإنها توصى بالتالى :

- **ضرورة أن يعد الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات قياسات لمستوى جودة الخدمة لشبكات المحمول على مستوى الجمهورية وأن يراقب الشركات فيما تقدمه من خدمات للمواطنين وخاصةً على الطرق السريعة والإقليمية وفى المناطق النائية والمحرومة من الخدمات، وكذلك مراعاة المحتوى الإعلانى في الدعاية لها خاصةً عندما يمس أو يحتوى على تشويه للمجتمع والعبث بالأمن القومى .**

- **ضرورة التزام الهيئة القومية للبريد المصرى بالجدول الزمنى الذى وضعته للانتهاء من تطوير مكاتب البريد على مستوى الجمهورية لرفع المعاناة عن المواطنين وخاصةً كبار السن وأصحاب المعاشات.**
- **ضرورة التوسع في القرى التكنولوجية وأن تحدد كل قرية تكنولوجية مواعيد ملتقى توظيفى لاختيار الكوادر المناسبة للعمل بالشركات والهيئات المقامة بها، مع مراعاة التوزيع الجغرافى للعمل فى المحافظات المتواجد بها هذه القرى التكنولوجية.**
- **ضرورة التزام الشركة المصرية للاتصالات بالجدول الزمنى الذى وضعته لإحلال الكابلات الفايبر محل الكابلات النحاسية لتحسين مستوى الخدمة والإسراع في توصيلها للمناطق النائية والمحرومة، وكذلك العمل على تحسين خدمة الإنترنت الأرضى وخاصة أن مصر تعتبر معبر رئيسي لكابلات الانترنت على مستوى العالم.**
- **متابعة دعم دور المعهد القومى للاتصالات السلكية واللاسلكية فى تمكين الشباب وتدريبهم على المعرفة الرقمية والتي تهدف إلى بناء مجتمعات معرفية حديثة ومتطورة، والتي تمكنهم من استخدام تقنيات الحاسوب فى حياتهم اليومية ودعم فرص حصولهم على وظائف ودعم بيئة الابتكار وريادة الأعمال.**

<u>تود اللجنة أن تشير إلى بعض التوصيات والملاحظات التي تستوجب إلقاء الضوء عليها ويتعين أخذها في الإعتبار وهى على النحو التالى:</u>

١-العمل على أن تكون مصر مركزاً عالمياً للإبداع التكنولوجى على المستويين الإقليمى والعالمى وأن تكون مركز جذب إقليمى للشركات العالمية في هذا المجال.

٢- دمج تكنولوجيا المعلومات في القطاعات الاقتصادية المختلفة لزيادة كفاءة تلك القطاعات وزيادة انتاجيتها، وبناء مجتمع رقمى تكاملى يساهم في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة لمصر.

٣- تشجيع الاستثمار والمبادرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وفتح أسواق جديدة أمام صناعة تكنولوجيا المعلومات وصناعة الإلكترونيات ودعم صادراتها.

٤- تعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية المبرمة مع الدول الإفريقية والأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية لدعم صناعة تكنولوجيا المعلومات وزيادة حجم التجارة .

٥- اتخاذ ما يلزم من تدابير لمحو الأمية الرقمية لدى المواطنين من جميع الأعمار، ووضع برنامج زمنى محدد وعاجل لهذا الغرض .

٦- زيادة حجم الاستثمار الأجنبى المباشر والتعاون المشترك في مجال نقل وتوطين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلاد.

٧- تشجيع الإبداع وريادة الأعمال في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ورفع مستوى كفاءة الشركات العاملة في هذا القطاع، وفتح آفاق للتعاون المشترك مع الدول المتقدمة في هذا المجال.

٨- التوسع في نشر خدمات نوادى تكنولوجيا المعلومات وتعميمها على امتداد القطر المصرى، واقامتها في المؤسسات التعليمية وغيرها من مؤسسات التنشئة الاجتماعية.

٩- نشر الثقافة العلمية والاهتمام بالبحث والتطوير والابتكار ورفع جودة التعليم والتدريب على الابتكار والإبداع والتفكير الخلاق.

١٠- تكوين قاعدة علمية واسعة متخصصة في تنمية مجتمع المعرفة الرقمى وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتعاون مع العلماء المقيمين في الخارج وتبادل الخبرات معهم، ووقف هجرة هذه العقول إلى الخارج.

١١- ضرورة تطبيق معايير الجودة والاعتماد في التعليم الجامعى ، والاهتمام بتعليم المواد العلمية وبخاصةً العلوم والرياضيات في المؤسسات التعليمية، وتأهيل الطلاب المصريين للدخول في المسابقات الدولية .

١٢- متابعة الإنتهاء من الإطار التنظيمى لأمن الفضاء السيبرانى والتوقيع الإلكترونى من خلال التصدى ومكافحة الجرائم السيبرانية وحماية الخصوصية وحماية الهوية الرقمية.

١٣- وضع أنظمة لتطبيق قياسات الجودة العالمية على مصانع البرمجيات والإلكترونيات والموبيلات والكاميرات المزمع إنشائها في المرحلة القادمة كى تستطيع منتجاتها منافسة المنتجات العالمية.

١٤- ضرورة تحديد جداول زمنية لاستكمال كافة الإجراءات الخاصة بالمشروعات والالتزام بالمواعيد المدرجة بهذه الجداول.

١٥- متابعة تطوير وإنشاء المناطق التكنولوجية لتحقيق الإنتشار الجغرافى للصناعة وجذب الاستثمارات ورؤوس الأموال.

١٦- ضرورة دعم الشركات المتوسطة والصغيرة وشركات الشباب في مجال البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات لتحويل أفكارها وطموحاتها العملية إلى شركات ناجحة فى مجال التكنولوجيا، وذلك بغرض خلق فرص عمل جديدة.

١٧- متابعة إنفاذ القانون من خلال تطوير منظومة مميكنة تعمل على تتبع القضية من بداية تحرير المحضر في قسم الشرطة ومروراً بالنيابة العامة والمحاكم بجميع دراجاتهم لحين صدور الحكم النهائي وإعادة إرساله للداخلية لتنفيذ الحكم وذلك من خلال بيئة عمل مؤمنة.

١٨- المتابعة الدقيقة لتوحيد شركات مثلث التنمية بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (القطاع الخاص – القطاع الحكومى – القطاع الأهلى) من خلال مسئوليتهم الاجتماعية كل فى مجال تخصصة من أجل المساهمة فى رفع المعاناة عن الفئات والمناطق المهمشة والأولى بالرعاية باستخدام وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

١٩- تكاتف الجهود لوضع سياسات لحوكمة قواعد البيانات وتبادل البيانات بين الجهات الحكومية لضمان جودة وسرية البيانات وخصوصية المواطن.

٢٠- دراسة وتشجيع استعمال التطبيقات القائمة على البرامج مفتوحة المصدر وإعطائها الأولوية وخاصة فى مجال الاقتصاد التشاركي والاستهلاك التعاوني.

٢١- ضرورة إصدار اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

٢٢- المتابعة الدقيقة لتنفيذ خطة البريد والتي تهدف إلى تحويل مكاتب البريد إلى مراكز متكاملة لتقديم كافة الخدمات للجمهور، وتوفير الخدمات إلكترونية للتسهيل على المواطنين وخاصة فى المدن البعيدة عن مراكز المحافظات.

٢٣- إضافة خدمات جديدة بمكاتب البريد وفتح حسابات بالعملة الأجنبية وتحويل الأموال بالعملات الأجنبية.

٢٤- متابعة تمكين الشباب وتدريبهم على المعرفة الرقمية والتي تهدف إلى بناء مجتمعات معرفية حديثة ومتطورة، والتي تمكنهم من استخدام تقنيات الحاسوب فى حياتهم اليومية ودعم فرص حصولهم على وظائف ودعم بيئة الابتكار وريادة الأعمال.

كما أكدت اللجنة على ضرورة تطوير طريقة عرض تقرير برامج وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للسنة المالية ٢٠١٩/٢٠٢٠ وما بعدها بحيث يتم تغيير وتطوير شكل التقارير التي ترد فى هذا الشأن لتكون أكثر شمولاً وإيضاحاً لهذه البرامج.

رئيس اللجنة

تحريرا في /٥ /٢٠١٩

أحمد بدوى

١٨ - توصيات لجنة الإسكان والمرافق العامة والتعمير بشأن خطة ٢٠١٩/٢٠٢٠ لبعض هيئات وأجهزة وزارة الإسكان

—

تعد خطة هذا العام المرحلة الثانية (أو العام الثاني) من خطة التنمية المستدامة متوسطة المدي ٢٠١٩/١٨-٢٠٢٢/٢١.

وقد أكدت وثيقة خطة هذا العام علي التزامها التام بالمرتكزات الأساسية والرؤية التنموية الشاملة للخطة الخمسية للتنمية المتوسطة المدي حتي يكون هناك اتساقاً للأهداف وتكاملاً للجهود وذلك من خلال تطرقها بصورة تفصيلية للمستهدفات الكلية والقطاعية والمكانية في ظل منهجية تخطيطية جديدة قائمة على تطبيق موازنة البرامج والأداء بما يسمح بالوقوف على مستهدفات كل برنامج أو نشاط، ومعرفة مؤشرات الأداء والتي يمكن إجراء المقارنات بين الأهداف المعلنة وما تحقق منها لتحسين كفاءة أعمال المتابعة والتقويم السليم لمستويات الإنجاز.

وتجدر الاشارة أن هناك مشكلات حددتها خطة التنمية متوسطة المدى في عامها الأول **تمثلت فيما يلي:**

- سد الفجوة الاسكانية المتراكمة وتطوير المناطق العشوائية وتخفيف حدة الكثافات السكانية المتمركزة بطول وادي النيل والدلتا وتأكل الاراضي الزراعية نتيجة الزحف السكاني العشوائي والتلوث البيئي نتيجة إلقاء الصرف غير المعالج في المجاري المائية المختلفة تحديث نظام معالجة مياه الصرف من النظام الابتدائي الي النظام الثانوي ثم جاءت خطة هذا العام مؤكدةً علي ما سلف ذكره من مشكلات ووضعت نصب أعينها تحديات يجب أن تواجه بصورة مباشرة بخطة هذا العام من خلال حزمة من الاجراءات المتكاملة يمكن من خلالها الحد من تلك المشكلات التي تمثل تحديات، **وقد حددت الخطة تلك التحديات في :**
  - التركز السكاني في ٧% فقط من المساحة الكلية، الزحف العمراني وتآكل المناطق الزراعية
  - التدهور البيئي وانتشار المناطق العشوائية

الأمر الذي جعل مستهدفات الخطة في مجال التنمية العمرانية والتحسين البيئي يتمثل فيما يلي:

١-زيادة مساحة المعمور المصري لترتفع نسبة المساحة المأهولة من ٧% الي ١٠% خلال الخطة الحالية.

٢-تخصيص ما لا يقل عن ثلث الاستثمارات العامة للتنمية والتطوير العمراني لمحافظات الصعيد والمحافظات الحدودية مع تصويب الاختلالات الداخلية بين الأقاليم والمحافظات وذلك بتوزيع الاستثمارات المحلية والمخصص لها نحو ١٠ مليارات جنيه في خطة هذا العام.

٣- التوسع في اقامة المدن والتجمعات العمرانية الجديدة لاستيعاب ما يقرب من ١٠ مليون نسمة، إلى جانب إقامة المشاريع القومية ومشاريع المرافق العامة والتحسين البيئي.

٤- تبني مجموعة برامج تنموية موجهة خصيصًا لاستهداف القرى الأكثر احتياجًا بالمحافظات المعنية والتي بلغت نحو سبع محافظات بأقاليم الصعيد مع تخصيص استثمارات قدرها ٧ مليار جنيه لتلبية احتياجاتها من خدمات التعليم والصحة والمرافق العامة والتحسين البيئي.

وفيما يلي تورد اللجنة تعليقها علي الخطة فيما يتعلق بالقطاعات المختلفة التي تدخل في اختصاصها وذلك علي النحو التالي:

أولاً قطاع الاسكان:

يمثل قطاع الاسكان حجر الزاوية في مستوي المعيشة للفرد والأسرة والمجتمع بأسره، وقد خطت الدولة خطوات محمودة في مجال الاسكان خلال الأربع السنوات الماضية من خلال توفير المسكن الملائم والمناسب للطبقات الاجتماعية المختلفة وبالصورة التي تتناسب مع احتياجات المواطنين علي اختلافاتهم ومستوي الدخول المتباينة والتي تعتبر أهم التوجهات الاستراتيجية والغاية الأساسية من الجهود الإنمائية، حيث جاءت خطة هذا العام استكمالاً لما سبق أن بدأته الدولة في خلال السنوات السابقة في مجال الاسكان فقد استهدفت خطة هذا العام ما يلي:

مستهدفات قطاع التنمية العمرانية خلال عام ٢٠١٩ /٢٠٢٠.

١- برنامج الإسكان :

أ -الاسكان الاجتماعي : يهدف هذا البرنامج الي توفير نماذج مختلفة من نماذج الاسكان لمواجهة الطلب المتزايد علي العمران في الريف والحضر واستهدف البرنامج خلال عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ استكمال نحو ٢٠٠ ألف وحدة والبدء في تنفيذ ١٥٠ ألف وحدة وكذا الاعداد لطرح ١٦٠ ألف وحدة

ب- اسكان بدو واسكان تعاوني (الجهاز المركزي للتعمير): يهدف هذا البرنامج ألي تحقيق الاستقرار الاجتماعي وزيادة الرقعة الزراعية حول المجتمعات الجديدة وذلك بتسكين وتوطين قبائل البدو بمحافظات جنوب وشمال سيناء والاسماعيلية والبحر الاحمر والوادي الجديد وكذلك توفير وحدات اسكان بمساحات صغيرة(٧٦ متر مربع) بمقدم واقساط ربع سنوية ودفعة السلام بحدود ٧٠% من قيمة الوحدة والباقي يسدد بقرض تعاوني من بنك الاسكان ويستهدف البرنامج خلال عام ٢٠٢٠/١٩ نهو وتسليم ٩٣٠ بيتاً ومنزلاً وجاري العمل في ٥٤٦ بيتاً ومنزلاً في سيناء والبحر الاحمر والبدء في انشاء عدد ١٦٤ بيتاً جديداً بمحافظة البحر الاحمر كذلك نهو ١٣٥ وحدة بحلوان وثلاث عمارات بأكتوبر.

ج- اسكان النوبة والمغتربين(ديوان الاسكان): يهدف هذا البرنامج الي تسكين وتوطين أبناء القري المغتربين من أبناء النوبة وذلك باستكمال تنفيذ نحو ٤٨٦ منزلاً نوبياً عام ٢٠٢٠/١٩

د- مدينة رفح الجديدة: يهدف هذا البرنامج الي تسكين اللذين تم هدم منازلهم للدواعي الأمنية بشمال سيناء وكذا استكمال تنفيذ ٣٠ عمارة بعدد ٤٨٠ وحدة بمسطح ١٢٠ متر ومسجد يسع ألف مصلي ووحدة طب أسرة ونقطة شرطة ومطافي ووحدة إنتاج خبز وحضانة وشبكات داخلية وتنسيق موقع عام.

٢-برنامج تطوير العشوائيات:

أ- المناطق غير الامنة من المستهدف تطوير نحو ٨٥ ألف وحدة سكنية بعدد ٦٢ منطقة غير آمنة شاملة ١٧ محافظة كما بلغ عدد المواطنين المستفيدين ضمن برنامج بناء مساكن آمنه كبديل للمناطق العشوائية نحو ٤٣٠٦ ألف مستفيد عام ٢٠٢٠/١٩.

ب- تطوير الاسواق العشوائية من المستهدف خلال عام ٢٠٢٠/١٩ تنفيذ نحو ٢٣ سوقاً عشوائياً في ١٢ محافظة

ج- المناطق غير المخططة: توفير الخدمات والمرافق الضرورية (كالكهرباء والمياه والصرف الصحي) وذلك لرفع مستوي معيشة السكان في هذه المناطق حيث من المستهدف تطوير مساحة ٥٣٦,٥ الف فدان في اجمالي المحافظات وكذلك من المستهدف أن يبلغ عدد الوحدات السكنية التي تم تطويرها بهذه المناطق (تحسين البيئة العمرانية نحو ١,٤١مليون وحدة مقارنة بنحو ٥٩١,٢ الف وحدة خلال عام ٢٠١٩/١٨ ليبلغ عدد المستفيدين نحو ٧ مليون مستفيد في عام الخطة مقارنة بحوالي ٣ مليون مستفيد في العام السابق.

تلك هي البرامج التي أوردتها الخطة التي تحقق أهداف التنمية ورفع مستوى معيشة المواطن بصورة مباشرة، ولعل الخطوات التنفيذية التي اتخذتها الدولة خلال السنوات القليلة الماضية قد أحدثت تغييرًا ملحوظًا في منظومة الإسكان بشكل عام وخففت من حدة المشكلة السكانية إلى حد كبير والتي ظلت تتفاقم سنوات وسنوات.

فالإسكان الاجتماعي أسهم بشكل كبير في تخفيف حدة المشكلة السكانية وتقليل الفارق بين حجم العرض وحجم الطلب وذلك بتوفير وحدات سكانية تتناسب ومستوى المواطن العادي البسيط وأحدثت نوع من سد الفجوة الكبيرة بين نوعيه المعروض من الوحدات ومستوى الطلب لفئة كبيرة من المواطنين، هذا بالإضافة إلى دور القطاع الخاص في تلبية الطلب لنوعيات أخرى من الإسكان تناسب الطبقات المتوسطة وفوق المتوسطة بشروط ميسرة.

وعلى الصعيد الآخر، فقد جاءت منظومة تطوير العشوائيات خلال الأربع سنوات السابقة بصورة لم تشهدها مصر من قبل وبأسلوب غير مسبوق سواء من خلال أنماط الوحدات المختلفة وأسلوب إعادة تسكين المواطنين والتعامل معهم بشكل عام، ولعل العديد من المناطق العشوائية التي تم تطويرها تعد شاهد عيان على ذلك.

لكل ما سلف، فإن اللجنة بادئ ذي بدء تثني على الخطوات التي اتخذت في الفترة القليلة الماضية في قطاع الإسكان بشكل عام وقطاع العشوائيات على وجه الخصوص، وتؤكد وتوصي بما يلي:

١) دراسة وتحليل النظام المتبع للإسكان الاجتماعي حاليًا في ضوء السلبيات التي أفرزها الواقع العملي في التطبيق والعمل على تلافيها خاصة مشكلة تأخر البحث والاستعلام عن طالبي الوحدات السكنية لفترات، ومعاناة العديد من المواطنين في عدم معرفة نتائج البحث أو فحص مستنداتهم وما إلى ذلك من إجراءات.

٢) إنشاء فروع متعددة لصندوق التطوير العقاري في كافة محافظات الجمهورية التي تم تنفيذ الإسكان الاجتماعي بها، وتوفير عدد كبير من الكوادر البشرية الفنية للتعامل مع حجم الطلب المتزايد في الإسكان الاجتماعي.

٣) توسيع قاعدة البيانات لكافة طالبي الوحدات السكنية في الإسكان الاجتماعي والعمل على إتاحة تلك البيانات بصورة ميسرة عن طريق قاعدة بيانية متاحة للجميع على الشبكة المعلوماتية.

٤) إضفاء نوع من المرونة على شروط الحصول على الإسكان الاجتماعي خاصة لمستوى الدخل المحدد وذلك في ضوء التغيرات لحجم التضخم.

٥) اتباع سياسة إعلامية متكاملة وذلك فيما يتعلق بالمناطق العشوائية التي تم تطويرها والأسلوب الذي تم اتباعه في التعامل مع قاطنيها وإظهار كافة الخطوات التي تمت خاصة فيما يتعلق بعودة المواطنين إلى ذات مناطقهم التي كانوا يقطنون بها وتم تطويرها حتى يكون ذلك حافزًا للمواطنين في المناطق العشوائية التي تسعى الدولة لتطويرها.

إن اللجنة وهي تضع رؤيتها في خطة هذا العام وتوصيتها في شأن قطاع الإسكان لكل ما يحتويه من عناصر مختلفة، فقد استرع نظرها أمرًا مهمًا يمكن القول إنه غاب لعدة سنوات مضت ألا وهو القطاع التعاوني الإسكاني فهذا القطاع أصبح لا دور له في العقد الأخير، وأصبحت الخطط المتعاقبة لا تعول عليه على الإطلاق على الرغم من أهميته الكبيرة.

ولعل المشكلات التي واجهها هذا القطاع خلال الثلاثة عقود الماضية أدت إلى هذه النتيجة، في حين إنه كان يمكن معالجة تلك المشكلات وتلافي السلبيات من خلال حزمة متكاملة من الإصلاحات التشريعية التي تقنن عمل هذا القطاع، وحزمة من القرارات الإدارية والتنفيذية التي تعالج سلبيات التطبيق العملي، إن هذا القطاع إذا ما تم تفعيله بصورة صحيحة سيسهم بصورة إيجابية في قطاع الإسكان ويخفف حدة الضغط على الدولة لحل تلك المشكلة.

لذلك فإن اللجنة تؤكد وتوصي بضرورة إجراء الإصلاحات التشريعية في المنظومة القانونية التي يعمل في إطارها قطاع الإسكان التعاوني بصورة متزامنة مع حزمة من الإجراءات الإدارية والتنفيذية التي تحقق تفعيل هذا التعديل التشريعي وتفعيل دور هذا القطاع بشكل عام.

ثانياً ـ قطاع المرافق (مياه الشرب والصرف الصحي)

تضمنت خطة هذا العام ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ تنفيذ ما يقرب من نحو ٦٨ مشروع لمياه الشرب تتمثل في شبكات ومحطات مياه، ونحو ٥٨ مشروع لإحلال وتجديد شبكات ومحطات مياه الشرب على مستوى محافظات الجمهورية، كما تضمنت الخطة توصيل خدمة الصرف الصحي لباقي مدن الجمهورية المحرومة من خلال تنفيذ ٦٤ مشروعًا للصرف الصحي بإجمالي طاقة ٢٤١ ألف م٣. كما تضمنت الخطة توصيل خدمة الصرف الصحي لعدد ٢٧٠ قرية وتنفيذ نحو ٣٣ مشروعًا لإحلال وتجديد شبكات ومحطات الصرف الصحي واستكمال شبكات انحدار ومحطات رفع وخطوط طرد.

وفي هذا الإطار أشارت الخطة بصورة مباشرة للمشروعات الاستراتيجية والقومية التي يجري تنفيذها من خلال الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي، ومنها:

أ) مشروعات توسعات محطات أبو رواش بالجيزة.
ب) صرف صحي القرى لمصرف الرهاوي بالجيزة.
ج) مشروع استكمال وتوسيع وتطوير محطات التنقية الشرقية والغربية بالإسكندرية.
د) محطة مياه القاهرة الجديدة "أبو عويقل" (٤٠٠ ألف م٣/ يوم).

هذا بالإضافة إلى المشروعات الجاري تنفيذها حاليًا ومن المقرر نهوها في ٢٠١٩/٦/٣٠ والمشروعات المستهدفة خلال عام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ والتي يقوم الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي بتنفيذها.

- هذا وقد أشارت الخطة إلى المشروعات الاستراتيجية والقومية بخطة الهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي لبعض المحافظات **والمتمثلة في:**

١) مشروع محطة معالجة ثلاثية لمعالجة مياه مصرف المحكمة بطاقة مليون م٣ / يوم بمحافظة الإسماعيلية.
٢) محطة معالجة مصرف بحر البقر بطاقة ٥ مليون م٣/يوم بمحافظة بورسعيد.
٣) محطة معالجة القابوطي ورافع الضواحي والصخور وقرية الذيبة بمحافظة بورسعيد.
٤) محطة معالجة صرف صحي بقرى عرب المدابغ بطاقة ٦٠ ألف م٣/يوم بمحافظة أسيوط.
٥) توسعات محطة معالجة صرف صحي مطروح بطاقة ١٧٠ ألف م٣/يوم بمحافظة مطروح.
٦) محطة مياه جنوب بورسعيد بطاق ٢٦ ألف م٣/يوم.
٧) مشروعات محطات تحلية مياه البحر بمحافظات (بورسعيد ـ البحر الأحمر ـ مطروح ـ شمال سيناء ـ جنوب سيناء ـ كفر الشيخ).

٨) المشروع القومي لمد خدمة الصرف الصحي بالقرى لجميع محافظات الجمهورية.
٩) مشروعات توصيل مرافق مياه الشرب والصرف الصحي بمشروع الإسكان القومي.

- وقد أولت خطة هذا العام أهمية خاصة لمحافظة شمال سيناء من خلال تنفيذ مشروعات خدمية متنوعة جاءت على رأسها مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي، هذا بالإضافة إلى أن خطة هذا العام أولت اهتمامًا خاصًا بأقاليم الصعيد وحددت مشروعات بعينها من شأنها تحسين مستوى معيشة الفرد والتحسن البيئي والحد من التلوث، حيث حددت مشروعات سيتم تنفيذها سواء في مجال مياه الشرب أو الصرف الصحي وهي من شأنها إنهاء معاناة العديد من المناطق وتوفير الخدمات الأساسية من مياه الشرب والصرف الصحي لها.

تلك ما أشارت إليه الخطة من مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي التي سيتم تنفيذها من خلال الجهات القائمة على مياه الشرب والصرف الصحي، وهي: **الجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي، والهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، والشركة القاضة لمياه الشرب والصرف الصحي.**

هذا، وقد جاءت خطة هذا العام للجهاز التنفيذي لمياه الشرب والصرف الصحي بصورة يصعب من خلالها تنفيذ المشروعات المكلف بها الجهاز والتي يجري العمل بها حاليًا، بالإضافة إلى المشروعات المستهدفة في خطة عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، حيث اعتمدت وزارة التخطيط مبلغ (٤,٣٠٨,٢ مليار جنيه)، في حين كان مقترح الجهاز للعام المالي ٢٠١٩/ ٢٠٢٠ بقيمة ٦ مليارات جنيه لنهو ٧٣ مشروع، في حين أن ما اعتمدته وزارة التخطيط سيحول دون تنفيذ ذلك ولن يتم نهو سوى ٥٧ مشروع إذا ما تم أيضًا إتاحة مديونية العام السابق والتي تبلغ قيمتها (١٠٨٠) مليون جنيه، وفي حالة عدم نوفر تلك المديونية سيتم نهو ٣٩ مشروع فقط.

لذا، فإن الجهاز في حاجة إلى دعم بخطة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ بقيمة ٣ مليار جنيه (مليار جنيه مديونية العام المالي الحالي ٢٠١٨ / ٢٠١٩ + ٢ مليار جنيه للعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، والإبقاء على المبلغ المطلوب للقروض بقيمة ٢٤٥٠ مليون جنيه بدلاً من ٣٠٨ مليون جنيه.

- أما فيما يتعلق بالهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحي، فقد اقترحت الهيئة بخطتها لهذا العام ٢١,٤ مليار جنيه لنهو ٢٤٨ مشروع سواء مياه شرب أو صرف صحي بالمدن والقرى إلا أنه تم اعتماد نحو ٥٠% من مقترح الهيئة بخطة هذا العام حيث اعتمدت وزارة التخطيط مبلغ (١٠,٢٠٩) مليار جنيه، الأمر الذي سيؤدي بالضرورة إلى عدم نهو العديد من المشروعات المدرجة بخطة الهيئة والتي يجري تنفيذ العديد منها حاليًا.

والأمر يتطلب بصورة ضرورية وملحة تدبير تمويل إضافي لخطة الهيئة بقيمة ٣ مليارات جنيه للوصول إلى عدد القرى المخطط نهوها للعام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ وتبلغ نحو ١٥٠ قرية، علمًا بأنه من خلال الاعتمادات المدرجة بخطة الهيئة لن يتم سوى ١٨٠ مشروعًا لمياه الشرب والصرف الصحي فقط.

إن لجنة الإسكان وهي تقوم بالتعقيب على خطة وموازنة هذا العام بقطاع المرافق، تضع نصب أعينها حقائق مهمة، تتمثل فيما يلي:

- **الحقيقة الأولى:** ما أحيل إلى اللجنة من طلبات إحاطة على مدى أدوار الانعقاد السابقة منذ بداية الفصل التشريعي والتي تتعلق بمشكلات عديدة سواء في قطاع مياه الشرب أو الصرف الصحي وقامت اللجنة ببحثها ودراستها في حضور السادة التنفيذيين. وعند كل دراسة ومناقشة تقوم بها اللجنة لأي من تلك المشكلات تصطدم بالعائق الأساسي – ويمكن القول على استحياء أنه الأوحد – وهو عدم توافر الاعتمادات المالية الكافية واللازمة إما لنهو المشروعات التي يتم تنفيذها أو البدء في مشروعات جديدة تمثل ضرورة ملحة، أو إحلال وتجديد لشبكات قائمة منذ عدة سنوات تهالكت وأصبحت لا تلبي الحاجة منها.
- **الحقيقة الثانية:** أن هناك استثمارات هائلة قد أنفقت خلال السنوات السابقة على مشروعات لم يتم الاستفادة منها حتى الآن ولم يتم تفعيل تلك الاستثمارات والاستفادة منها أيضًا هذا ما وضعنا في الاعتبار أن نسبة كبيرة من تلك الاستثمارات ممولة من خلال القروض والتي تحمل خزانة الدولة أعباء مالية دون أن يتم الاستفادة منها على الإطلاق.
- **الحقيقة الثالثة:** تتمثل في أن أي خدمات تقدم للمواطنين ويشعر بها المواطن لا يمكن إلا أن تكون في صورتها النهائية، فالخدمات الغير مكتملة التي تقوم الدولة بإتاحتها وتنفق عليها استثمارات باهظة لا يشعر بها المواطن ولا يصل إليه الجهد المبذول فيها إلا إذا اكتملت وتم الاستفادة منها، لذلك فإن كافة المشروعات المتوقفة لن يستفيد منها المواطن ولن يشعر بها نهائيًا إلا حال اكتمالها.
- **الحقيقة الرابعة:** أنه في ظل معدلات الزيادة السكانية الحالية والرؤية المستقبلية الاستراتيجية الموضوعة من قبل الدولة ٢٠٣٠ فإنه لابد من وضع خريطة متكاملة للخدمات التي من شأنها تغطية الزيادة والتوسعات السكانية بصورة تحقق أهداف تلك التوسعات بالتزامن مع حل المشكلات القائمة للكثافات الحالية.

لكل ما سبق فإن اللجنة توصي بما يلي:

- زيادة الاعتمادات المالية بخطة الجهاز التنفيذي لهذا العام بنحو ٣ مليارات جنيه لتنفيذ المشروعات المدرجة بخطته.
- زيادة الاعتمادات المالية للهيئة القومية بنحو ٣ مليارات جنيه لنهو صرف صحي ١٥٠ قرية تمثل ضرورة ملحة.
- وضع خطة استراتيجية للاستفادة القصوى من الاستثمارات التي أنفقت على مشروعات مياه الشرب والصرف الصحي المفتوحة والتي بلغت نسب التنفيذ بها معدلات مرتفعة خاصة وأنه تم ضخ الكثير من أموال القروض عليها خلال السنوات السابقة.
- أن يتم إتاحة تمويل إضافي من احتياطي الموازنة خلال العام المالي حالة نفاذ الاعتمادات المدرجة قبل انتهاء العام المالي.

ثالثاً ـ التعمير:

١) الجهاز المركزي للتعمير :

يُعد الجهاز المركزي للتعمير والأجهزة التابعة أحد أدوات الدولة الرئيسية لتنفيذ برنامج التنمية المستدامة وذلك من خلال المشروعات التي يتم تنفيذها في المناطق المختلفة من الجمهورية، **وتهدف بصورة أساسية إلى ما يلي:**

١) تنفيذ المحاور الرئيسية لربط المناطق الاستراتيجية.

٢) تنفيذ المحاور والطرق بين مناطق التعمير والتي من شأنها تعمير المناطق المارة بها بصورة متكاملة.

٣) تنفيذ المحاور الاستراتيجية التي من شأنها تخفيف حدة التكدس.

٤) ربط مناطق التعمير.

هذا، وقد اقترح الجهاز بخطته لهذا العام مبلغ ٨,٨ مليار جنيه، إلا أن وزارة التخطيط أدرجت له نحو ٤,٣٨ مليار جنيه، هذا في الوقت الذي ما زالت هناك مشروعات استراتيجية مهمة تحتاج إلى دعم مالي لنهوها واستمرار العمل بها وفقًا للبرنامج التنفيذي الموضوع لها، وهي:

أ ـ محور الملك سلمان (تنفيذ جهاز تعمير القاهرة الكبرى):

تم إجراء عمليات الطرح تمهيدًا للإسناد للشركات بعد الانتهاء من موافقة اللجنة الوزارية على الإسناد بالاتفاق المباشر وذلك للأعمال الآتية في مسار محور الملك سلمان الحر (ترعة الزمر الحر).

- الجزء الأول من القطاع الأول بقيمة تقريبية ٤٠٠ مليون جنيه.
- الجزء الثاني من القطاع الأول بقيمة تقريبية ٤٠٠ مليون جنيه.
- الجزء الثالث من القطاع الأول بقيمة تقريبية ١ مليار جنيه.

وعليه تكون القيمة الإجمالية التقريبية المطلوبة للعام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ = ١,٨٠ مليار جنيه.

بينما المدرج للمشروع ٤٨٥ مليون جنيه بخطة العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، بالإضافة إلى ٨٢ مليون جنيه بخطة العام المالي ٢٠١٨ / ٢٠١٩، لذا يصبح التعزيز المطلوب ١,٢٣٣ مليار جنيه.

ب ـ مطلع كوبري الفنجري الحر من طريق النصر (تنفيذ جهاز تعمير القاهرة الكبرى)

قامت الهيئة الهندسية للقوات المسلحة بتنفيذ أعمال كوبري الفنجري الحر من طريق النصر وعليه مطلوب تخصيص مبلغ ٧٢ مليون جنيه طبقًا لطلب الهيئة وتنفيذًا لتوجيهات السيد رئيس الجمهورية.

ج ــ الطريق الإقليمي شرق النيل بمحافظة أسوان (تنفيذ جهاز تعمير جنوب الصعيد)

كان الطريق مخطط إنشاؤه بطول ٤,٦ كم بقيمة ٧٧ مليون جنيه وأدرج له بخطة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ مبلغ ٣٢ مليون جنيه، إلا أنه ولخدمة أهالي أسوان ونقل الحركة المرورية لعربات النقل الثقيل للمنطقة الصناعية ومصانع الجرانيت دون المرور داخل مدينة أسوان فإن ذلك يتطلب استكمال المشروع حتى كوبري الملجم بطول حوالي ٢٣ كم خرساني حيث يوفر الطريق وجود بديل آخر غير المرور داخل مدينة أسوان وذلك للحفاظ على المظهر الحضاري والسياحي للمدينة. فالأمر يحتاج إلى مبلغ ٤٧٢ مليون جنيه لنهو تلك الأعمال منها ١٩٠ مليون جنيه مرحلة أولى.

د ـ طريق مطروح سيوة بطول ١٤١ كم من مطروح إلى بشر النص:

أدرج له حوالي ٢٦ مليون جنيه بخطة العام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ والأمر يحتاج لاستكمال المبالغ إلى ١,٢ مليار جنيه.

هذا، وتؤكد اللجنة وتوصي بضرورة تدبير الاعتمادات المالية اللازمة للسير في تنفيذ المشروعات سالفة الذكر وتدعيم الجهاز أثناء العام بصورة تحقق الاستمرار في تنفيذ الأعمال دون توقف.

رئيس اللجنــة

مهندس / عــلاء والـــــي

١٩ - توصيات لجنة الإدارة المحلية عن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٢٠/٢٠١٩

—

عقدت لجنة الإدارة المحلية عشر اجتماعات بتواريخ ٥، ١٣، ١٤، ١٥، ٢١، ٢٢ من مايو سنه ٢٠١٩، استعرضت فيهم ما جاء ببيان الأستاذة الدكتورة/ هالة حلمي السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري، التي إلقاءها أمام المجلس بجلسته المعقودة بتاريخ ١٦ من أبريل سنة ٢٠١٩، خلال دور الانعقاد العادي الرابع من الفصل التشريعي الأول، كما اطلعت على ما ورد بخطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ وقد اتضح للجنة ما يلي:-

- الاستثمارات المستهدفة عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ للادارة المحلية نحو ١٣,٦٥ مليار جنيه منها ٩,٨ مليار جنيه تمويل من الخزانة العامة ويُضاف إليها استثمارات الديوان العام وقدرها ١,٥٨ مليار جنيه والهيئة العامة لنظافة وتجميل كل من القاهرة والجيزة باجمالي ١٥٢ مليون جنيه كما يضاف اليها استثمارات هيئتي النقل العام بالقاهرة والإسكندرية باجمالي ٢٤٩,٢٠٠ مليون جنيه، وبذلك تكون الاستثمارات الكلية للتنمية المحلية في حدود ١٥,٦٣٣,٠٧٢,٠٠٠ مليار جنيه منها تمويل خزانة عامة بنسبة ٧٢%.
- يعكس هيكل المصروفات ارتفاع نصيب دواوين عموم المحافظات ويوضح الجدول التالي التوزيع الجغرافي لاستثمارات برامج التنمية المحلية ٢٠٢٠/٢٠١٩ ودواوين عموم المحافظات، والهيئات الخدمية والهيئات الاقتصادية التابعة لها.

<u>ويوضح الجدول التالى التوزيع الجغرافى لإستثمارات برامج التنمية المحلية فى دواوين عموم المحافظات:</u>

المحافظة	تحسين البيئة		مد وتدعيم شبكات الكهرباء والانارة		الامن والاطفاء والمرور		تدعيم احتياجات الوحدات المحلية		رصف الطرق	
	الاستثمارات بالمليون جنيه	النسبة %	الاستثمارات بالمليون جنيه	النسبة %	الاستثمارا ت بالمليون جنيه	النسبة %	الاستثمارات بالمليون جنيه	النسبة %	الاستثمارات بالمليون جنيه	النسبة %
القاهرة	٤٩,٠	١,٤	٣٥,٠	٢,٦٢	١٨٤,٩	٢,٨	٧٠١,٥	١٤,٥	١٢٥٦,٦	٢١,٨
الجيزة	١٩١,٥	٥,٥	٤٤,٠	٣,٢٩	٢٨,٥	٣,٢	١٩,٩	٠,٩	٢٥٤,٢	٤,٤
القليوبية	٢٠٨,٠	٦,٠	٢٥,٥	١,٩١	٤١,٨	٤,٧	٣٣,٩	١,٦	٢٢٢,٢	٣,٨
الإسكندرية	٣٦٩,٩	١٠,٧	١٠٤,٧	٧,٨٣	٣٤,٠	٣,٨	٦٧,١	٣,٢	١٨٢,٥	٣,٢
البحيرة	١٠٧,٤	٣,١	٣٩,٧	٢,٩٧	٥٧,٦	٦,٥	٩٣,٣	٤,٤	٥٣٠,١	٩,٢
مطروح	٤٣٢,٤	١٢,٥	١٥٦,٢	١١,٦٨	٢٩,٥	٣,٣	٤٥,٢	٢,١	١٣٣,٣	٢,٣
المنوفية	٦٦,١	١,٩	١٥,٦	١,١٧	١١,٥	١,٣	٦,٦	٠,٣	١١٣,٦	٢,٠
أسيوط	١٤٢,٠	٤,١	٨١,٧	٦,١١	٤١,٩	٤,٧	١٩,٢	٠,٩	٣٤٧,٩	٦,٠
بني سويف	٣٦,٩	١,١	٤٩,٤	٣,٦٩	٣١,٣	٣,٥	٣٤,٤	١,٦	٣٠٩,٤	٥,٤
الشرقية	١٠٤,٣	٣,٠	٨١,٩	٦,١٢	١٠,٠	١,١	٤٤,٤	٢,١	٢٧٣,٨	٤,٧
الفيوم	١٣١,٣	٣,٨	٣٦,٥	٢,٧٣	٣٥,٧	٤,٠	٧,٨	٠,٤	٢٤٥,٩	٤,٣
الغربية	٦٨,٤	٢,٠	١٦,٩	١,٢٧	٢٦,٨	٣,٠	٣٨,٧	١,٨	٢٠٧,٤	٣,٦
كفر الشيخ	٩٩,٠	٢,٩	١٣,٨	١,٠٣	١٣,٩	١,٦	٢٤,٧	١,٢	١٩٩,٨	٣,٥
قنا	٣٨٦,٨	١١,٢	—	—	—	—	١٥٦,٨	٧,٤	١٩١,٤	٣,٣
سوهاج	٤٣٩,٣	١٢,٧	—	—	—	—	١١٥,٠	٥,٤	١٨٠,٧	١٫٣
المنيا	٤٠,٤	١,٢	٤٨,٣	٣,٦١	٥٣,٠	٥,٩	٥٤,٣	٢,٦	١٥٥,٧	٣,١
الأقصر	١١٣,٣	٣,٣	١٠٥,٦	٧,٩٠	٢٧,٤	٣,١	٢٣,٧	١,١	١٥١,٠	٢,٦
الدقهلية	٥٦,٠	١,٦	١١,٩	٠,٨٩	٧٨,١	٨,٨	٣٢,٠	١,٥	١٣٦,٠	٢,٤
البحر الأحمر	٥٥,٠	١,٦	٢٩,٦	٢,٢١	٥,٠	٠,٦	٣٠٧,٤	١٤,٥	١٢٢,٠	٢,١
دمياط	٧٢,٥	٢,١	١٥٦,٧	١١,٧٢	٤,٦	٠,٥	٧,٨	٠,٤	١٠٢,٢	١,٨
الوادي الجديد	٣٣,٠	١,٠	٢٢,٨	١,٧٠	٦٧,٩	٧,٦	١٨,٨	٠,٩	٩١,٠	١,٦
الاسماعيلية	٤٧,٧	١,٤	٣٩,٠	٢,٩٢	٧,٦	٠,٩	١٥,٥	٠,٧	٨٠,٣	١,٤
أسوان	٩٨,٨	٢,٩	٤٩,٥	٣,٧١	٢٤,٩	٢,٨	٢٨,٨	١,٤	٧٨,٠	١,٤
جنوب سيناء	١٦,٠	٠,٥	٤٥,٠	٣,٣٦	٢٧,٩	٣,١	٧٩,٣	٣,٧	٧٣,٠	١,٣
السويس	٤٢,٣	١,٢	١٤,٢	١,٠٧	٢٤,٠	٢,٧	٣٦,٤	١,٧	٣٥,١	٠,٦
بورسعيد	١٧,٦	٠,٥	٤٤,٧	٣,٣٤	١٢,٣	١,٤	٦٠,٦	٢,٩	٢٨,٢	٠,٥
شمال سيناء	٢٩,٣	٠,٨	٦٨,٥	٥,١٢	١١,٠	١,٢	٢٥,٤	٢,٥	٧١,٥	١,٢

وقد استهدفت جهات الاسناد "ديوان عام وزارة التنمية المحلية، ودواوين عموم المحافظات ، هيئتي نظافة القاهرة والجيزة بمقترح مشروع خطة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠استثمارات قدرها ٢٩٨٦٨,٣ مليون جنيه منها ٢٥٣٩٩,٦ مليون جنيه خزانة عامة، ٣١٨٩,٢ ذاتي ، ١٢٧٩,٥ مليون جنيه قروض "القرض السعودي لتنمية سيناء، قرض البنك الدولي لمحافظتي سوهاج وقنا، كما استهدف قطاع التخطيط الإقليمي بذات المقترح إستثمارات قدرها ١٥٣٨٣,٨ مليون جنيه منها ١١٠٠٠ مليون جنيه خزانة عامة، ٣٣٨٣,٨ مليون جنيه ذاتي، ١٠٠٠ مليون جنيه قروض بنسبة زيادة قدرها حوالي ٤١,٧% مقارنة بخطة العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٩ والتي خصص لها استثمارات قدرها ١٠٨٥٥,٦ مليوون جنيه منها ٩٠٠٠ مليون جنيه خزانة عامة، ١٤٩٠,٦ مليون جنيه ذاتي، ٣٦٥ مليون جنيه قروض "القرض السعودي لتنمية سيناء وقرض البنك الدولي" وذلك على النحو التالي:

القيمة بالمليون جنيه

البيان	الاستثمارات المخصصة بخطة ٢٠١٨/٢٠١٩				الاستثمارات المستهدفة بمقترح جهات الاسناد بخطة ٢٠١٨/٢٠١٩				الاستثمارات المستهدفة بمقترح القطاع بخطة ٢٠١٩/٢٠٢٠			
	خزانة عامة	ذاتي	قروض	اجمالي	خزانة عامة	ذاتي	قروض	اجمالي	خزانة عامة	ذاتي	قروض	اجمالي
الإدارة المحلية دواوين عموم المحافظات	٨٠٠٠	١٤٨٥,٦	٣٥٥	٩٨٤٠,٦	٢٠٣٣٥,٩	٣١٨٢,٢	٤٧٠	٢٣٩٨٨,١	٩٨٠٧	٣٣٧٦,٨	٤٧٠	١٣٦٥٣٨٠
الجهاز الادارى ديوان عام وزارة التنمية المحلية	٩٣٨	٠	١٠	٩٤٨	٤٧٨٣,٣	٠	٨٠٩,٥	٥٥٩٢,٨	١٠٤٨	٠	٥٣٠	١٥٧٨
الهيئات الخدمية هيئتي نظافة القاهرة والجيزة	٦٢	٥	٠	٦٧	٢٨٠,٤	٧	٠	٢٨٧,٤	١٤٥	٧	٠	١٥٢
إجمالي وزارة التنمية المحلية	٩٠٠٠	١٤٩٠,٦	٣٦٥	١٠٨٥٥,٦	٢٥٣٩٩,٦	٣١٨٩,٢	١٢٧٩,٥	٢٩٨٦٨,٣	١١٠٠٠	٣٣٨٣,٨	١٠٠٠	١٥٣٨٣٨٠

أولا: الجهاز الإداري ديوان عام وزارة التنمية المحلية:

أستهدف ديوان عام وزارة التنمية المحلية بمقترح مشروع خطة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ استثمارات قدرها ٥٥٩٢,٨ مليون جنيه منها ٤٧٨٣,٣ خزانة عامة، ٨٠٩,٥ مليون جنيه قروض "القرض السعودي لتنمية سيناء".

كما أستهدف القطاع بمقترح خطة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ لديوان عام وزارة التنمية المحلية استثمارات قدرها ١٥٧٨ ملسون جنيه منها ١٠٤٨ مليون جنيه خزانة عامة، ٥٣٠ مليون جنيه قروض بزيادة قدرها حوالي ٦٦,٤% عن استثمارات العام المالي الحالي ٢٠١٨/٢٠١٩، وأستهدف القطاع زيادة استثمارات الخزانة العامة عن العام المالي الحالي ٢٠١٨/٢٠١٩من ٩٣٨ مليون جنيه الي ١٠٤٨، وذلك بهدف تدعيم خطط التنمية بالمحافظات والتي تحتاج إستثمارات لبعض الاعمال غير المدرجة بخطتها على سبيل المثال: توصيل وصلات الصرف الصحي بالمحافظات ، إضافة بعض البنود الي برنامج تدعيم القري المصرية وتطويرها وغيرها من البرامج المستهدفة للتنمية المحلية.

ثانياً: الادارة المحلية (دواوين عموم المحافظات):

استهدفت دواوين عموم المحافظات بمقترح استثمارات مشروع خطة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ استثمارات قدرها ٢٣٩٨٨,١ مليون جنيه منها ٢٠٣٣٥,٩ مليون جنيه خزانة عامة، ٣١٨٢,٢ مليون جنيه ذاتي، ٤٧٠ مليون جنيه قرض البنك الدولي لمحافظتي سوهاج وقنا، كما استهدف القطاع بمقترح مشروع خطة ذات العام وفقاً للإحتياجات والاولويات للمحافظات استثمارات قدرها ١٣٦٥٣,٨

مليون جنيه منها ٩٨٠٧ مليون جنيه خزانة عامة، ٣٣٧٦,٨ مليون جنيه ذاتي، ٤٧٠ مليون جنيه قرض البنك الدولي لمحافظتي سوهاج وقنا بنسبة تخفيض قدرها حوالي ٤٣,١% عن مقترح دواوين عموم المحافظات، وذلك لإستبعاد الاعمال المستهدفة الجديدة والمباني الإدارية الجديدة حيث يكتفي بإستكمال المباني التي تم البدء في إنشاؤها في خطط الأعوام السابقة، وبزيادة قدرها ٣٨,٧% عن استثمارات العام المالي الحالي ٢٠١٩/٢٠١٨ واستهدف القطاع وفقاً للمؤشرات الإقليمية نفس الاستثمارات الاجمالية والخزانة العامة إلا أنها تختلف في توزيع الخزانة العامة على مستوي الأقاليم التخطيطية، وقد تم الاخذ في استهداف القطاع الاستثمارات المقترحة للبرامج والمشروعات وفقاً للإحتياجات والاولويات التي ارتأتها المحافظات للحاجة الملحة لها وذلك على النحو التالي:-

إستثمارات مقترح مشروع خطة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ لجهات الاسناد والقطاع مقارنة بخطة العام المالي الحالي ٢٠١٩/٢٠١٨

القيمة بالمليون جنيه

الإقليم التخطيطي	خطة العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨		مقترح خطة جهة الاسناد ٢٠٢٠/٢٠١٩		مقترح خطة القطاع ٢٠٢٠/٢٠١٩ وفقاً للاحتياجات	
	جملة	خزانة	جملة	خزانة	جملة	خزانة
القاهرة الكبرى	١٥٠١,٦	١٢٨٦,١	٤٦٨١,٧	٢٩١٤	٣٣٠٦,٤	١٤٤٧
الإسكندرية	١٩٧٧,٨	١٣٢١	٥٣١٧,٨	٤٧٢٩,٢	٢٣٨٢,٨	١٥٧١
الدلتا	١٢٢٢,٦	١٠٣٤,٦	٢٥٤٠,٨	٢٢١٧,٦	١٥٧٠,٦	١٣٤٢
قناة السويس	١٣١٣,٦	١٢٠٤,٣	٣٥٥٨,٢	٣٣١٧,٨	١٤٩٣,٤	١٣٧١
شمال الصعيد	١٠٨٤,٦	٩٥٩	٢١٧٢,٢	٢١٠٠,٣	١٣١٥,٦	١١٩٠
وسط الصعيد	٧٨٩,٩	٧٥٠	١٧٥١,٤	١٧٣٩	٨٩٥	٨٥٥
جنوب الصعيد	١٩٥٠,٥	١٤٤٥	٣٩٦٦	٣٣١٨	٢٦٩٠	٢٠٣١
الاجمالي	٩٨٤٠,٦	٨٠٠٠	٢٣٩٨٨,١	٢٠٣٣٥,٩	١٣٦٥٣,٨	٩٨٠٧

إقليم القاهرة الكبرى" القاهرة، الجيزة، القليوبية"

إستهدفت دواوين عموم محافظات الإقليم بمقترح مشروع خطة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ استثمارات قدرها ٤٦٨١,٧ مليون جنيه منها ٢٩١٤ مليون جنيه خزانة عامة، إستهدف القطاع بمقترح مشروع الخطة لذات العام استثمارات قدرها ٣٣٠٦,٤ مليون جنيه منها ١٤٤٧ مليون جنيه خزانة عامة بزيادة قدرها حوالي ١٢٠,٢ % عن استثمارات خطة العام المالي الحالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وذلك لتنفيذ الاعمال الاتية:-

- **استكمال الاعمال التي بدء في تنفيذها بخطة الأعوام المالية السابقة بمشروع تطوير ترعة المنصورية واستكمال تغطيتها بمحافظة الجيزة بإستثمارات قدرها ١١٤,٣ مليون جنيه.**
- **الانتهاء من تطوير محور الباسوسية الطريق الدائرى / القاهرة من اعمال رصف وتغطية بمحافظة القليوبية والتي بدء العمل بها بخطة العام المالي السابق ٢٠١٦/٢٠١٥.**
- **استكمال اعمال مد وتدعيم شبكات الكهرباء ومعدات الانارة بمحافظات الإقليم.**
- **استكمال اعمال رصف شبكات الطرق بمدن وقرى محافظات الإقليم.**

إقليم الإسكندرية يضم محافظات "الإسكندرية- البحيرة – مطروح"

إستهدفت دواوين عموم محافظات الإقليم بمقترح مشروع خطة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ استثمارات قدرها ٥٣١٧,٨ مليون جنيه منها ٤٧٢٩,٢ مليون جنيه خزانة عامة، وإستهدف القطاع بمقترح مشروع خطة ذات العام استثمارات قدرها ٢٣٨٢,٨ مليون جنيه، منها ١٥٧١ مليون جنيه

خزانة عامة وبزيادة قدرها حوالي ٣,٣٤٠ مليون جنيه عن استثمارات خطة العام المالي الحالي ٢٠١٨/٢٠١٩، وذلك بهدف:-

- **تطوير محور المحمودية بمحافظة الإسكندرية باستثمارات تقدر بمبلغ ٣٥٠ مليون جنيه.**
- **استكمال مشروع تطوير رشيد واستكمال ميناء الصيد بأدكو بمحافظة البحيرة.**
- **تدعيم برنامج الأمن والإطفاء والمرور بمحافظات الإقليم.**
- **استكمال أعمال مد وتدعيم شبكات الكهرباء ومعدات الانارة بمحافظات الإقليم.**
- **استكمال اعمال رصف شبكات الطرق بمدن وقرى محافظات الإقليم.**

إقليم الدلتا (الغربية، الدقهلية، المنوفية، كفر الشيخ، دمياط)

استهدفت دواوين عموم محافظات الإقليم بمقترح مشروع خطة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ استثمارات قدرها ٢٥٤٠,٨ مليون جنيه منها ٢٢١٧,٦ مليون جنيه خزانة عامة، واستهدف القطاع بمقترح مشروع خطة ذات العام استثمارات قدرها ١٥٧٠,٦ مليون جنيه منها ١٣٤٢ مليون جنيه تمويل خزانة عامة بزيادة قدرها نحو ٢٨,٤% عن إستثمارات خطة العام المالي الحالي ٢٠١٨/٢٠١٩ وذلك لتنفيذ:-

- **استكمال اعمال مد وتدعيم شبكات الكهرباء لحدود مدينة الأثاث بمدينة دمياط، باستثمارات قدرها نحو ١٤٩ مليون جينه.**
- **استكمال اعمال رصف شبكات الطرق بمدن وقري محافظات الإقليم.**
- **استكمال اعمال الكباري بمحافظة دمياط.**
- **تنفيذ اعمال تحسين البيئة لمحافظات الإقليم من تغطية ترع وشراء معدات النظافة المختلفة.**

إقليم قناة السويس (الاسماعيلية ، بورسعيد، السويس، الشرقية، شمال سيناء، جنوب سيناء)

استهدفت دواوين عموم محافظات الإقليم بمقترح مشروع خطة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، استثمارات قدرها ٣٥٥٨,٢ مليون جنيه منها ٣٣١٧,٨ مليون جنيه تمويل خزانة عامة، وإستهدف القطاع بمقترح مشروع خطة ذات العام استثمارات قدرها ١٤٩٣,٤ مليون جنيه منها ١٣٧١ مليون جنيه خزانة عامة بزيادة قدرها نحو ١٣,٧ % عن استثمارات خطة العام المالي الحالي ٢٠١٨/٢٠١٩، وذلك لتنفيذ البرامج الاتية:-

- **استكمال أعمال مد وتدعيم شبكات الكهرباء ومعدات الانارة بمحافظات الإقليم.**
- **استكمال أعمال رصف شبكات الطرق بمدن وقرى محافظات الإقليم.**
- **اعمال تحسين البيئة بمحافظات الإقليم.**
- **تدعيم محافظات الإقليم بالاجهزة والمعدات الخاصة بالامن والاطفاء والمرور.**

- اعمال تدعيم احتياجات الوحدات المحلية لمحافظات الإقليم"الإسماعيلية ١٥,٥ مليون جنيه، بورسعيد ٦٠,٦ مليون جنيه، السويس ٣٦,٤ ، الشرقية ٤٤,٤ مليون جنيه، جنوب سيناء ٧٩,٣ مليون جينه".

إقليم شمال الصعيد (المنيا، بني سويف، الفيوم):-

استهدفت دواوين عموم محافظات الإقليم بمقترح مشروع خطة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ استثمارات قدرها ٢١٧٢,٢ مليون جنيه منها ٢١٠٠,٣ مليون جنيه خزانة عامة و\إستهدف القطاع بمقترح مشروع خطة ذات العام استثمارات قردها ١٣١٥,٦ مليون جنيه منها ١١٩٠ مليون جنيه تمويل خزانة عامة بزيادة قدرها نحو ٢١,٤% عن استثمارات خطة العام المالي الحالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وذلك لتنفيذ البرامج الاتية:-

- استكمال أعمال مد وتدعيم شبكات الكهرباء معدات الانارة بمحافظات الإقليم" المنيا ٤٨,٣ مليون جنيه، بني سويف ٤٩,٤ مليون جنيه، الفيوم ٣٦,٥ مليون جنيه"
- استكمال اعمال رصف شبكات الطرق بمدن وقري محافظات الإقليم "المينا ١٥٥,٧ مليون جنيه، ٣٠٩,٤ مليون جنيه، الفيوم ٢٤٥,٩ مليون جنيه".
- تدعيم محافظات الإقليم بالاجهزة والمعدات الخاصة بالامن والاطفاء والمرور "المنيا ٥٣,٠ مليون جنيه، بني سويف ٣١,٣ مليون جنيه، الفيوم ٣٥,٧ مليون جنيه"
- أعمال تدعيم احتياجات الوحدات المحلية لمحافظات الإقليم" المنيا ٥٤,٣ مليون جنيه، بني سويف ٣٤,٤ مليون جنيه ، الفيوم ٧,٨ مليون جنيه"
- اعمال تحسين البيئة بمحافظات الإقليم (المنيا ٤٠,٤ مليون جنيه، بني سويف ٣٦,٩ مليون جنيه، الفيوم ١٣١,٣ مليون جنيه).

إقليم وسط الصعيد (أسيوط – الوادي الجديد):-

استهدفت دواوين عموم محافظتي الافليم بمقترح مشروع خطة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ استثمارات قدرها ١٧٥١,٤ مليون جنيه منها ١٧٣٩ مليون جنيه تمويل خزانة عامة، واستهدفت محافظتي الإقليم القطاع بمقترح مشروع خطة ذات العام إستثمارات قدرها ٨٩٥ مليون جينه منها ٨٥٥ مليون جينه خزانة عامة وبزيادة قدرها حوالي ١٣,٣% عن استثمارات خطة العام المالي الحالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وذلك لتنفيذ البرامج المستهدفة للتنمية المحلية على النحو التالي:-

- استكمال أعمال مد وتدعيم شبكات الكهرباء ومعدات الانارة بالمحافظتي الإقليم (أسيوط ٨١,٧ مليون جنيه، الوادي الجديد ٢٢,٨ مليون جينه).
- استكمال أعمال رصف شبكات الطرق بمدن وقري محافظتي الإقليم (أسيوط ٣٤٧,٩ مليون جينه، الوادي الجديد ٩١,٠ مليون جنيه).

- **أعمال تحسين البيئة بمحافظتي الإقليم (أسيوط ١٤٢,٠ مليون جنيه، الوادي الجديد ٣٣,٠ مليون جنيه)**
- **تدعيم محافظتي الإقليم بالاجهزة والمعدات الخاصة بالأمن والاطفاء والمرور (أسيوط ٤١,٩ مليون جنيه، الوداي الجديد ٦٧,٩ مليون جنيه).**
- **أعمال تدعيم احتياجات الوحدات المحلية (أسيوط ١٩,٢ مليون جنيه، الوداي الجديد ١٨,٨ مليون جنيه).**
- **اقتراح استثمارات للاستهداف الجغرافي للقري الأكثر فقراً (أسيوط ٢,٧ مليار جنيه).**

إقليم جنوب الصعيد (أسوان، الأقصر، قنا ، سوهاج، البحر الأحمر):

استهدفت دواوين عموم محافظات الإقليم بمقترح مشروع خطة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ استثمارات قدرها ٣٩٦٦ مليون منها ٣٣١٨ مليون جينه خزانة عامة، واستهدفت محافظات الاقليم بمقترح مشروع خطة ذات العام استثمارات قدرها ٢٦٩٠ مليون جنيه منها ٢٠٣١ مليون جنيه خزانة عامة وبزيادة قدرها نحو ٣٧,٩% عن استثمارات خطة العام المالي الحالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وذلك لزيادة الاستثمارات بقيمة قرض البنك الدولي لمحافظتي سوهاج وقنا والبالغ قيمتها ٤٧٠ مليون جنيه، وذلك لتنفيذ البرامج المستهدفة للتنمية المحلية على النحو التالي:

- استكمال الاعمال بميناء الصيد بشلاتين وأبو رماد باستثمارات قدرها ٢٦١,٢ مليون جنيه.
- استكمال أعمال مد وتدعيم شبكات الكهرباء ومعدات الانارة (أسوان ٤٩,٥ مليون جينه، الأقصر ١٠٥,٦ مليون جنيه، البحر الأحمر ٢٩,٦ مليون جنيه.
- استكمال أعمال رصف شبكات الطرق بمدن وقري (أسوان ٧٨,٠ مليون جنيه، الأقصر ١٥١,٠ مليون جنيه، قنا ١٩١,٤ مليون جنيه، سوهاج ١٨٠,٧ مليون جينه، البحر الأحمر ١٢٢,٠ مليون جينه)
- اعمال تحسين البيئة(أسوان ٩٨,٨ مليون جنيه، الأقصر ١١٣,٣ مليون جنيه، قنا ٣٨٦,٨ مليون جنيه، سوهاج ٤٣٩,٣ مليون جنيهن البحر الأحمر ٥٥,٠ مليون جنيه)
- تدعيم محافظات الإقليم بالاجهزة والمعدات الخاصة بالامن والاطفاء والمرور (أسوان ٢٤,٩ مليون جنيه، الأقصر ٢٧,٤ مليون جينه، البحر الأحمر ٥,٠ مليون جنيه).
- اعمال تدعيم احتياجات الوحدات المحلية (اسوان ٢٨,٨ ملوين جنيه، الاقصر٢٣,٧ مليون جنيه ، قنا ١٥٦,٨ مليون جنيه، سوهاج ١١٥,٠ مليون جنيه، البحر الأحمر ٣٠٧,٤ مليون جنيه)
- تنفيذ أعمال لمحافظتي سوهاج وقنا من خلال برنامج مشروعات البنك الدولي بالمحافظة.

ثالثاً: الهيئات العامة الخدمية هيئتي نظافة وتجميل القاهرة والجيزة:-

- **هيئة نظافة تجميل القاهرة:-**

استهدفت الهيئة العامة لنظافة وتجميل القاهرة بمقترح مشروع خطة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ استثمارات قدرها ٢٢٣,٨ مليون جنيه خزانة عامة واستهدفت الهيئة بخطة ذات العام استثمارات قدرها ١٢١,٥ مليون جنيه منها ١١٤,٥ مليون جنيه خزانة عامة، بزيادة قدرها حوالي ٢٠٠,٣% عن استثمارات خطة العام الحالي ٢٠١٩/٢٠١٨، وذلك لتنفيذ:-

- تدعيم الهيئة بمعدات النظافة وسيارات جمع القمامة والكسح وغيرها من الالآت ، وذلك نظراً لتولي الهيئة منظومة النظافة بالمحافظة بدلاً من الشركات الخاصة التي إنتهي عقدها في ٢٠١٧/١٢/٣١، وغيرها من شركات بتواريخ لاحقة

الهيئة العامة لنظافة وتجميل الجيزة:-

استهدفت الهيئة العامة لنظافة وتجميل الجيزة بمقترح مشروع خطة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ استثمارات قدرها ٥٦,٥ ملون جنيه خزانة عامة واستهدفت الهيئة بخطة ذات العام استثمارات قدرها ٣٠,٥ مليون جنيه خزانة عامة وبزيادة قدرها حوالي ١٣% عن استثمارات خطة العام الحالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وذلك لتدعيم الهيئة بمعدات النظافة وسيارات جمع القمامة والكسح وغيرها من وسائل النظافة العامة.

رابعا : الهيئات الاقتصادية التابعة للمحليات (هيئتي النقل العام بالقاهرة والإسكندرية)

تم تخصيص استثمارات لهيئة النقل العام بالقاهرة بمقترح مشروع الخطة للعام المالي بمبلغ ١٢,٥ مليون جينه منها مبلغ ٩٥,٠٠٠ مليون جينه تمويل خزانة عامة و ٣٠,٠٠٠ مليون تمويل ذاتي.

تم تخصيص استثمارات لهيئة النقل العام بالإسكندرية بمقترح مشروع الخطة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ بمبلغ ٣٠٠٠٠٠ تمويل خزانة مبلغ ١٥٤,٢٠٠، وتمويل ذاتي بمبلغ١٤٥٨٠٠ ويبلغ أجمالي تقديرات هيئتي النقل العام ٢٤٩٢٠٠.

خامساً: برنامج تطوير العشوائيات:

يستهدف البرنامج تطوير نحو ٨٥ ألف وحدة سكنية بعدد ٦٢ منطقة غير آمنة شاملة ١٧ محافظة ، كما بلغ عدد المواطنين المستفيدين ضمن برنامج بناء مساكن آمنة كبديل للمناطق العشوائية نحو ٤٣,٦ ألف مستفيد، وإزالة كل المناطق الخطرة المهددة لحياة المواطنين ونقل السكان لوحدات جديدة وبناء سكن ملائم لهم وفي هذا السياق تستهدف الخطة تنفيذ ما يلي:

- **المناطق غير الآمنه الدرجة الأول: انهيارات أرضية ومخرات سيول تطوير منطقة الترابيين بجنوب سيناء وهى منطقة واقعة في مسار مخرات السيول.**
- **المناطق غير الآمنه الدرجة الثانية: مساكن غير ملائمة تنفيذ ٣٥ مشروعًا للتطوير في عشر محافظات.**
- **المناطق غير آمنة الدرجة الثالثة: أماكن ضغط عالي أو تلوث تنفيذ ثلاث مشروعات لدفن خطوط الكهرباء الهوائية في ثلاث محافظات.**
- **تطوير الأسواق العشوائية: مستهدف تنفيذ ٢٣ سوقًا عشوائياً في عدد أثني عشر محافظة خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.**
- **المناطق الغير مخططة: توفير الخدمات والمرافق الضرورية كالكهرباء والمياه والصرف الصحي) وذلك لرفع مستوي معيشة سكان هذه المناطق، حيث من المستهدف تطوير مساحة ٥٣٦٥,٥ ألف فدان باجمالي المحافظات، وتحسين البيئة العمرانية مستهدفا بالوصول بعدد الوحدات السكنية التي يتم تطويرها بـ ١,٤١ مليون وحدة مقارنة بنحو ٥٩١,٢ ألف وحدة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ ، ليبلغ عدد المستفيدين نحو مليون مستفيد مقارنة بحوالي ٣ مليون مستفيد في العام السابق.**

سادساً: برناج استهداف الفجوات التنموية في القري الأكثر إجتياجاً:

تولي الخطة الاستثمارية اهتماماً كبيرا بتضيق الفجوات التنموية بين محافظات الجمهورية والتي تمثل معدل الفقر احد مؤشراتها الرئيسية وترتفع معدلات الفقر في بعض المحافظات وفقاً لبيانات العام المالي ٢٠١٧ لتصل الي ٦٠% بمحافظة أسيوط، و ٥٧% بمحافظة سوهاج و ٥٠% بمحافظة المنيا، بينما تكون في ادناها في محافظة الغربية بنسبة ١٠,٨% وفي محافظة بورسعيد ٩%.

وتستهدف المرحلة الثانية من هذا البرنامج للعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ توصية استثمارية تقدر بنحو ٧ مليار جينه للقري الأكثر فقراً بمحافظات (أسيوط – سوهاج – المنيا – قنا – الأقصر – الجيزة – أسوان) موزعة بين القطاعات المختلفة (قطاع الإسكان بنسبة ٥٢% من اجمالي الاستثمارات، قطاع التعليم والصحة بنسبة ٣٤%.

تؤد اللجنة الإشارة ألى أن الخطة قد انتهجت منهجاً مغايراً عن الخطط الإنمائية السابقة بالتزامها بتطبيق موزانة والأداء لتحسين كفاءة الانفاق العام وتفعيل آليات المتابعة والتقويم، وبهدف تعظيم العائد على المصروفات وتحقيق أكبر استغلال للموارد بما يحقق نمو اقتصادي كما حرصت الخطة في توزيع الاستثمارات العامة على معالجة الفجوات التنموية بين المحافظات وأسناداً لاولوية تنمية المناطق ذات الاهمية الاستراتيجية وفي مقدمتها شبه جزيرة سيناء وكذلك المحافظات الأكثر احتياجات في الصعيد.

وبناء على ما سبق الإشارة اليه فأن مشروع خطة التنمية المحلية للعام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ لآبد أن تحقق الأهداف الاتية:-

- تأصيل مبداء اللامركزية لدعم مسيرة التنمية المحلية والمشاركة المجتمعية "المجتمع المدني" ويتجسد ذلك عملياً من خلال توسيع سلطة المحافظين واختاصاتهم وإعطائهم المرونة في إعادة توزيع الاستثمارات المدرجة بالخطة وإجراء مناقلات بين المشروعات وفقاً للاحتياجات الفعلية وذلك من خلال منح المحافظين تفويضات لرؤساء المراكز والأحياء والمدن والوحدات المحلية القروية بالإضافة إلى منح هذه الوحدات المحلية اختصاص إدارة وتسويق الصناعات ذات الطابع المحلي.

- يتم إعداد خطة تنموية على مستوى المراكز لتحديد الاحتياجات واختيار المشروعات وأولويتها للمراكز والقرى التابعة لها، وذلك تفعيلاً لمبدأ تصاعدية الخطة بدءً من مستوى القرية ثم المركز أو الحي ثم المحافظة لتكون أكثر توافقًا وتعبير لرؤى واحتياجات المواطنين إعمالاً لنص المادة " ١٧٧ " من الدستور والتي تنص على " تكفل الدولة توفير ما تحتاجه الوحدات المحلية من معاونة علمية وفنية وإدارية ومالية وتضمن التوزيع العادل للمرافق والخدمات والموارد وتقريب مستويات التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية بين هذه الوحدات طبقًا لما ينظمه القانون".

- تحقيق النمو الاحتوائي والمستدام من خلال رفع معدل النمو الاقتصادي وتحقيق نمو متوازن إقليمًا.

- استحداث آلية لمتابعة خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، وذلك لرفع كفاءة المال العام وتحسين حياة المواطنين.

وفي ضوء المناقشات التي دارت بشأن ما ورد بمشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٩ / ٢٠٢٠، تؤد اللجنة أن تشير إلى بعض التوصيات والملاحظات التي تستوجب إلقاء الضوء عليها ويتعين أخذها في الاعتبار وهى على النحو التالي:

أولاً: زيادة الإعتمادات المالية لإستكمال مشروع إنارة الطريق الساحلي لمحافظة الإسكندرية من ك ٣٤ حتى ك ٦٢، وإنارة مداخل المحافظة من الطريق الصحراوي والزراعي ومحور التعمير، وتركيب أعمدة ومد كابلات وتركيب كشافات بمداخل ومخارج المدن والأحياء وطريق الكورنيش.

ثانيا: زيادة إستثمارات ديوان عام محافظة بورسعيد لتنفيذ العديد من مشروعات برنامج التنمية (طرق – مد شبكات كهرباء وإنارة – تحسين التنمية – تدعيم الوحدات المحلية بالمحافظة).

ثالثا: إستكمال مشروع معالجة إنهيار هضبة أم السيد بشرم الشيخ، وحفر وتجهيز آبار وإنشاء سدود بحيرات للحماية من أخطار السيول لمحافظة جنوب سيناء.

رابعاً: إستحداث أدوات قياس فعالة لتنفيذ برنامج متكامل للتوجه التنموي لكل من شبه جزيرة سيناء والصعيد وإعطائهم أولوية التنفيذ.

خامساً: سرعة تنفيذ مراحل مخطط التنمية الشاملة لمحور ديروط الفرافرة وامتداده لساحل البحر الأحمر والوادي الجديد.

سادساً: عدم تفتيت الإعتمادات المالية السنوية بمحافظة البحر الأحمر، وذلك من خلال وضع خطة متكاملة للإنتهاء من أعمال الرصف والمرافق وتحدد أولوياتها بحيث يتم كل عام طرح مجموعة مشروعات متكاملة يمكن الإنتهاء منها بذات العام المالي أو خلال عامين وبتنفيذ المشروعات ذات الأولوية على التوالي وطبقاً لأولوياتها بالنسبة للمواطنين والمحافظة.

سابعاً: إستكمال رصف شبكة الطرق وإعادة رصف بعض الطرق والشوارع الرئيسية والفرعية بمحافظة البحر الأحمر بهدف تحقيق السيولة المرورية والحد من الإختناقات التي تحدث لضمان زيادة معدلات التنمية الاقتصادية والإجتماعية على مستوى كافة الوحدات المحلية لمحافظة البحر الأحمر، وإعطاء أولوية لرصف الطرق الترابية لفتح وتمهيد طرق جديدة بالتقسيمات المستحدثة بالغردقة ورأس غارب مما يساعد على ظهور مجتمعات عمرانية جديدة ومنظمة.

ثامناً: تنفيذ عمليات إحلال وتجديد مراكز التدريب الموجودة بمحافظات السويس، بنى سويف، مطروح، مع إعداد برامج إحلال وتجديد بمراكز التدريب بكافة محافظات الجمهورية.

تاسعاً: استكمال اعداد الخرائط المعلوماتية لمنظومتي مياه الشرب والصرف الصحي لمراكز محافظات الإسكندرية وكفر الشيخ والجيزة والقاهرة.

عاشراً: من خلال تحسين شبكات الطرق وشبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي بكافة محافظات الجمهورية وبخاصة بمحافظات "جنوب سيناء – شمال سيناء – البحر الأحمر – المنيا – دمياط – الإسماعيلية".

الحادي عشر: رفع كفاءة الأداء التنفيذي للإدارات المحلية على مستوى المحافظة والمركز والمدينة.

الثاني عشر: توجيه موارد إضافية لتمويل الخطة الإستثمارية بزيادة الإستثمارات بخلاف التمويل اذاتي، وذلك لتطوير البيئة التحتية اللازمة لزيادة تنافسية الاقتصاد وتحسين الخدمات والمرافق العامة.

الثالث عشر: دعم قدرة المحليات على مواجهة الاحتياجات العاجلة والملحة لتنفيذ مشروعات التنمية المحلية والتي استحوذت على استثمارات حكومية مستهدفة قدرها ٢,٦ مليار جنيه لخطة هذا العام لتوفر الخدمات المحلية للمواطنين.

الرابع عشر: أهمية تطوير العشوائيات تنفيذاً للاستحقاقات الدستورية والتي من خلالها يتم توجيه الاستثمار إلى استكمال إعادة تخطيط وتطوير وتنمية المناطق العشوائية تبلغ قيمة الاستثمارات بها ٥,١٢٣ مليار جنيه موزعة على ٢٢ محافظة لاستكمال تطوير المنطق العشوائية غير الآمنة لتصبح المناطق التي تم تطويرها ٥٠% من جملة المناطق المستهدفة ٨٧ منطقة غير آمنة والبدء في تطوير ٨٦ منطقة مهددة للحياة، واستكمال تطوير خمسة مناطق غير مخططة لمحافظات البحر الأحمر، والمنيا، والغربية، والبدء في تطوير عدد ٣٢ سوق في ١٢ محافظة.

الخامس عشر: استكمال بناء منظومة الكترونية للتخطيط والمتابعة واستخدامها للربط بين وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري وجميع جهات الاسناد الكترونيًا.

السادس عشر: ضرورة الربط بين التخطيط القومي والتخطيط المحلي وفقًا للآجال الزمنية المختلفة تحقيقًا للربط بين التخطيط الاقتصادي والاجتماعي والبيئي من ناحية والتخطيط الجغرافي من ناحية أخرى لمعالجة الفجوات التنموية التي تعاني منها الأقاليم إعمالاً للحق الدستوري للمواطنين باختلاف توزيعهم الجغرافي.

السابع عشر: وضع آليات لمواجهة معوقات تنفيذ البرامج والمشروعات سواء من الناحية الفنية أو المالية أو الإدارية وذلك بهدف تنفيذها في المدى الزمني المحدد لها وفقًا للخطة الموضوعية.

الثامن عشر: تبني نموذج الإعمال الاحتوائي في بعض المناطق عن طريق ضم مواطني المجتمعات والمناطق المحلية الفقيرة إلى الوحدات الإنتاجية والتجارية للشركات الكبرى عن طريق التعاقد معهم كموردين أو كموزعين لمنتجاتهم وإدماجهم في منظومة الصناعات التكميلية ضمن خطة الدولة في نشرا لصناعات الصغيرة ومتناهية الصغر خاصة في صعيد مصر، وذلك بتفعيل الاختصاصات الواردة بالقانون رقم (١٥٧) لسنة ٢٠١٨ بإنشاء هيئة تنمية الصعيد.

التاسع عشر: زيادة قيمة، ومعدلات الانفاق الاستثماري للبنية الأساسية ورفع مستوي الخدمات العامة وميكنة وربط قواعد البيانات المتاحة بما يسمح بتوجيه موارد الدولة المحددة إلة الفئات المستحقة.

العشرون: استكمال الخريطة الاستثمارية لمحافظات الجمهورية، وتوزيع الفرص الاستثمارية جغرافيًا مع إعطاء الأولوية لتنمية المناطق النائية والأكثر احتياجًا في إطار تحقيق التنمية المتوازنة جغرافيًا.

الحادي والعشرون: الارتقاء بمستوى الخدمات بمجالات الأمن والإطفاء والمرور وشرطة المرافق لتهيئة مناخ أمن يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الثاني والعشرون: زيادة الاستثمارات المخصصة لأعمال تطهير وتغطيه الترع والمصارف وإنشاء وتجديد شبكات الصرف الزراعي وإنشاء حوائط ساندة وأعمال صناعية وإنشاء بيارات لتجميع المياه الجوفية.

الثالث والعشرون: توجيه الاستثمارات بالمناطق الريفية للقضاء على عوامل الطرد والحد من الهجرة إلى المناطق الحضرية وتضيق الفجوة الداخلية بينهما وتقليل معدل التفاوت بين المحافظات.

الرابع والعشرون: سرعة الانتهاء من إعداد المخططات الاستراتيجية للتنمية العمرانية لمحافظات الجمهورية، في ضوء قانون التصالح الذي تم إصداره.

الخامس والعشرون: التوسع في برامج المشاركة بين القطاع العام والخاص في المجالات الاستثمارية وإدارة أصول الدولة.

السادس والعشرون: تنفيذ مراحل خطة الإصلاح الإداري بدمج الوحدات الإدارية المتضاربة والتي تؤذي نفس المهمة، مما تؤدي إلى رفع كفاءة الجهاز الإداري للدولة، وإستكمال وربط قواعد البيانات القومية لتقديم الخدمات الحكومية المتكاملة.

السابع والعشرون: تعزيز مبدأ المشاركة المجتمعية في تدارس أولويات التنمية في المرحلة القادمة وصياغة السياسات والبرامج المحققة لمستهدفاتها بما يضمن احتوائية النمو وتحسين جودة الحياة لكافة المواطنين وتوفير الحماية الاجتماعية للطبقات ذات الدخل المحدود.

الثامن والعشرون: استهداف معدل نمو للمصروفات يقل عن الإيرادات العامة لتحقيق الضبط المالي المستهدف ولخفض معدلات الدين العام في المدي المتوسط ولخلق مساحة مالية تسمح بزيادة الانفاق على البرامج الاجتماعية التي تستهدف الفئات الاولي بالرعاية.

التاسع والعشرون: تحقيق النمو المتوازن جغرافيًا وبيئيًا ومراعاة البعدين الاقتصادي والاجتماعي للتنمية تحقيقا للاستحقاقات الدستورية ذات الصلة والتي أكدت عليها نص المادة (٢٧) من الدستور.

الثلاثون: تحسين مؤشرات التنمية البشرية وذلك بتدعيم مشروعات الخدمة ذات الأولوية الجماهيرية الملحة في قرى المحافظات المستهدفة لتمويل مشروعات للقرى الأكثر احتياجا في ٢٢ محافظة.

الحادي والثلاثون: تحقيق التنمية المستدامة من خلال تنفيذ أدوات قياس فعالة لبرامج متكاملة تشتمل على إصلاحات اقتصادية واجتماعية واصلاحات في مجال التنمية البشرية وتحديد الأولويات وإدراك التحديات والتعامل معها بجدية كاملة مع مراعاة التدرج في تنفيذ الإصلاحات بحيث يتم مواجهه التحديات والمعوقات الأكثر تأثيراً على النشاط الاقتصادي لزيادة تنافسية الاقتصاد وتعزيز قدرته على جذب الاستثمار وخاصة القطاعات التي تسهم في توفير معيشة كريمة للأجيال القادمة.

الثاني والثلاثون: دعم اللامركزية الإدارية والمالية وتفعيل المشاركة الشعبية في عمليات التخطيط للتنمية في إطار تفعيل قانوني التخطيط العام والإدارة المحلية الجاري استصدارهما.

الثالث والثلاثون: وضع منظومة شاملة لإدارة المخلفات ذات الطبيعة الخاصة للتخلص الآمن من المخلفات وزيادة المخصصات الاستثمارية لها لسرعة تنفيذ برنامج المخلفات البلدية الصلبة وحماية التنوع البيولوجي.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير..

رئيس اللجنة

مهندس احمد السجيني

٢٠ - توصيات لجنة الشباب والرياضة فى شأن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩

—

عن (المجلس القومي للشباب – المجلس القومي للرياضة – هيئة ستاد القاهرة – الاكاديمية الوطنية لتدريب الشباب)

توصيات لجنة الشباب والرياضة

بشأن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩

عن

(المجلس القومي للشباب – المجلس القومي للرياضة – هيئة ستاد القاهرة

الأكاديمية الوطنية لتدريب الشباب)

اطلعت اللجنة على ما جاء بمستهدف قطاع الشباب والرياضة خلال خطة العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ من برامج ومشروعات، وترى أن الاعتمادات الاستثمارية المقترحة بموازنات قطاعات الشباب والرياضة للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩ لا تتناسب مع حجم المشروعات الفعلية المتعاقدة عليها تلك الجهات وخططها الاستثمارية التي تستهدف نهوها خلال هذا العام، لذا فإن اللجنة توصى بما يلى:

أولاً: المجلس القومي للشباب:

الباب السادس " الإستثمارات" :

تقديرات ٢٠١٩ / ٢٠٢٠	مقترحات المجلس القومي للشباب ٢٠١٩ / ٢٠٢٠	اعتمادات ٢٠١٨/ ٢٠١٩	التغيير (+) (-)	الزيادة وفقاً لمقترح المجلس القومى للشباب
٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٨١٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠	(-)٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠	(-) ٦١٠,٠٠٠,٠٠٠

ترى اللجنة أن مقترحات وزارة المالية لباب الاستثمارات في موازنة المجلس للعام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ قد انخفضت عن الاعتمادات المدرجة في موازنة المجلس للعام المالي ٢٠١٨ / ٢٠١٩ إلا أنها لا تتوافق مع حجم تعاقدات المجلس مع الشركات المختلفة التي تقوم بتنفيذ أعمال التطوير والإنشاءات تنفيذاً للخطة الاستثمارية للمجلس الأمر الذى ينجم عنه توقف الجهات المُتعاقد معها عن تنفيذ المشروعات التي تم بدء العمل فيها، وأن تقديرات باب الاستثمارات بشكلها المقترح سيحول دون إنهاء المشروعات التنفيذية القائمة واتمام التعاقدات الفعلية المدرجة في الخطة الاستثمارية للمجلس للعام المالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠.

لذا فإن اللجنة توصي بتعزيز التقديرات الاستثمارية في موازنة المجلس القومي للشباب للسنة المالية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ بمبلغ **٦١٠,٠٠٠,٠٠٠ مليون جنيه** لتصل إلى **٨١٠,٠٠٠,٠٠٠ مليون جنيه** بدلاً من تقديرات وزارة التخطيط لذات الباب بموازنة المجلس عن السنة المالية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ والمُقدرة بـ **٢٠٠ مليون جنيه**، وذلك نظراً لإرتباط الوزارة بالعديد من المشروعات الإنشائية التنموية الهامة والحيوية والتى تخدم قطاع عريض من الشباب والمتمثلة فيما يلي:

١ - بالنسبة للقرى الأكثر احتياجاً:

- أستكمال المتبقى من ٢٠١٨ / ٢٠١٩ إنشاء وتطوير (٢٣) مركز شباب بتكلفة (٧٠) مليون جنيه.

٢ - بالنسبة لإنشاء وتطوير مراكز الشباب:

- تطوير (٢١٠) ملعب بمراكز الشباب بتكلفة (٤٠٠) مليون.

٣ - بالنسبة لاستكمال إنشاء حمامات السباحة:

- إستكمال خطة ٢٠١٨ / ٢٠١٩ والبدء في إنشاء عدد (٤) حمام سباحة جديد بمراكز الشباب بتكلفة (٨٠) مليون جنيه.

٤ - بالنسبة لاستكمال تطوير المدن الشبابية والمعسكرات:

- إستكمال خطة ٢٠١٨ / ٢٠١٩.
- تطوير عدد (١) مدينة شبابية بالوادى الجديد.
- إنشاء عدد (١) معسكر الشباب بمرسى مطروح.

(بإجمالى تكلفة ٩٠ مليون جنية)

٥ - بالنسبة لاستكمال مراكز التعليم المدني والمنتديات:

- تطوير مبنى الاتحاد العام للكشافة والمرشدات.
- تطوير معسكر كشفى بقرية الجزائر بالأسكندرية.
- تطوير مركز شباب الأنفوشى.
- تطوير حمام سباحة منتدى ١٥ مايو.
- تطوير مركز تعليم مدنى المنصورة بالدقهلية "مقايسة".
- تطوير مركز تعليم مدنى ببنى سويف.
- البدء في إنشاء بيت شباب السويس "مقايسة".
- تطوير منتدى شباب أسيوط الجديدة.
- تطوير معسكر الكشفى ساحل سليم.

(بإجمالى تكلفة ١٧٠ مليون جنية)

ثانياً : المجلس القومي للرياضة :

الباب السادس " الإستثمارات" :

تقديرات ٢٠١٩ / ٢٠٢٠	مقترحات المجلس القومي للرياضة ٢٠١٩ / ٢٠٢٠	اعتمادات ٢٠١٨ / ٢٠١٩	التغيير (+) (-)	الزيادة وفقاً لمقترح المجلس القومى للرياضة
١,١١٧,٠٨٥,٠٠٠	١,٨٣٧,٠٠٠,٠٠٠	٤٢٠,٠٠٠,٠٠٠	(+) ٦٩٧,٠٨٥,٠٠٠	(-) ٧١٩,٩١٥,٠٠٠

توصي اللجنة بتعزيز التقديرات الإستثمارية في موازنة المجلس القومي للرياضة للسنة المالية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ بمبلغ **٧١٩,٩١٥,٠٠٠ مليون جنيه** لتصل إلى **١,٨٣٧,٠٠٠,٠٠٠ مليار جنيه** بدلاً من تقديرات وزارة التخطيط لذات الباب بموازنة المجلس عن السنة المالية ٢٠١٩ / ٢٠٢٠ والمُقدرة بـ **١,١١٧,٠٨٥,٠٠٠ مليار جنيه**، وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة والوفاء بسداد الإلتزامات الحتمية للعقود المبرمة بخطة العام المالى الحالي، كما توصى اللجنة في ضوء الملاحظات التي ابداها المجلس القومى للرياضة بضرورة توفير وزارة التخطيط والمتابعة الاعتمادات المالية المطلوبة لمشروع استكمال وتطوير مقار المديريات بالمحافظات حيث ان المجلس القومى للرياضة على ارتباط ببعض العقود الخاصة بتنفيذ اعمال وتطوير بعض مقار المديريات بالمحافظات فضلاً عن إرتباط الوزارة بالعديد من المشروعات الإنشائية التنموية الهامة والحيوية والتى تخدم قطاع عريض من الشباب وما لها من نفع عام وذلك على النحو التالى :

- إنشاء عدد (٣) صالات مغطاة لاستضافة بطولة كأس العالم لكرة اليد ٢٠٢١ بقيمة تقديرية (١,٥ مليار جنية) الى جانب تطوير عدد من الصالات المغطاة القائمة.
- استكمال انشاء عدد (٢) استاد رياضى بمحافظة الجيزة والمنيا بقيمة تقديرية (٩٠٠ مليون جنية).
- استكمال تطوير عدد (٥) استادات رياضية بالمحافظات بقيمة تقديرية (٣٠٠ مليون جنية).

- استكمال تنفيذ حمامات السباحة التدريبية بالمحافظات وحمامات سباحة اولمبية بقيمة تقديرية (١٥٠ مليون جنية).
- استكمال تنفيذ وتطوير مراكز التنمية الرياضية بالمحافظات بقيمة تقديرية (١١٠ مليون جنية).
- استكمال انشاء الملاعب المفتوحة المتنوعة (قانونية / خماسية / اكريليك) بكافة المحافظات بقيمة تقديرية (٣٥٠ مليون جنية).
- استكمال تطوير وانشاء ملاعب العاب القوى بالمحافظات بقيمة تقديرية (٤٥ مليون جنية).
- استكمال تطوير وتنفيذ اندية المعاقين بالمحافظات بقيمة تقديرية (٤٥ مليون جنية).
- استكمال تنفيذ عدد (٥) مدن رياضية بالمحافظات بدءا من المدينة الرياضية بالعاصمة الإدارية الجديدة بقيمة تقديرية (٥٥٠ مليون جنية).
- استكمال وتطوير وانشاء مدارس الموهوبين رياضيا بالمحافظات بقيمة تقديرية (٥٠ مليون جنية).
- استكمال وتطوير الأندية الرياضية بالمحافظات (مركزية / محلى) بقيمة تقديرية (١٠٠ مليون جنية).
- استكمال تطوير ورفع كفاءة بعض مقار المديريات بالمحافظات بقيمة تقديرية (٣٥ مليون جنية).

بيان بخطة المجلس القومى للرياضة الاستثمارية عن العام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠

الكود	اسم المشروع	الاعتماد المقترح	الاعتمادات الواردة من وزارة التخطيط
٣٠٨٥	تنمية قرى الاستهداف الجغرافى	٨,٠٠٠,٠٠٠	٨,٠٠٠,٠٠٠
٣٢٧٠	استكمال وإنشاء أندية معاقين	١٢,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
٣٢٦٢	استكمال وإنشاء حمامات سباحة	١٤٥,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
٣٢٧١	استكمال وإنشاء مقار مديريات	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	------
٤٤٩٦٢	استكمال وإنشاء استادات رياضية (إنشاء عدد ٢ استاد رياضى)	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
٣٢٥٠	استكمال وتطوير استادات رياضية	٢٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٠,٠٠٠,٠٠٠
٣٢٥٣	**استكمال اندية رياضية**	١٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٥,٠٠٠,٠٠٠
	مركزى	٥٥,٠٠٠,٠٠٠	----------
	محلى	٤٥,٠٠٠,٠٠٠	
٣٢٥٧	استكمال وإنشاء صالات مغطاة	٣٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٥٠,٠٠٠,٠٠٠
٥٥٥٦	مراكز رياضية متخصصة (ملاعب مفتوحة)	١٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
٥١٢٢	استكمال وانشاء ملاعب العاب القوى	٢٩,٠٠٠,٠٠٠	١٠,٠٠٠,٠٠٠
٣٣٧١	استكمال وتطوير وإنشاء مدارس الموهوبين رياضيا	١٢,٠٠٠,٠٠٠	٥,٠٠٠,٠٠٠
٥٥٥٥	استكمال مجمع الرياضة بميت عقبة	٢٣,٠٠٠,٠٠٠	٢,٠٠٠,٠٠٠
٣٢٦٩	استكمال وحدات الطب الرياضى	١٢,٠٠٠,٠٠٠	٨,٠٠٠,٠٠٠
٣٢٥٦	مستشفى الطب الرياضى	٣١,٠٠٠,٠٠٠	١٥,٠٠٠,٠٠٠
٥١١٩	المركز الاوليمبى بالمعادى	٥٥,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠
٣٥٣٨	إنشاء عدد (٥) مدن رياضة بالمحافظات	٥٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١١٩,٠٨٥,٠٠٠
٤٤٩٦١	إنشاء عدد (٣) صالات مغطاة	٨٠٠,٠٠٠,٠٠٠	٦٧٠,٠٠٠,٠٠٠
	الاجمـالـــــى	١,٨٣٧,٠٠٠,٠٠٠	١,١١٧,٠٨٥,٠٠٠

ثالثاً : **هيئة ستاد القاهرة** :

الباب السادس " **الإستثمارات**" :

توصى اللجنة: بتعزيز الموازنة الاستثمارية لهيئة استاد القاهرة للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمبلغ **١٨٥ مليون جنية** حيث تم تقديم مقترح الهيئة لمشروع الموازنة للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ بمبلغ **٤٤٥ مليون جنية** وبعد ماتم تنفيذه من خطة التطوير الشاملة للاستاد الرئيسى لكرة القدم أصبح المبلغ المطلوب **٢٨٥ مليون جنية** في حين تم إدراج مبلغ **١٠٠ مليون جنية** من وزارة المالية بالموازنة الاستثمارية للهيئه للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠.

بيان الزيادة المطلوبة للإستخدامات الإستثمارية

بيان	**الاعتمادات المقترحه ٢٠١٩-٢٠٢٠**	**تقديرات وزاره الماليه ٢٠١٩-٢٠٢٠**
الإستخدامات الإستثمارية	٤٤٥ مليون	١٠٠ مليون (خزانة عامة) ٣٤٥ مليون (تمويل ذاتي)

- الإحتياجات الفعلية للهيئة بعد قرار إستقبال فعاليات بطولة كأس الأمم الإفريقية يونيو ٢٠١٩ تم البدء الفورى في اعمال تطوير ورفع كفاءة الإستاد الرئيسى لكرة القدم وشمل بعض العمليات التي كانت تدرج في مقترح مشروع الموازنة .
- ضرورة الإنتهاء من الإستاد الدراجات الدولى و إفتتاحه و دخوله الخدمة لإستضافة بطولة دولية فى الدراجات خلال هذا العام .

بيان بخطة الهيئة الإستثمارية للعام المالي الحالي ٢٠١٩ / ٢٠٢٠

مشروع مضمار دولي للدرجات	٢٠٠ مليون جنيه
إستكمال مشروعات	٤٠ مليون جنيه
ما يخص مستحقات الهيئة الهندسية عن أعمال مشروع مجمع الصالات المغطاه	٤٥ مليون جنيه
الإجمالي	**٢٨٥ مليون جنيه**
ما تم إدراجة ضمن الخطة الإستثمارية للهيئة للعام المالي المقبل ٢٠١٩/٢٠٢٠ من وزارة التخطيط	**١٠٠ مليون جنيه**
المبلغ المطلوب إعتماده وتوفيره لإتمام العمليات والمشروعات التي تم البدء فيها وتنتهي خلال العالم المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠	**١٨٥ مليون جنيه**

رابعاً : **الاكاديمية الوطنية لتدريب وتأهيل الشباب** :

الباب السادس " **الإستثمارات**" :

الأكاديمية الوطنية للتدريب قبلة التطوير والتعليم ومنارة التنمية وقاطرة بناء الإنسان وتمكينه بالعلم والمعرفة والمهارات اللازمة وفقاً لمعايير الجودة العالمية. لإعداد وتمكين كوادر متميزة قادرة على قيادة مسيرة التنمية وضمان اندماج المنطقة اندماجاً كاملاً في الاقتصاد العالمي لتحقيق نمو اقتصادي مستدام وعادل.

التركيز على رفع كفاءة رأس المال البشري من خلال تقديم تدريب وتأهيل فعال يسهم في تطوير الأداء وفق افضل المعايير والمقاييس العالمية، مع التركيز على الاحتياجات الحقيقية للمؤسسات والأفراد.

رأت اللجنـــة : فـي ضـوء مناقشـة مشـروع الخطـة الاسـتثمارية للاكاديميـة الوطنيـة لتـدريب وتاهيـل الشباب للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠، موافقة الاكاديمية على التقديرات المالية المدرجة من قبل وزارة المالية ضمن الخطة الاستثمارية للعام المالى ٢٠١٩/٢٠٢٠ والمقدرة بمبلغ ٣٢٤,٥٨٥,٠٠٠ جنية

٢١ - توصيات لجنة حقوق الإنسان بمشروع خطة التنمية المستدامة للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩

—

عقدت لجنة حقوق الإنسان اجتماعين يومى ١٢ و ١٣ من مايو سنة ٢٠١٩، واستعرضت ما يخص المجلس القومى لحقوق الإنسان ، فيما جاء ببيان السيدة الدكتورة / هالة حلمى السعيد وزيرة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإدارى ، عن مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للعام المالى ٢٠٢٠/٢٠١٩ .

وقد حضر الاجتماع ممثلا عن المجلس القومى لحقوق الإنسان :

١- الدكتور / حافظ أبو سعدة - عضو المجلس القومى لحقوق الإنسان .

٢- السيد / سمير هاشم - المراقب المالى للمجلس القومى لحقوق الإنسان .

٣- السيد / عبد الوهاب عبد المولى ابراهيم - المراجع المالى للمجلس القومى لحقوق الإنسان .

٤- أ. محمد عاطف محمد نجم - مدير عام الإدارة المالية للمجلس القومى لحقوق الإنسان.

٥-أ. أحمد عبد الفتاح – باحث بالشئون المالية .

٦-أ. على محمد صقر - باحث بالشئون المالية .

وحضر ممثلا عن وزارة المالية :

١- ألماظة موسى نصر - مدير عام .

٢ - أيمن فوزى فريد - باحث موازنة .

و حضر الاجتماع ممثلا عن وزارة التخطيط والمتابعة والإصلاح الإداري :

١- السيد/شعراوى عبد المنعم فتوح - مدير عام الخدمات السيادية والرئاسية.

٢- الأستاذة / منة الله أحمد محمود - باحث أخصائى بالإدارة العامة للخدمات السيادية والرئاسية.

٣- الأستاذ / عبد الله على قطب - باحث اقتصادى.

تحدث السيد الدكتور / حافظ أبو سعده – عضو المجلس القومى لحقوق الانسان على النحو التالى :

- أكد على أن لجنة حقوق الانسان بالبرلمان هي الداعم الرئيسى للمجلس القومى لحقوق الانسان، كما أوضح أن المجلس القومى لحقوق الانسان له نشاط هام على المستوى الوطنى والاقليمى وأن هذا الدور تضاعف هذه الفترة إزاء المتغيرات السياسية الإقليمية والدولية.
- أوضح ان المجلس القومى بصدد افتتاح ٧ أفرع جديدة بالمحافظات (بالإضافة للأفرع المفتوحة سابقا) ، وأن الأفرع الجديدة مدرجة بالطلب المقدم الى وزارة التخطيط والمالية ، وهذه الأفرع التي سيتم افتتاحها في ٢٠١٩/٦/٣٠ في محافظات الإسكندرية ، أسوان ، الغردقة، الأقصر ، البحيرة، قنا ، دمياط .

- طالب وزارة التخطيط بمعاونة المجلس القومى لحقوق الإنسان بتوفير نسبة ٨٠% من إجمالي تكلفة انشاء المقر الجديد ، الخاصة باستكمال أعمال الهيكل الخرسانى وأعمال تشطيب جزئى لمبنى المجلس القومى لحقوق الانسان (مرحلة أولى) ، وفقا لمطالب الشركة المنفذة.

تحدث السيد / سمير هاشم المراقب المالى للمجلس القومى لحقوق الانسان وتناول ما يلى :

- تم تمويل المجلس فى العام المالى الحالى بمبلغ ١٢,٥٠٠,٠٠٠ جنيه لأول مرة وذلك فى ٢٠١٨/٧/١ لكن المجلس فوجىء دون سابق انذار بتوقف العمل بالمشروع من قبل الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية الجديدة وذلك بخطاب من جهاز تنمية مدينة القاهرة الجديدة برقم ٥٧٢٦ بتاريخ ٢٠١٨/٦/١٤ وإرسل إلى المجلس فى ٢٠١٨/٧/١٢ مشيراً فى هذا الكتاب الى قرار اللجنة العقارية الرئيسية بجلسة رقم ٣٥ المؤرخة ٢٠١٨/٥/٦ ، وإعتماد توصية اللجنة العقارية الفرعية بجلستها رقم ١٤ فى ٢٠١٨/٣/١١ وإلغاء تخصيص قطعة الأرض المخصصة للمجلس مع ضرورة الإلتزام بعدم إستئناف أية أعمال بقطعة الأرض المذكورة وذلك إستناداً إلى إنتهاء مدة العقد المبرم بين الشركة الوطنية والمجلس القومى لحقوق الإنسان حيث كانت مدته ٣٦ شهر تنتهى فى ٢٠١٧/١٢/١٤.
- تم تحرير عدة مكاتبات إلى رئيس مجلس الوزراء ووزير الإسكان، ورئيس الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية الجديدة، ورئيس جهاز مدينة القاهرة الجديدة، ونائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وبعد العرض على هذه الجهات وإيضاح أن هذه الأرض ملك للدولة ويمول المشروع بما تم إدراجه بالموازنة الإستثمارية للمجلس وليس هناك أية مصادر أخرى وأن كل ماتم تمويله تم إنفاقه حتى ٢٠١٨/٦/٣٠ .
- وبعد عناء استمر قرابة العام صدر قرار من رئيس جهاز تنمية مدينة القاهرة الجديدة رقم ١٠٣٢ بتاريخ ٢٠١٩/٢/٧ بمنح المجلس مهلة قدرها ٦ شهور للإنتهاء من إستكمال تنفيذ المبنى على أنه سيتم عرض موقف قطعة الأرض على السلطة المختصة فور إنتهاء المهلة مباشرة وإجراء معاينة جديدة .
- تم التواصل مع الشركة الوطنية بموجب هذا الكتاب وتم عمل عقد مكمل لإستئناف الأعمال لإستكمال أعمال الهيكل الخرسانى لكافة الأدوار وأعمال التشطيب الجزئى للمبنى كمرحلة أولى بمبلغ ٣٣,٤٢٤,٧٥٠ جنيه وأشترطت الشركة الوطنية للبدء فى العمل بهذه المدة ضرورة تدبير ٨٠% كدفعة مقدمة لهذا العقد وقدرها ٢٦,٧٣٩,٨٠٠ جنيه .
- تم مخاطبة الأستاذة الدكتورة وزيرة التخطيط بضرورة تدبير مبلغ ١٢,١ مليون جنيه لإستكمال قيمة ٨٠% كدفعة مقدمة وصرف أية مستخلصات ترد إلى المجلس من الشركة مع نقل مبلغ ١٢,٥ مليون جنيه مدرج فعلاً بموازنة المجلس الإستثمارية للباب السادس من بند مبانى غير سكنية إلى بند دفعات مقدمة ، (طبقا للبند الرابع من العقد المكمل) ، ولم يتم الرد حتى الان.

تحدث السيد شعراوى عبد المنعم / ممثل وزارة التخطيط على النحو التالى :

- ذكر إنه بناء على توصية لجنة حقوق الانسان العام الماضى الخاصة بالاستجابة لطلبات المجلس القومى لحقوق الانسان، فقد استجابت وزارة التخطيط بالفعل، وأنهت حتى المستخلص رقم (٧) .
- لم يصل لوزارة التخطيط أى تقارير من المجلس القومى لحقوق الانسان بالوضع الانشائى حتى تستطيع الوزارة أن تتابع معهم وتدعمهم إذا احتاج الأمر لدعم للإنتهاء من المبنى المطلوب، وفي بداية أبريل وصل لوزارة التخطيط خطاب من المجلس القومى لحقوق الانسان يفيد بتوقف العمل بالإنشاءات لعدم حصول الشركة المنفذة على نسبة ال ٨٠% من إجمالي تكلفة إنشاء المرحلة الأولى.
- تم اخطار السيدة الوزيرة على الفور بذلك ، وخصص لهم بالمناقلة مبلغ ٤,٤ مليون جنيه من مقترح ٢٠١٩-٢٠٢٠ ، وتمت الاستجابة له أيضا وبالتالي فلا يوجد تقصير من وزارة التخطيط ، وإذا كان استكمال العمل متوقف على هذا المبلغ يمكن أن نعد مذكرة للسيدة الوزير ونعمل مناقلة ونصرفه .

- وأشار الى أن مجلس الوزراء لا يوافق على نسبة أكثر من ٢٥% إلى ٣٠% الا إنه تم الموافقة على توفير نسبة ٨٠% للمجلس القومى لحقوق الانسان نظرا لأهميته كونه يعكس صورة مصر بالخارج.
- أشار الى أن وزارة التخطيط تعمل بناءً على اعتمادات وان المجلس القومى لحقوق الانسان حصل أول يوليو من العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٩ على اعتماد متاح له في بنك الاستثمار لكى يستخدمه ، إلا أن المجلس القومى لم يستطيع الاستفادة منه بسبب توقف العمل في الانشاء ، وإنه تم عمل عقد تكميلى وبالتالي الأموال التي صرفت للمجلس القومى كدفعات مقدمه من السنوات السابقة ، وقد كان مقترح بالخطة ٢٠١٨/٢٠١٩ يبلغ ١٢,٥٠ مليون جنيها وان المجلس يحتاج عليهم مبلغ ٤,٤ مليون جنيه لكى يستكمل الدفعة المقدمة إلى ٨٠% ، وتم عمل مذكرة للعرض على السيدة وزير التخطيط، وتم عمل مناقلة ووافقت عليها السيدة الوزير .

واللجنة إذ تؤكد على دعمها للمجلس القومى لحقوق الإنسان ، وإذ علمت أن المجلس القومى سوف يعقد مؤتمراً دولياً للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فى شهر أكتوبر المقبل ، والذى يشارك فيه رؤساء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان فضلاً عن سفراء الدول الأجنبية بمصر، ترى أهمية أن يتم عقد ذلك المؤتمر فى المقر الجديد الجارى إنشاؤه وهو الأمر الذى يمكن تنفيذه إذا ما تم تمويله بالكامل ، ليصبح هذا الصرح الهام هو أول مقر خاص للمجلس القومى لحقوق الإنسان في جمهورية مصر العربية ، وإفتتاحه بإنعقاد أول مؤتمر دولى للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان يمثل رسالة هامة تؤكد مدى إهتمام مصر بقيادة السيد الرئيس / عبد الفتاح السيسى رئيس الجمهورية بدعم مسيرة حقوق الإنسان .

<u>وبعد أن استعرضت اللجنة مشروع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠١٩/٢٠٢٠ توصى اللجنة بالآتى :</u>

- ضرورة توفير المبالغ اللازمة لاستكمال انشاء مبنى المجلس القومى لحقوق الانسان في أسرع وقت، لكي يصبح لدينا في مصر مقراً دائماً للمجلس القومى لحقوق الانسان، ويكون ملتقى اكاديمى لحقوق الانسان بالمنطقة، وحتى يستطيع المجلس القومى من تأدية دوره الوطنى في الرد على كل ما يثار حول حالة حقوق الانسان في مصر والخارج.
- تؤكد اللجنة على ضرورة تدبير المبالغ في وقتها لمواجهة الزيادة في أسعار مواد البناء حتى لا تتضاعف التكلفة الانشائية عام بعد عام وخاصة بعد تضاعف أسعار مواد البناء بعد تعويم الجنيه .
- تطالب اللجنة وزارتى التخطيط والمتابعة والتنمية المحلية والمحافظين بالمحافظات الغير موجود بها مقار لفروع المجلس القومى سرعة تخصيص مقرات لفروع المجلس القومى لحقوق الإنسان بجميع المحافظات التي لم يتم تخصيص أفرع بها حتى الان ، حتى يتثنى لها توفير متطلباته ، وذلك تسهيلا للمواطنين فى تلقى شكاواهم .

رئيس لجنة حقوق الإنسان

علاء عابد